المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

حصيلة مجلس المستشارين
خلال السنة التشريعية
2019-2018

تقديم ومناقشة الحصيلة المرحلية
لعمل الحكومة

الولاية التشريعية: 2015 - 2021

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

المحتويات

تقديم.....07

الجـزء الأول: النص الكامل لكلمة السيد رئيس الحكومة بمناسبة تقديم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.....11

الجـزء الثـاني: مداخلات الفرق والمجموعة خلال جلسة المناقشة:.....61

- فريق الأصالة والمعاصرة؛.....63
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛.....75
- فريق العدالة والتنمية؛.....89
- الفريق الحركي؛.....99
- فريق التجمع الوطني للأحرار؛.....107
- الفريق الاشتراكي؛.....115
- فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب؛.....121
- فريق الاتحاد المغربي للشغل؛.....127
- الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛.....133
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛.....139
- المستشارين عبد اللطيف أعمو وعدي شجري.....145

الجـزء الثالـث: جواب السيد رئيس الحكومة على المناقشة العامة للفرق والمجموعات بمجلس المستشارين لعرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.....149

تقديـــــــم

تقديم

شكلت الوثيقة الدستورية لسنة 2011 نقطة تحول بارزة في مسار البناء التاريخي للبرلمان المغربي، بحيث متعته بصلاحيات هامة، وعززت من اختصاصاته، إذ عملت هذه الوثيقة على إعادة صياغة نطاق عمل كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وعلى إعادة النظر في العلاقات بينهما، ودلك في سياق توطيد وترسيخ التوازن والتعاون بينهما، والذي أصبح من المبادئ التي يقوم عليها النظام الدستوري، حسب منطوق الفصل الأول من الدستور، فإن كانت الفلسفة الدستورية تقوم على تدعيم مكانة الحكومة، فإنها تتوخى كذلك قيام مؤسسة برلمانية قوية، وتعزيز تموقعها داخل النسق المؤسساتي للدولة.

وتدعيما لهذا التوجه، نص دستور 2011 في فصله 101 على أنه «يعرض رئيس الحكومة أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إما بمبادرة منه، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين»، ويشكل هدا المقتضى الدستوري آلية جديدة بيد البرلمان لمراقبة وتقييم عمل الحكومة، وأحد مظاهر تعزيز الحوار والتواصل البرلماني الحكومي، باطلاع البرلمان ومن خلاله الرأي العام على مجريات التدبير الحكومي وكيفيات تنفيذ الالتزامات التي ضمنتها الحكومة في برنامجها الذي على أساسه نالت ثقة البرلمان من خلال مجلس النواب، وهو ما من شأنه الإسهام في إرساء ممارسة سياسية، قوامها ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتقديم الحصيلة لممثلي الأمة، لتنهض كل سلطة بمسؤوليتها كاملة، في إطار تمثل الوثيقة الدستورية في بعدها المتعلق بالفصل بين السلط وتوازنها وتعاونها.

وتطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور، قدم السيد رئيس الحكومة الحصيلة المذكورة أمام مجلسي البرلمان في الجلسة العامة المشتركة يوم الاثنين 13 ماي 2019، وخصص مجلس المستشارين جلستين عامتين لمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة ورد رئيس الحكومة عليها، وقد تناولت مداخلات السيدات والسادة المستشارين بالدراسة والتحليل والنقد مختلف محاور حصيلة العمل الحكومي، كل من زاوية نظره وموقعه السياسي، مما جعل منها فرصة للحوار الديمقراطي المفتوح، ومناسبة لتقييم الأداء على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولتقديم البدائل والاقتراحات الكفيلة بتعزيز نجاعة وفعالية السياسات العمومية الوطنية والمحلية.

وتبعا لما دأب عليه مجلس المستشارين من المحافظة على ذاكرة للمؤسسة البرلمانية، نقدم هذا الجزء من الحصيلة السنوية لمجلس المستشارين للسنة التشريعية 2018 - 2019، والذي ارتأينا تخصيصه لتوثيق مجريات الجلسات العامة المنعقدة بمناسبة تقديم ومناقشة الحصيلة المرحلية للحكومة، ابتغاء إبراز النقاشات الحيوية والبناءة للهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والترابية الفاعلة في مجلس المستشارين، والتي تصب في اتجاه الإسهام المؤسساتي في تثمين السياسات العمومية، وتعزيز الفعل العمومي بما يساير التوجهات التنموية للدولة.

عبد الحكيم بن شماش

رئيس مجلس المستشارين

الجزء الأول: النص الكامل
لكلمة السيد رئيس الحكومة بمناسبة تقديم
الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

السيد رئيس مجلس النواب المحترم؛

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

يطيب لي في البداية أن أعبر لكم عن سعادتي بتجديد اللقاء بمجلسكم الموقر بغرفتيه، هذه المرة في إطار عرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة تطبيقا لمقتضيات الفصل 101 من الدستور، وهي فرصة لتعزيز التواصل المستمر مع مؤسسة البرلمان، ومن خلالها مع عموم المواطنات والمواطنين، لإطلاعهم على حصيلة عمل الحكومة خلال سنتين من عمرها. وأبارك لكم بالمناسبة شهر رمضان الكريم راجيا من العلي القدير أن يدخله على بلدنا وعلى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله وعلى المغاربة قاطبة بالأمن والأمان، والعافية وقبول الأعمال.

وإن تقديم حصيلة مرحلية لعمل الحكومة يشكل لحظة ديمقراطية بامتياز، لأنها:

- بداية، تأتي في إطار إعمال مقتضى دستوري جديد قوامه عدم الاكتفاء بتصويت البرلمان على البرنامج الحكومي ولكن استتباع ذلك بالتزام الحكومة بتقديم حصيلة أدائها أمام ممثلي الأمة؛
- ثانيا، لأن في تقديم الحكومة للحصيلة المرحلية لعملها وفاء بأحد المبادئ الدستورية القائمة على ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- ثالثا، لأنها تمثل إمكانية لتواصل الحكومة مع البرلمان تنضاف إلى مختلف الآليات والقنوات الدستورية الأخرى، من قبيل الجلسة الشهرية حول السياسات العمومية؛
- رابعا، لأنها فرصة لتقريب الرأي العام الوطني من عمل الحكومة وتيسير فرصة متابعته للأداء العمومي الوطني.

وبالتأكيد، فإن الحرص والاعتناء بهذه الممارسة الفضلى لمن شأنه أن يعزز قواعد التدبير الحكيم للشأن العمومي، بما يعزز التراكم الذي حققته بلادنا في مسارها الديمقراطي.

لهذا كله، أشكر تجاوب مجلسيكم الموقرين بعقد هذه الجلسة الهامة لتمكين نواب الأمة من ممارسة المهام الرقابية وتتبع وتقييم السياسات الحكومية. وكونوا متأكدين أننا سنعمل على حسن الإصغاء لمناقشاتكم ومقترحاتكم لتجويد عملنا من خلال ترصيد إيجابياته ونقاط القوة فيه، واستدراك بعض أوجه النقص والقصور التي قد تعتريه.

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أجدد التعبير عن اعتزازي بالثقة الملكية السامية بتحميلي منذ سنتين مسؤولية تشكيل الحكومة ورئاستها، وأن أشكر مجلس النواب على منحه الثقة للحكومة ومصادقته على برنامجها.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

إننا نحمد الله على ما حققته بلادنا من تقدم في أكثر من واجهة ومجال، سياسياً ومؤسساتياً وديمقراطياً وحقوقيا واقتصاديا وتنمويا واجتماعيا. وهو التقدم الذي ساهم فيه كل المغربيات والمغاربة لعقود من الزمن، تحت القيادة الرشيدة للملوك الثلاثة، جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثاني، رحمهما الله، وجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

ومما أتاح لوطننا تحقيق منجزاته ومكتسباته تلك يرجع إلى تشبث المغاربة، جميعهم، بأسباب لحمتهم الدينية والحضارية ووحدتهم التاريخية والوطنية وتآزرهم الاجتماعي والأخوي. كما أن تقدم بلادنا سياسيا ما كان له أن يكون لولا التشبث بالديمقراطية مسلكا لتدبير شأننا ومعالجة اختلافاتنا، إلى أن صار الاختيار الديمقراطي ركنا من أركان اجتماعنا الوطني وثابتا من ثوابتنا الدستورية، تنضاف إلى ثوابتنا الخالدة، الدين الإسلامي السمح والوحدة الوطنية متعددة الروافد والملكية الدستورية.

لقد كان في تمسك بلادنا باحترام مبدأ التنوع الاجتماعي والتعددية السياسية واعتماد نهج الإدماج والاستيعاب لمختلف مكونات وحساسيات المجتمع، بدل النزوعات الأحادية والشمولية ونهج النبذ والإقصاء، وهو الأمر الذي كفل لبلادنا موارد مناعتها وحصانتها، وجعلها تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، منارة ونموذجا متميزا في المنطقة، ولا أبالغ إذا قلت إنه جعلها استثناء، وليس هذا بغريب على بلد بما يتمتع به من عراقة وعمق تاريخي وحضاري تليد ومميز.

السياق العام

لا يمكن استعراض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة دون استحضار السياق العام الذي تشكلت فيه واشتغلت في إطاره، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني.

على المستوى الدولي

تم تنصيب الحكومة في سياق اقتصادي صعب جراء اتساع رقعة التوترات بسبب احتدام تنافس القوى الدولية على بسط نطاق نفوذها وصراعها على موارد الثروة والطاقة. في المقابل شهد العالم تراجعاً اقتصاديا لعدد من الشركاء التقليديين للمغرب، مما جعل بعضها يواجه احتجاجات اجتماعية طال أمدها. بل الواقع اليوم يشهد عن عجز متنام للاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد أمام قصور هيئات الوساطة عن تأطير المجتمع وتعبيراته المختلفة. الأمر الذي مهّد الطريق لتصاعد التيار المعادي للمهاجرين، ووصوله إلى السلطة في أكثر من بلد.

على المستوى الإقليمي

تميزت المرحلة باستمرار الحراك الشعبي، أو عودته في بعض الدول، وبحالة تراجع اقتصادي حاد في جزء من محيطنا الإقليمي، وعدم الاستقرار الأمني، والاضطراب السياسي والتراجع في المسار الانتخابي والديمقراطي، وانسداد آفاق العملية السياسية.

وبسبب انشغال العرب والمسلمين بقضاياهم وصراعاتهم البينية، وأمام عجز هيئات العمل العربي والإسلامي المشترك، تجرأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مزيد من الانتهاكات لحقوق أهلنا بفلسطين، كان آخرها الاعتداء على حرمة القدس الشريف واستئناف سياسات العدوان والتقتيل في وجه الشعب الفلسطيني الأعزل.

ولا يفوتني، هنا، التذكير بالموقف المغربي الصامد، بقيادة جلالة الملك حفظه الله رئيس لجنة القدس، من القضية الفلسطينية والدفاع عن القدس الشريف في مناسبات عديدة، وآخرها الهبة الملكية لترميم وتهيئة عدد من فضاءات المسجد الأقصى ومحيطه، وكذلك «نداء القدس» التاريخي بين أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس والبابا فرانسيس، يدعو لصيانة المدينة المقدسة باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، هذا فضلا عن جهود بيت مال القدس وأعماله المهمة لصالح القدس الشريف ودعم المقدسيين.

على المستوى الوطني

جاءت الحكومة بعد ثاني انتخابات تشريعية ببلادنا في إطار دستور 2011، يتم تنظيمها في موعدها العادي، وفي سياق الدينامية التي أنتجتها المقتضيات الهامة التي جاء بها هذا الدستور على المستوى المؤسساتي والسياسي والحقوقي وعلى مستوى تعزيز مبادئ وقواعد الحكامة والديمقراطية التشاركية.

فعلى الصعيد السياسي، جاء تشكيل الحكومة وتنصيبها بتاريخ 26 أبريل 2017 في ظروف

سياسية خاصة بسبب تأخر دام لمدة ستة أشهر بعد إجراء انتخابات 7 أكتوبر 2016، لكن بلادنا تمكنت مرة أخرى بتوفيق من الله عز وجل، ثم بحكمة وتبصر جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، ووعي الشعب المغربي، وانخراط القوى السياسية الحية ببلادنا، من تدبير هذه المرحلة الدقيقة. والمضي في المسار الديمقراطي واحترام الدستور بشكل لا رجعة فيه.

وعلى الصعيد الاجتماعي، ورغم المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة، فإن بلادنا بقيت تواجه جملة من التحديات في هذا المجال، أبرزها محدودية الأثر الإيجابي الملموس لمستوى النمو الاقتصادي الحالي على تحسن المعيش اليومي للمواطنات والمواطنين، وضمان ولوجهم المتكافئ للخدمات العمومية الأساسية وضمان جودتها، وكذا تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وذلك في ظل ارتفاع منسوب انتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين الذي اتخذ، في بعض المحطات، أشكالا من التعابير الاحتجاجية مركزيا ومجاليا.

ومنذ اليوم الأول لتشكيلها، باشرت الحكومة عملها، في تعاون وتكامل مع كافة المؤسسات، وكلها عزم وإرادة على مواصلة الإصلاح والحفاظ على النموذج المغربي القائم على «الإصلاح في ظل الاستقرار»، وخدمة قضايانا الوطنية الكبرى.

السيد رئيس مجلس النواب؛

السيد رئيس مجلس المستشارين؛

السيدات والسادة النواب والمستشارين؛

القضية الوطنية

إن القضية الوطنية، قضية الصحراء المغربية تبقى أولوية أوليات بلادنا، ملكا وحكومة وشعبا. ولقد دافع المغرب، بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، عن حقه في صيانة سيادته ووحدته الترابية بنهج سياسة دبلوماسية عمادها اليقظة والمبادرة والحيوية. وبفضل جهود مختلف الفاعلين الحكوميين إلى جانب الديبلوماسية الموازية البرلمانية والمدنية، استطاع المغرب أن يعبأ كل إمكاناته لحشد التأييد والدعم الدوليين لمقترح الحكم الذاتي حلا للنزاع المفتعل، وهو الحل الذي بات يحظى بدعم دولي واسع لجديته وواقعيته مما أحبط عددا من مؤامرات خصوم وحدتنا الترابية.

وما قرار مجلس الأمن الدولي، الذي صدر يوم 30 أبريل الأخير تحت رقم 2468، إلا دليل على ذلك. لقد شكل القرار تطورا نوعيا في معالجة مجلس الأمن للنزاع المفتعل، فأورد عناصر بنيوية للمسلسل السياسي ومعايير الحل النهائي. وهكذا أكد أن الحل يجب أن يكون «سياسيا وواقعيا وبراغماتيا ومستداما، وقائما على التوافق». كما عزز مكتسبات إيجابية وردت في القرارات السابقة،

وخصوصا سمو مبادرة الحكم الذاتي وضرورة إحصاء ساكنة مخيمات تندوف. وجدد القرار الإنذار الموجه لجبهة الانفصاليين بضرورة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها تجاه المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة بالانسحاب من الكركرات والامتناع عن أي فعل يهدد الاستقرار في بئر لحلو وتيفاريتي.

وفي هذا الصدد، أود أن أسجل باعتزاز التعبئة والانخراط الشاملين لكافة القوى الحية للأمة ببلادنا، حكومة وبرلمانا وأحزابا سياسية ومنظمات نقابية وهيئات مهنية وفعاليات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الوطنية ومثقفين، للدفاع عن الثوابت الوطنية للمملكة وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية العادلة، وأخص بالذكر في ذلك مواطنينا في الأقاليم الجنوبية الذين أكدوا للعالم أجمع وطنيتهم، وتشبثهم بملكهم ومغربيتهم، مما مكن من التصدي المستمر لكافة مناورات أعداء وخصوم الوحدة الترابية وإحباطها.

ومن اللحظات التي تجسدت فيها هذه التعبئة، لحظة اجتماع قيادات الأحزاب السياسية المغربية بمختلف أطيافها ومنتخبي الأقاليم الجنوبية وشيوخ القبائل الصحراوية ردا على استفزازات جبهة الانفصاليين في المنطقة العازلة. كان ذلك يوم الاثنين 9 أبريل 2018 بمدينة العيون عندما أعلن الجميع تشبثهم بسيادة الوطن على كل شبر من ترابه، ورفض المساس بها تحت أي طائلة وأي ذريعة. كما أبرز «إعلان العيون» تعبئة القوى الوطنية وراء جلالة الملك حفظه الله، ورفضهم لمناورات الخصوم في المنطقة العازلة.

ولا يفوتني بالمناسبة أن أنوه بعمل القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني والوقاية المدنية، وأقدر باسم الحكومة عاليا ما تتحلى به من روح التضحية والتفاني في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، والسهر على أمن وطمأنينة المواطنين، برعاية جلالة الملك القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية حفظه الله.

وفي السياق نفسه استطاع المغرب الدفاع عن حقوقه في كامل ترابه في اتفاقيتين مع الاتحاد الأوروبي، ويتعلق الأمر باتفاقية الصيد البحري والاتفاق الفلاحي اللذين صادق عليهما البرلمان الأوروبي بتاريخي 16 يناير و12 فبراير 2019.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

تشكيل الحكومة وصياغة البرنامج الحكومي

لئن توجت سلسة المشاورات بتشكيل الأغلبية الحكومية من ستة أحزاب سياسية ببرامج انتخابية متعددة، فإن ذلك لم يمنعنا من التوافق حول البرنامج الحكومي وميثاق للأغلبية. وصيغ هذا البرنامج وفق رؤية إصلاحية واضحة، تستحضر انتظارات المواطنين وتطلعاتهم المشروعة، والتحديات

الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه بلادنا، وتستحضر أيضا طموحنا المشترك للولوج ببلادنا إلى مصاف الدول الصاعدة، وهو ذات الطموح الذي ما فتئ يؤكد عليه جلالة الملك حفظه الله.

هكذا، فقد اتفقت مكونات الحكومة منذ تأسيسها على أولويات محددة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وعلى رأسها التعليم والصحة والتشغيل، بوصفها أكثر المجالات ملحاحية ببلادنا في المرحلة الراهنة.

ينبني البرنامج الحكومي على رؤية ذات توجه اجتماعي واضح، تستمد معالمها الأساسية من التوجيهات السامية لجلالة الملك حفظه الله في هذا المجال، والانتظارات الكبرى التي عبرعنها المواطنون في مناسبات عديدة، في ظل استمرارقصور المؤشرات المسجلة في العديد من الملفات الاجتماعية التي، وبالرغم من المجهودات المبذولة فيها، إلا أنها بقيت غيركافية بالنسبة لانتظارات المواطنين ومطالبهم المشروعة.

ويستند التوجه الاجتماعي للحكومة إلى رؤية واقعية، مفادها أن بلورة وتنفيذ برامج اجتماعية مندمجة وفعالة يحتاج إلى تمويل مستمرومستدام.

وهكذا عملت الحكومة على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم المقاولة الوطنية، خصوصا الصغرى منها والمتوسطة، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، بما يمكن من تحسين النمو الاقتصادي، باعتباره مدخلا أساسيا لإنتاج الثروة وإيجاد فرص الشغل والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وفي نفس السياق، تعتبرالحكومة أن المجهودات المبذولة لتحقيق التنمية ينبغي أن تواكب بإطار جيد للحكامة يمكّن من التوزيع العادل للثروة في إطارمن الشفافية والعدالة والإنصاف.

وقد جعلنا من هذا البرنامج الحكومي مرجعية لتوافق أحزاب الأغلبية وكافة أعضاء الحكومة من جهة، ومن جهة أخرى تعاقدا سياسيا بين الحكومة وممثلي الأمة، ومن خلالهم مع المواطنين.

منهجية عمل الحكومة

لقد انطلقت مكونات الحكومة في عملها بنفس إيجابي جماعي، ومن منطلق شعار «الإنصات والإنجاز»، المستند إلى الإنصات المستمر إلى تطلعات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والتفاعل معهم، وإعطاء الأولوية للإنجازعلى أرض الواقع.

وسهرنا منذ البداية على تغليب أسلوب الحوار والتفاعل مع مختلف شرائح المجتمع، وإيثار منطق التوافق والتعاون والشراكة مع الجميع، وجعل المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار. وكان هذا دأبنا في التعامل مع مختلف أشكال التعبيرات والاحتجاجات الاجتماعية، وفي العلاقة مع المكونات السياسية والنقابية، ومع المهنيين وأرباب العمل.

كما أولت الحكومة عناية خاصة بمبدأ الشفافية الذي يقتضي التواصل المستمر، ولا سيما بخصوص حصيلة عملها. لذلك دأبت منذ تنصيبها، على إصدار مجموعة من التقارير الدورية التواصلية، كوثيقتي «120 يوما، 120 إجراء»، و«حصيلة السنة الأولى من العمل الحكومي». وها هي الآن تبادر بالمثول أمام مجلسيكم الموقرين لعرض الحصيلة المرحلية لعملها، رغبة منها في التواصل مع المواطنين وممثليهم في البرلمان والتفاعل معهم.

لقد أعطينا للعلاقة بين مكونات الأغلبية اهتماما خاصا، على الرغم من الاختلاف الواضح بين مرجعياتها وأولوياتها ووجهات نظرها في كثير من القضايا، والرهانات الخاصة بكل مكون منها. وهكذا اتفقنا منذ البداية على ضرورة الحرص على انسجام العمل الحكومي ورفع إيقاعه والتنسيق بين أعضائه ومكوناته، وهو ما كان له الأثر الإيجابي على الأداء الحكومي ومكن من مباشرة إصلاحات هيكلية أفقية في وقت وجيز.

كما قامت أحزاب الأغلبية يوم 19 فبراير 2018 بتوقيع «ميثاق الأغلبية» بغية تحديد آليات للعمل المشترك، وتأكيد التزامها السياسي بإعطاء شحنة إصلاحية للعمل الحكومي. وهنا يجب أن نميز بين الاختلافات الطبيعية بين أحزاب ذات مشارب مختلفة، وتعبيرها عن آرائها بحرية، وبين ضرورة التعاون والتضامن بينها لإنجاح العمل الحكومي. فتحية خاصة لأحزاب الأغلبية ولقياداتها وبرلمانييها ومناضليها.

وأوجه أيضا تحية لأحزاب المعارضة التي تحلت بالروح الوطنية، وحرصت على القيام بواجبها الدستوري، مما مكن من تسريع عدد من الإصلاحات وتجويد بعضها الآخر. ونحن نتطلع في الحكومة إلى مزيد من التعاون لمصلحة الوطن والمواطنين.

من جهة أخرى، عملنا على تقوية دور مؤسسة رئيس الحكومة بما يمكنه من أداء الأدوار المنصوص عليها دستوريا وقانونيا، خاصة الإشراف على تنظيم أشغال الحكومة والسهر على تنسيق وتوجيه أعمالها وتتبع أنشطة أعضائها، ومواكبة عمل مختلف السلطات الحكومية ومختلف الإدارات والمؤسسات التابعة لها.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

تنزيل البرنامج الحكومي

في سبيل تنزيل البرنامج الحكومي، تعبأت الحكومة لبلورة تصور دقيق للتدابير والإجراءات الواجب اتخاذها، ولمنهجية تنفيذها.

هكذا اعتمدت الحكومة منهجية محكمة للتنزيل والتتبع، مع الحرص في كل ذلك على تحقيق

النفس الجماعي والتنسيق ورفع مستوى الالتقائية بين السياسات العمومية والبرامج القطاعية. وبهذا الخصوص، وضعت منذ تنصيب الحكومة، مجموعة من الآليات الكفيلة بضمان حسن تنزيل برنامجها، من جملتها إعداد المخطط التنفيذي لهذا البرنامج، وإحداث لجنة بين-وزارية لتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي، وإحداث وحدة إدارية خاصة لدعمها.

ويعد المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي وثيقة هامة تتضمن الإجراءات التفصيلية العملية، وعددها 435 إجراء، الكفيلة بإحداث أثر إيجابي ملموس على الحياة اليومية للمواطنين وعلى عموم الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. وقد تم الحرص على تضمين هذا المخطط التنفيذي إجراءات تطبيقية مرفقة بأهداف ومؤشرات رقمية وآجال للتنفيذ والتتبع، بما يمكن من التقييم وقياس أثر الإجراءات المتخذة ضمن الاستراتيجيات القطاعية ومردوديتها، واستباق الصعوبات الممكن بروزها.

وفي نفس الإطار، حرصنا على إحداث لجنة بين-وزارية لتتبع وتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي، تسهر على حسن تنفيذ المخطط التنفيذي لهذا البرنامج، وضمان الالتقائية في تنزيله، وإيجاد الحلول اللازمة، عند الاقتضاء، لتدارك أي بطء أو تأخر في الإنجاز، وتبني المقترحات والحلول المناسبة لتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي والرفع من أداء العمل الحكومي.

كما تم إحداث وحدة على مستوى مصالح رئيس الحكومة، عُهد إليها بتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي، وهي الوحدة التي تعمل بشكل مستمر على هذا الملف.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

تقييم عام

إن الحكومة وجدت نفسها، عند بداية ولايتها، أمام تحد كبير تمثل في تدبير الفترة التي سبقت تشكيل الحكومة، والتي أثرت على السير العادي للمصادقة على قانون مالية 2017 وتنفيذه، وتسببت في تعثر بعض الأوراش، لا سيما في مجال الاستثمار العمومي.

ومن أجل تدارك هذا الوضع، انخرطت الحكومة منذ الأيام الأولى لتنصيبها، في ورش تسريع وتيرة تنزيل البرنامج الحكومي، وفاء بالتزاماتها واستجابة لحاجيات وتطلعات المواطنات والمواطنين، وللتحديات التي تواجه بلدنا على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وذلك إما باستكمال وتطوير أوراش الإصلاح المفتوحة، أو بإطلاق أوراش جديدة.

لقد راكمت بلادنا، لفائدة المواطنين ولصالح الوطن، خلال سنتين من عمل الحكومة مكتسبات على أكثر من صعيد، إذ قامت بإصلاحات وإنجازات مقدرة، مؤسِسة وواعدة، لا يمكن تجاهلها، آخرها اتفاق الحوار الاجتماعي ثلاثي الأطراف الموقع يوم 25 أبريل 2019، وهو الاتفاق الذي يعد لبنة أساسية

من لبنات إرساء قواعد السلم الاجتماعي، وخطوة معتبرة في مسار تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنات والمواطنين، وهو الإنجاز الذي ما كان له أن يتحقق لولا الانخراط الإيجابي لكافة الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

وتجدر الإشارة، إلى أن عددا من الأوراش والإصلاحات الكبرى والاستراتيجات حظيت بعناية ودعم ملكيين ساميين، من خلال التوجيهات السامية لجلالة الملك حفظه الله، وإشرافه المباشر على عدد منها، من قبيل الطاقات المتجددة والماء وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار والبرامج الاجتماعية والتعليم والتكوين المهني والصحة والفلاحة... ولقد كان لهذا الدعم الملكي السامي دور كبير في إسراع إخراج الإصلاحات والبرامج وإنجاحها.

ولقد شهدت هذه المرحلة تعثرا في بعض الأوراش وتعبيرات احتجاجية، استلزمت من الحكومة مقاربة خاصة، أعطيت فيها الأولوية للإنجاز على أرض الواقع ومعالجة الأسباب وإيجاد الحلول العملية. ونذكر على سبيل المثال ملفات من قبيل احتجاجات الحسيمة وجرادة، وملف أطر الأكاديميات، وتنزيل الإجراءات الضريبية المتعلقة بالتجار...

فبخصوص احتجاجات الحسيمة، والتي بدأت قبل تنصيب الحكومة، فقد اعتمدت هذه الأخيرة مقاربة على مستوى طبيعة التدخل التنموي الفوري رغم صعوبته، وذلك بهدف تسريع وتيرة إنجاز مشاريع «الحسيمة منارة المتوسط» وتجاوز التأخير المسجل في تنفيذها. لقد تمت تعبئة جميع الجهات الفاعلة من خلال زيارات ميدانية يقوم بها المسؤولون عن الإدارات المركزية والإقليمية، وذلك بناء على تعليمات ملكية سامية تقتضي تحقيق تفاعل إيجابي ومستمر مع المواطنين. وهو ما مكن من تدارك التأخر الذي عرفته هذه المشاريع والتوجه نحو احترام آجال التنفيذ النهائي.

أما في حالة إقليم جرادة فقد تم بلورة برنامج استعجالي متكامل يضم عدة تدابير تهدف تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

وحتى نكون واقعيين، يجب الاعتراف بأنه رغم المجهودات المبذولة، والنتائج المسجلة، فلا يمكن الادعاء بأن هذه الحكومة أو أية حكومة أخرى، قادرة على حل مشاكل المغرب في نصف ولاية بل حتى في ولاية كاملة، لكننا مقتنعون بأننا نسير في الاتجاه الصحيح، وبحلول عملية وناجعة، ما دام أن المؤشرات الدالة على الإصلاحات التي تباشرها الحكومة هي في تقدم واطراد مستمرين.

وكلنا أمل في أن نحقق أكثر في نصف الولاية المتبقية بإذن الله، لاسيما من أجل استكمال الوفاء بالتزامات برنامجنا الحكومي، وكذا العمل على تجاوز التحديات والصعوبات التي لا زالت تواجه بلادنا.

نحن أمام حصيلة فيها الكثير من الإنجاز ومن الإصلاحات، ومن المؤشرات الإيجابية المتعددة، وهو دليل على نجاح مقدر في ذلك، مع الإشارة إلى أن هذا جاء في سياق ارتفاع منسوب الطلب الاجتماعي وتزايد انتظارات المواطنين. لكن بالمقابل، لا يمكن الانسياق وراء حملات التبخيس والتشويه الممنهجين،

بغية التأثير على ثقة المواطنين في العمل العام وفي العمل السياسي. لذلك اتجه جزء من جهودنا إلى رد الاعتبار للمؤسسات والعمل الحكومي والسياسي، ورفع منسوب الأمل لدى عموم المواطنين. فبلادنا تسير في المسار الصحيح على الرغم من قساوة الإكراهات والمؤامرات.

ولا حلّ أمامنا إلا مواجهة حملات تزييف الوعي وتعميم الإحباط، بمزيد من العمل وبذل الجهد، لأن بلادنا تستحق الأفضل، وهي في المسار الصحيح، بالرغم من كل التحديات المحيطة بنا.

لا يعني هذا أننا لا نريد انتقادا أو نصحا، وإنما ندعو إلى التحلي بالإنصاف في تقييم الواقع، نقول للسلبي بأنه سلبي، ولكن في المقابل نقول للإيجابي بأنه إيجابي.

ونحن واعون بالمقابل بأن المواطنين قد لا يحسون دائما بانعكاس الإنجازات التي قامت بها الحكومة على حياتهم اليومية، وهو ما يستدعي منا رفع وتيرة الإصلاحات والمشاريع والإنجازات، والعمل على ضمان فعاليتها ونجاعتها، وأيضا مضاعفة جهود التواصل والتفاعل مع المواطنين، ومزيدا من المسؤولية في الخطاب السياسي والإعلامي.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

سنكتفي في عرض الحصيلة المرحلية بالتطرق لبعض أهم إنجازات عمل الحكومة، انطلاقا من برنامجها، دون الخوض في التفاصيل الدقيقة والتي ستكون موضوع تقرير تركيبي وعرض موجز للحصيلة، أعدا لهذه الغاية، سيتم تعميمهما بعد الانتهاء من هذه الجلسة الدستورية.

وفي هذا الصدد، فإن بعض القطاعات الحكومية شرعت في تعميم حصيلتها القطاعية والتواصل بشأنها، وأدعو باقي القطاعات للقيام بالشيء نفسه، لاسيما أن الإنجازات القطاعية، تفوق، في كثير من الأحيان، التزامات البرنامج الحكومي.

وكما هو معلوم، فإن البرنامج الحكومي ينبني على خمسة محاور أساسية هي كالتالي:

- المحور الأول: دعم الخيار الديموقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة؛
- المحور الثاني: تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة؛
- المحور الثالث: تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة؛
- المحور الرابع: تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي؛
- المحور الخامس: العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم.

لذا سأحرص على تقديم هذه الحصيلة حسب محاور البرنامج الحكومي، لتمكين مجلسيكم الموقرين من الوقوف على تقدم إنجاز التزامات البرنامج الحكومي والأوراش المبرمجة.

المحور الأول

دعم الخيار الديموقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

وعيا من الحكومة بأن البناء الديموقراطي والمؤسساتي والحقوقي ورش مستمر، فإنها تعهدت بمواصلة نهج الإصلاح في هذا المجال، واشتغلت على ستة أوراش أساسية همت:

- أولا -تعزيز حقوق الانسان وصون حقوق وكرامة المواطن، لا سيما باعتماد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- ثانيا -مواصلة إصلاح منظومة العدالة، بالشروع الفعلي في تنزيل الاستقلال المؤسساتي للقضاء، والتقدم في رقمنة الخدمات القضائية؛
- ثالثا -مواصلة تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور، حيث تم إنتاج أكثر من 430 نص قانوني وتنظيمي بعضها نوعي وذو بعد استراتيجي،
- رابعا -مواصلة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب، وخاصة باستكمال النصوص الضرورية لتنزيل الجهوية المتقدمة والوفاء بالالتزامات المالية تجاه الجهات، وإصدار ميثاق اللاتمركز الإداري والشروع في تنزيله؛
- خامسا -إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية ودعم ومواكبة المجتمع المدني.

أولا - تعزيز حقوق الانسان وصون حقوق وكرامة المواطن

اعتمدت الحكومة سياسة مندمجة في مجال حقوق الإنسان وفق تخطيط استراتيجي تشاركي، كما قامت بتحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بدءا من سنة 2018، وصياغة مخططها التنفيذي. ويعد المغرب أحد البلدان ال39 في العالم التي تمتلك خطة في مجال حقوق الإنسان تفاعلا مع توصيات وبرنامج عمل فيينا.

كما عملت الحكومة على مواصلة تعزيز قيم حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف وفق مضامين «الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان»، وتعزيز الإطار القانوني وتطوير المؤسسات الوطنية العاملة في هذا المجال، من خلال اعتماد كل من القانون المتعلق بإعادة تنظيم «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» والقانون المتعلق بإعادة تنظيم «مؤسسة الوسيط».

وفي إطار دعم وتطوير التعاون البناء والتفاعل الإيجابي مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، تمت مواصلة تنسيق المشاركة الوطنية في أشغال دورات مجلس حقوق الإنسان، وتعزيز التفاعل مع

كل من آليات الإجراءات الخاصة وآلية الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، إضافة إلى مواصلة التفاعل بخصوص التقارير والبلاغات الصادرة عن بعض الدول والمنظمات الدولية.

كما واصلت الحكومة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ومعالجة 95% من أصل 1937 شكاية وتظلم للمواطنين، أفرادا وجمعيات بهذا الخصوص، وذلك من نونبر 2017 إلى متم 2018.

وقد أولت الحكومة عناية خاصة من أجل النهوض بأوضاع المرأة المغربية والسعي نحو تمكينها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. وفي هذا الإطار تمت بلورة والمصادقة على الخطة الحكومية للمساواة «إكرام2» 2017-2021، عبر تحقيق 24 هدفا وحوالي 100 إجراء، تهدف إلى حماية النساء وتعزيز حقوقهن وتقوية فرص عملهن وتمكينهن اقتصاديا. تم تحقيق 23 هدفا و83 إجراء منها.

كما تم إعداد دراسة حول التمكين الاقتصادي للنساء والمخطط الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030.

وفي إطار التنزيل الفعلي لقانون محاربة العنف ضد النساء، أطلقت الحكومة البحث الوطني حول العنف ضد النساء وأعلنت عن نتائجه الأولية، كما أحدثت شبكة الفضاءات المتعددة الوسائط للنساء ضحايا العنف، وتم التكفل ب19.000 امرأة من ضحايا العنف.

وفي إطار تكريس الوضع الدستوري للغة الأمازيغية، وفي انتظار اعتماد القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، عملت الحكومة على إدماج تدريس الأمازيغية في المعاهد العليا للإدارة والقضاء والاتصال والسينما والمسرح.

ودائما في إطار تعزيز حقوق الإنسان وصون كرامة المواطن، اتخذت الحكومة جملة من التدابير الدالة، نذكر من أهمها ما يلي:

- إطلاق حملة وطنية لتسجيل الأطفال غير المسجلين في سجلات الحالة المدنية، مكنت في مرحلتها الأولى من تسجيل 23151 شخصا؛
- تحسين معاملة السجناء وإصلاح نظام التغذية وإلغاء «نظام القفة»، وتقليص الاكتظاظ، ما تجلى في تراجع ملموس في نسبة الشكايات المتعلقة بسوء المعاملة السجنية؛
- استفادة السجناء بمعدل يتجاوز 6 فحوصات طبية سنة 2018، وارتفاع المستفيدين من برامج التعليم ومحو الأمية والتكوين من 17.681 مستفيدا في موسم 2016/2015 إلى 23.001 مستفيدا في موسم 2018/2017؛
- تفعيل المرحلة الثانية لإدماج وتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين المقيمين بصفة غير نظامية بالمغرب، وتمكين أبنائهم من الولوج إلى المدرسة العمومية وتحسين الخدمات الصحية المسداة لهم؛

• استفادة المهاجرين واللاجئين من الخدمات المقدمة من طرف مكاتب الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات.

ثانيا - مواصلة إصلاح منظومة العدالة

من أجل تنزيل الاستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية، انصب اهتمام الحكومة، خلال سنة 2018 على تأهيل الإدارة القضائية والارتقاء بها، من خلال مشروع القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي والذي تضمن جملة من المقتضيات الرامية إلى تأهيل الإدارة القضائية وتطويرها.

كما عبأت الحكومة إمكانات بشرية ولوجستيكية ومادية هامة لإرساء استقلالية السلطة القضائية وتوسعة وعصرنة المنشأة القضائية وتطوير خدماتها (انتهاء أشغال بناء 9 بنايات و48 مشروعا في طور الإنجاز).

أما في إطار ورش تحديث الإدارة القضائية، فقد تميزت هذه المرحلة باستكمال أسس التحول الرقمي لمنظومة العدالة في أفق تنزيل المحكمة الرقمية، حيث تم توسيع منصات الطلبات عبر الأنترنت لتسهيل الحصول على الخدمات القضائية، مع ضبط وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الأحكام ووضع سجل لتوثيق إجراءات التنفيذ.

كما تم الحرص على الرفع من نجاعة عمل محاكم المملكة، سواء على مستوى البت في القضايا أو على مستوى تنفيذ الأحكام القضائية، حيث بلغ عدد القضايا المحكومة سنة 2018 ما مجموعه 2.967.047 قضية، كما بلغت نسبة القضايا المحكومة من القضايا المسجلة 102,23%، فيما تراجع عدد القضايا المخلفة إلى 599.710، مقابل 620.000 قضية سنة 2016. كما تم تسجيل مؤشرات إيجابية على مستوى تنفيذ الأحكام القضائية، حيث بلغت نسبة المنفذ من المسجل 104,64%، ونسبة المنفذ من الرائج 72,48%.

كما قامت الحكومة بمجهودات كبيرة في مجال تنفيذ الأحكام القضائية التي يكون أحد أطرافها شخص من أشخاص القانون العام، سواء كان التنفيذ لصالح هذا الشخص العام أو في مواجهته. وفي هذا السياق الأخير، ومن أجل تدعيم المقاربة الوقائية، أحدث السيد رئيس الحكومة بمقتضى المنشور عدد 15/20017 وتاريخ 17 دجنبر 2017، لجنة وزارية لمعالجة إشكاليات تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بأشخاص القانون العام، تهدف أساسا إلى تحديد السبل القمينة بالحيلولة دون تنامي المنازعات التي تتسبب فيها الإدارة من جهة وكيفية تأمين الدفاع عن هذه الأخيرة على أحسن وجه من جهة أخرى.

ثالثا - مواصلة تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور

في إطار متابعة تفعيل الدستور، تداولت الحكومة وصادقت على عدد من النصوص القانونية، همت بصفة خاصة عددا من المؤسسات الحقوقية، منها مؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، سالفي الذكر.

وقد كانت حصيلة الإنتاج القانوني للحكومة متميزة، إذ تعتبر هاتان السنتان من أخصب الحقب على مدى العقدين الأخيرين. إذ تمت دراسة أكثر من أربعمائة وثلاثين (430) مشروع نص قانوني وتنظيمي، منها أكثر من 150مشروع قانون، من بينها 3 مشاريع قوانين تنظيمية خاصة بالمناصب العليا، ومشروع قانون-إطار واحد يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

كما تم إعداد ودراسة والمصادقة على جملة من النصوص القانونية والتنظيمية المؤسسة لإصلاحات كبرى (الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، وقانون إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، والنصوص المنظمة لأراضي الجماعات السلالية...).

رابعا - مواصلة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب

حرصت الحكومة، منذ تنصيبها، على استكمال الترسانة القانونية المنظمة للجهوية المتقدمة، من خلال إتمام إصدار كافة النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات وبالعمالات والأقاليم وبالجماعات (71 مرسوم)، وإصدار مرسومي تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.

كما عملت الحكومة، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، على إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري، باعتباره لبنة أساسية في مسار تنزيل الجهوية المتقدمة وتوفير الشروط اللازمة لتنفيذ السياسات العمومية على الصعيد الترابي، وفق مقاربة مندمجة ومتكاملة تتبوأ فيها الجهة الفضاء الترابي الملائم لتحقيق التنمية على أرض الواقع.

وفي نفس السياق، واصلت الحكومة تعبئة الإمكانيات المالية للجهات وتعزيز مواردها المالية من خلال رفع الحصة المرصودة لها من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، لتنتقل من 4% إلى 5%، إضافة إلى مساهمة الميزانية العامة والتي تقدر ب 8,4 مليار درهم سنة 2019 مقابل 4 مليار درهم سنة 2016.

كما تم الحرص على تعزيز القدرات التنفيذية والتدبيرية للجماعات الترابية، حيث تمت مواكبة الحكومة للجهات في إعداد 10 برامج للتنمية الجهوية والتشاور لوضع إطار للتعاقد وممارسة الاختصاصات الذاتية وإحداث الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع.

لقد حرصت الحكومة على إرساء مقاربة جديدة واستباقية تمكن من التنزيل الأنجع للبرامج التنموية الجهوية والمحلية، من خلال قيام رئيس الحكومة وعدد من أعضائها بزيارات ميدانية وتواصلية للجهات، باعتبار هاته الزيارات مناسبة للإنصات عن قرب للفاعلين الجهويين والمحليين وعموم المواطنين. وقد تم القيام بسبع (07) زيارات لحد الآن، هذا فضلا عن الزيارات الميدانية المستمرة التي يقوم بها السادة الوزراء، والتي ما فتئت أؤكد على أهميتها.

وفي إطار التزام الحكومة بإطلاق سياسة فعالة لإعداد التراب والتعمير، تميزت هذه المرحلة باعتماد نموذج متجدد لسياسة إعداد التراب الوطني، من خلال إطلاق ورش إعداد قانون يعنى بإعداد التراب، ووضع مرجعياته الوطنية والجهوية، وكذا وضع مخطط وطني للشبكة الحضرية وإحداث مرصد وطني للتتبع والتقييم بهدف دعم وتقوية التكامل والالتقائية في السياسات العمومية المجالية.

وفي ميدان التعمير، تم الحرص على تعميم وثائق التعمير، باعتبارها الوثائق المرجعية التي تؤطر وتنظم نمو المجال، وفي أفق المصادقة على 600 وثيقة تعميرية مع متم سنة 2021، تمت المصادقة على 286 وثيقة سنتي 2017 و2018، بمعدل سنوي يزيد عن 140 وثيقة، مع إيلاء أهمية خاصة لتغطية المدن الكبرى والمجالات التي تعرف ضغطا عمرانيا.

كما تم إعطاء انطلاقة جيل جديد من مخططات توجيه التهيئة العمرانية للأقطاب الاقتصادية والمناطق التي تعرف ضغطا، تهدف بالأساس إلى ضمان التناسق الترابي من خلال تحديد خيارات وتصورات التهيئة المجالية الخاصة بها في أفق سنة 2040.

كما تمت المصادقة على مشروعي مرسومين هامين، يتعلق الأول (مرسوم رقم 2.18.475) بتحديد كيفيات منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم، فيما يهم الثاني (مرسوم رقم 2.18.577) الموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها.

خامسا - إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية ودعم ومواكبة المجتمع المدني

في مجال إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية، أحدثت الحكومة اللجنة الوطنية للعرائض المقدمة للسلطات العمومية، والتي شرعت في عقد اجتماعاتها واشتغالها الفعلي، ودراسة 4 عرائض أودعت لدى رئيس الحكومة. كما أطلقت الحكومة الحملة التواصلية والتحسيسية حول

آليات الديمقراطية التشاركية، وموقع «www.e-participation.ma» الخاص بتيسير ممارسة الديموقراطية التشاركية، بالإضافة إلى تكوين 1120 فاعل جمعوي في هذا المجال.

ومن أجل دعم ومواكبة المجتمع المدني، فقد تم تفعيل بوابة الشراكة مع الجمعيات «www.charaka-association.ma»، التي تروم تعزيز الحكامة الجيدة وتحقيق الشفافية وضمان المساواة وتسهيل الولوج إلى المعلومة ذات الصلة بمختلف إمكانيات التمويل العمومي للجمعيات، مع نشر طلبات عروض الشراكات ل51 قطاعا ومؤسسة عمومية، وإصدار التقارير حول تمويل الجمعيات، وتنظيم دورتين لجائزة المجتمع المدني، كما تضمن قانون مالية 2018 تحفيزا ضريبيا لفائدة الجمعيات.

وفي إطار الترافع المدني عن مغربية الصحراء، تم تنظيم ملتقى وطني تكويني بمراكش أيام 22-23-24 يونيو 2018، وكذا التوقيع على عدد من الشراكات مع جمعيات المجتمع المدني المهتمة بقضية الصحراء المغربية لمواكبتها في مجال تكوين الشباب في موضوع الترافع المدني عن القضية الوطنية. كما تم إعداد منصة الكترونية للتكوين عن بعد في مجال الترافع المدني عن مغربية الصحراء « www.e-sahara.ma ».

االمحور الثاني

تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

يمثل تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة أولوية أفقية لضمان نجاح مختلف الأوراش والإصلاحات. من أجل ذلك، عملت الحكومة في هذه المرحلة أساسا على:

- أولا -تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة، ولا سيما بتسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد وإحداث آليات حكامتها، واعتماد قانون الحق في الحصول على المعلومة والشروع في تفعيله، مما ساهم في تحقيق تقدم ملموس في مؤشر إدراك الفساد ب 17 درجة خلال سنتي 2017 و2018؛
- ثانيا -تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية وترسيخ الحكامة الجيدة، ولا سيما من خلال تقوية آليات تتبع وتقييم والتقائية السياسات العمومية ومواصلة تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية ومواصلة إصلاح المالية العمومية؛
- ثالثا -ورش إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية، حيث تعمل الحكومة على تحقيق هذا الإصلاح عبر أربعة تحولات تهم المجالات التنظيمية، والتدبيرية، والرقمية، والحكامة والأخلاقيات، كما أطلقت البوابة الوطنية للشكايات www.chikaya.ma منذ يناير 2018.

أولا - تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة

عملت الحكومة على متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك من خلال إحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد باعتبارها آلية أساسية لتتبع تنفيذ مشاريع هذه الاستراتيجية وتفعيلها. حيث عقدت اجتماعين (04 أبريل 2018 و15 فبراير 2019)، وأصدرت التقرير الأول حول تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد.

كما تعمل الحكومة على تفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات في باب محاربة الرشوة والفساد، وعلى تتبع تقارير المتفشيات العامة للقطاعات الحكومية، من خلال وحدة إدارية أحدثت بمصالح رئيس الحكومة لهذه الغاية.

وتجدر الإشارة إلى استمرار العمل بالرقم الأخضر للتبليغ عن الفساد والرشوة ضمن الجهود الوطنية لمحاربة الفساد.

من جهة أخرى أرست الحكومة اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية وعملت على تنصيب

أعضائها وانطلاق أشغالها، باعتبارها فاعلا أساسيا في تحسين حكامة هذه الصفقات وترسيخ مبادئ الشفافية والمساواة بين المتنافسين.

وقد اعتمدت الحكومة القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وبدأت في تفعيل مقتضياته من خلال تعيين أعضاء لجنة الحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 13 مارس 2019. ولضمان ممارسة هذا الحق، وضعت الحكومة مخططا تنفيذيا مدققا، شرعت في تنزيله عبر تعيين الأشخاص المكلفين بالحصول على المعلومات وتكوينهم، وإعداد نظام معلوماتي لتتبع طلبات الحصول على المعلومات ووضعها على الأنترنت.

كما عملت الحكومة على انضمام المغرب لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في أبريل 2018، وإعداد مخطط العمل الخاص بهذه المبادرة لفترة 2018-2020، وتتبع تنفيذه عبر تطوير منصة إلكترونية مخصصة لذلك، وتعبئة مختلف الشركاء المعنيين للانخراط في تنفيذه.

وكان من تأثير هذه الإجراءات، تحسن مؤشر إدراك الفساد لسنتين متتاليتين بما مجموعه 17 مرتبة، في سابقة على المستوى الوطني.

ثانيا - تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية وترسيخ الحكامة الجيدة ومواصلة إصلاح المالية العمومية

تبنى المغرب منذ عقدين تقريبا اعتماد التخطيط الاستراتيجي والقطاعي، ومن أجل ضمان تنفيذ أمثل، وانسجام وتكامل هذه الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، وجب تعزيز التقائية تدخلات الإدارات والمؤسسات العمومية على الصعيد الاستراتيجي والقطاعي والمجالي. ولتحقيق هذا الهدف، وبالإضافة إلى المنهجية الجديدة لتنسيق وتتبع تنزيل البرنامج الحكومي وآلياتها، عملت الحكومة على:

- مأسسة تنسيق وتقييم السياسات العمومية، من خلال جملة من التدابير تتمثل أساسا في إعداد مشروع المرسوم المحدث والمنظم للجنة الوطنية لتنسيق وتقييم السياسات العمومية، ووضع دلائل مرجعية موحدة في مجال تقييم السياسات العمومية، وكذا الشروع في وضع نظام معلوماتي مندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية، وكذا الرفع من وتيرة عقد اللجان بين-الوزارية واعتماد آليات تتبع وتفعيل البرامج الأفقية؛
- تعزيز الالتقائية مجاليا وتحقيق تحول نوعي في أنماط الحكامة على المستوى الترابي، واعتبار الجهة ورشا هيكليا يتميز بتوفر الإدارة محليا على السلط والصلاحيات والموارد الضرورية لتحقيق التكامل والاندماج والتنسيق بين مختلف القطاعات العمومية. وسيدعم اعتماد اللاتمركز الإداري هذا المستوى من الالتقائية، بالإضافة إلى تعزيز آليات تتبع المشاريع على المستوى المجالي؛

• تطوير حكامة المؤسسات العمومية والحرص على انتظام سير آليات حكامتها؛

• مواصلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130-13 لقانون المالية حيث عرفت السنة المالية 2018 دخول عدد من المقتضيات الجديدة من القانون التنظيمي لقانون المالية؛

• مواصلة الإصلاح الضريبي وخاصة تحسين مردودية التحصيل وتبسيط مساطره وإقرار العدالة الضريبية، ولا يفوتني التذكير بالمناظرة الوطنية، التي أعدت بطريقة تشاركية، وعقدت يومي 2 و3 ماي 2019، ونأمل أن تعطي دفعة قوية لهذا الإصلاح؛

• المصادقة على مشروع القانون 46-18 المعدل والمتمم للقانون 86-12 المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

• تطبيق المنظومة القانونية المتعلقة باحترام آجال الأداء من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، من خلال ملائمة المنظومة المعلوماتية للتدبير المندمج للنفقات، وإطلاق مرصد آجال الأداء، وإطلاق البوابة الإلكترونية المخصصة لاستقبال ومعالجة شكايات مموني المؤسسات والمقاولات العمومية، مع إلزامية تقديم الإجابات عليها؛

• اعتماد نظام جديد ومرن لسعر الصرف، ومنذ الشروع في تطبيق هذا الإصلاح وإلى غاية شهر نونبر 2018، يتبين من خلال التتبع المستمر واليقظ لمؤشرات سوق الصرف استقرار سعر صرف الدرهم داخل نطاق تذبذب الدرهم المحدد في غياب أي تدخل من طرف بنك المغرب وذلك منذ 21 مارس 2018.

ثالثا - ورش إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية

باعتبار إصلاح الإدارة مدخلا رئيسا لإعادة بنائها وتعزيز نجاعة أدائها، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

• إصدار المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، والشروع في تنزيله التدريجي وفق خارطة طريق محددة، بقيادة اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري التي يترأسها رئيس الحكومة؛

• بلورة خطة وطنية لإصلاح الإدارة (2018-2021)، تعتمد منهجية مبنية على الأهداف والنتائج ومؤشرات نجاعة الأداء، وتروم تحقيق الإصلاح الشامل والارتقاء بمستوى أداء الإدارة العمومية وتعزيز قدراتها التدبيرية لتكون في خدمة المواطن والمقاولة؛

• إعطاء الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للشكايات «www.chikaya.ma» بتاريخ 08 يناير 2018، باعتبارها آلية أساسية للتفاعل بين الإدارة والمرتفقين وتلقي تظلماتهم وتتبعها ومعالجتها. وقد بلغ العدد الإجمالي للشكايات المتوصل بها إلى غاية 10 ماي 2019، ما يفوق

120 ألف شكاية، تمت معالجة 76 % منها، مع تسجيل نسبة الرضى المعبر عنها بلغت 67 %.

• تعزيز التحول الرقمي للخدمات الإدارية وتوسيع منصات الطلبات على الخط، عدد المساطر المنشورة 803 وعدد الخدمات على الخط المدرجة 207؛

• تدوين ونشر 26 خدمة إدارية متعلقة بالمقاولة في الموقع الإلكتروني «www.business-procedures.ma»؛

• إنجاز دليل قنصلي موحد، متاح على الموقع «www.consulat.ma» يتعلق بجميع الوثائق التي تصدرها البعثات والمراكز القنصلية.

المحور الثالث

تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

كثفت الحكومة جهودها في هذا المجال، لتقوية تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على مواجهة تحديات العولمة ورهانات اقتصاد المستقبل. ويمكن أن أؤكد أن أغلب المؤشرات الاقتصادية والمالية اليوم تطورت بشكل إيجابي، إضافة إلى استمرار الحفاظ على تحسين التوازنات الاقتصادية الكبرى، وذلك على الرغم مما عرفته وتعرفه الظرفية الدولية من توترات جيو سياسية، وتباطؤ النمو في منطقة الأورو، والتقلب المستمر لأسعار النفط في الأسواق الدولية. وتبين الإنجازات والأرقام التطور الإيجابي المذكور.

كما أن تطلع بلدنا إلى نسب نمو عالية، لضمان اللحاق بركب البلدان الصاعدة، يقتضي تسريع التحول الهيكلي لنسيجه الاقتصادي، ورفع تنافسية اقتصاده الوطني، ودعم المقاولة وتحفيز الاستثمار، والنهوض بالتشغيل وتدعيم التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك، فقد انصب عمل الحكومة في هذا المجال على عدد من الأوراش الكبرى نذكر منها في هذا المقام:

- أولا -تحديث منظومة دعم المقاولة وتحفيز الاستثمار، ولا سيما إطلاق الورش الاستراتيجي لإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإجراء عدد من الإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وتسهيل حياة المقاولة مما مكن من تحقيق نتائج نوعية في مؤشري «ممارسة الأعمال» و «تدفق الاستثمارات الأجنبية»؛
- ثانيا -النهوض بالتشغيل والإدماج المهني، من خلال اعتماد وتفعيل المخطط الوطني للتشغيل «ممكن»، واتخاذ إجراءات إرادية لتحفيز التشغيل، وإعطاء دفعة قوية للتشغيل العمومي، وهو ما ساهم في تراجع نسبي في معدل البطالة؛
- ثالثا -تعزيز التنمية الصناعية، عبر تقوية المنظومة الصناعية الوطنية والبدء في التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي، وهو ما ساهم في تطور الصادرات ب10% سنويا وتحسين الميزان التجاري وتبوء المغرب المرتبة الأولى على المستوى القاري في مجال صناعة السيارات؛
- رابعا -رفع تنافسية قطاعي الفلاحة والصيد البحري لا سيما عبر دعم ومواصلة مخططي المغرب الأخضر وأليوتيس، وعصرنة شبكات الري وتطوير الشراكات بين القطاع العام والخاص، ودعم تثمين المنتوجات الفلاحية والبحرية؛
- خامسا -تقوية ودعم قطاع السياحة ولا سيما عبر تعزيز الحوافز الخاصة بالقطاع وتأهيل

الفاعلين به، مما ساهم في ارتفاع عدد السياح إلى 12,5 مليون سنة 2018 مقابل 10,3 سنة 2016.

• سادسا -مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

• سابعا -تعزيز البنيات التحتية واللوجيستيكية وتطوير منظومة النقل، مع إنهاء عدد من الأوراش الكبرى في مجالات النقل السككي والطرقي والبحري؛

• ثامنا -مواصلة تنزيل النموذج الطاقي المغربي، حيث بلغت نسبة الطاقات المتجددة من إنتاج الطاقة الكهربائية الوطنية 34%، وجعل من المغرب نموذجا قاريا في هذا المجال؛

• تاسعا -تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي، ولا سيما عبر إطلاق تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتحقيق نتائج ملموسة على مستوى الربط بالماء الشروب وشبكات التطهير السائل والصلب وتدوير النفايات؛

• عاشرا -توسيع العرض المائي، ولا سيما من خلال إعداد المخطط المائي الوطني 2050، بالموازاة مع اتخاذ الإجراءات الضرورية للاستجابة للاحتياجات الآنية ومتوسطة المدى.

أولا - تحديث منظومة دعم المقاولة وتحفيز الاستثمار

عملت الحكومة، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، ورغبة منها في توفير مناخ اقتصادي ملائم لاستثمار منتج، على إطلاق ورش الإصلاح الشامل للمراكز الجهوية للاستثمار، من خلال اعتماد القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار، وإصدار مرسومه التطبيقي، وذلك بغية تحقيق إصلاح شامل لها وإعادة هيكلتها، ومنحها الصلاحيات والوسائل اللازمة للقيام بدورها، لجعلها فاعلا متميزا في تنشيط الاستثمار والمواكبة الشاملة للمقاولات، فضلا عن الإسهام في إنعاش الاستثمار على المستوى الجهوي.

ومن أجل تحفيز الاستثمار ودعم المقاولة، ولا سيما الصغرى منها والمتوسطة، قامت الحكومة بعدد من الإجراءات نذكر أهمها كالآتي:

• دمج الهيئات العمومية المكلفة بدعم وتشجيع الاستثمار والتصدير والترويج في مؤسسة عمومية واحدة، «الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات»، «AMDIE»؛

• اعتماد نظام الضريبة التصاعدية على أرباح الشركات وتخفيض النسبة من 20% إلى 17،5%، وتوسيع نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين لتشمل المنشآت التي تصنع منتجات موجهة للتصدير؛

• اعتماد القانون المتعلق بتعديل الكتاب الخامس لمدونة التجارة الخاص بصعوبات المقاولة، وقانون الضمانات المنقولة، وإصلاح قانون شركات المساهمة والشركات ذات لمسؤولية

المحدودة؛

• إطلاق عملية إرجاع متأخرات الضريبة على القيمة المضافة (حوالي 40 مليار درهم)، في خطوة جريئة غير مسبوقة لصالح المقاولات والمؤسسات العمومية، ، وإلغاء الذعائر والغرامات وواجبات التحصيل بالنسبة للضرائب في قانون مالية لسنة 2018؛

• مواكبة البنوك التشاركية وتطوير أنشطة الفاعلين بهذا القطاع، حيث شرعت 8 أبناك تشاركية في تقديم خدماتها؛

• منح إعفاء عن الضريبة على القيمة المضافة لعمليات الاستثمار لمدة 36 شهرا للمنشآت القائمة التي تقوم بإنشاء مشاريع جديدة حسب شروط محددة؛

• إقرار إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات للمقاولات الصناعية حديثة النشأة؛

• إطلاق صندوق بـ 500 مليون درهم لدعم المقاولات الناشئة والمشاريع المبتكرة.

• المصادقة على 119 مشروع اتفاقية استثمار وملاحق تبلغ قيمتها الإجمالية 124,6 مليار درهم، من قبل اللجنة الوطنية للاستثمارات، منذ تنصيب الحكومة.

ومن أجل تأهيل الاقتصاد الوطني على المدي المتوسط والبعيد وإعداده للتحولات الاقتصادية العالمية، تعمل الحكومة على وضع رؤية لتطوير القطاعات الجديدة وذات قيمة مضافة عالية كالاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والذكاء الاصطناعي والصناعات المتطورة، ولقد تم تكليف وكالة التنمية الرقمية «ADD»، المحدثة مؤخرا، للاضطلاع بإعداد الاقتصاد الوطني لولوج بعض من هذه القطاعات الواعدة.

كما حرصت الحكومة على تنويع الشركاء الاقتصاديين، والانفتاح على أسواق جديدة، والتوجه نحو التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب لا سيما بفتح أسواق استثمارية في إفريقيا.

ولقد كان من نتائج مجمل هذه الإصلاحات والإجراءات الإرادية في مجال تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال، التقدم في تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) من الرتبة 75 سنة 2016 إلى الرتبة 60 سنة 2019، في أفق تحقيق طموح ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل في هذا المجال سنة 2021.

كما مكنت الإصلاحات المذكورة من ارتفاع مطرد لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب 55% بين سنتي 2016 و2018 لتبلغ ما مجموعه 32.8 مليار درهم؛ وهو ما يعكس ثقة المستثمرين في بلادنا وفي اقتصادها، ويجعلها أكثر الدول الإفريقية جاذبية للاستثمار الأجنبي.

ثانيا - النهوض بالتشغيل والإدماج المهني

جعلت الحكومة النهوض بالتشغيل من ضمن أولوياتها، باعتباره مدخلا أساسيا للتنمية البشرية ومحاربة الفقروالهشاشة بالوسطين الحضري والقروي. ومن هنا حرصت الحكومة على بلورة وإطلاق المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل إلى حدود سنة 2021، والذي يتميز بكونه أول مخطط للتشغيل تم إعداده في إطار مقاربة شاملة ومندمجة، مع اعتماد مخططه التنفيذي «ممكن»، وعقد شراكة مع الجهات والاتحاد العام لمقاولات المغرب لمواكبته. كما شرع في وضع وتفعيل برامج جهوية للتشغيل بتعاون مع عدد من المجالس الجهوية، وكذا إحداث لجنة لليقظة حول سوق الشغل.

إلى جانب هذا الإصلاح الهيكلي، قامت الحكومة بإجراءات أخرى، من ضمنها:

- الرفع من وتيرة إنجاز برامج إنعاش التشغيل، حيث تجاوزت سقف 100.000 عملية إدماج خلال سنة 2018، من بينها حوالي 20.000 عقد تشغيل بالخارج؛
- تعزيز جهد التشغيل بالقطاع العمومي، من خلال تشغيل 138.491 شخص برسم قوانين مالية سنوات 2017 و2018 و2019 مقابل 116.977 خلال فترة 2012-2016 و71.442 خلال فترة 2007-2011؛
- تسجيل 102.581 مقاول ذاتي إلى حدود نهاية أبريل 2019، مقابل 32.400 سنة 2016، أي بلوغ 103% من الهدف المسطر برسم سنة 2021؛
- تطوير نظام «تحفيز» لدعم التشغيل من خلال رفع عدد الأجراء الذين تتحمل الدولة الالتزامات الضريبية والاجتماعية المتعلقة بهم إلى 10 أجراء عِوَض 5 في النظام السابق، لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة، في حدود أجر 10000 درهم عوض 6000؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من طرف المقاولات إلى الدكاترة الباحثين، في حدود 6000 درهم شهريا لمدة 24 شهرا؛
- إلغاء شرط التسجيل لمدة 6 أشهر في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للاستفادة من إعفاءات التحملات الاجتماعية والضريبية في عقود التدريب.

وقد ساهمت هذه الإجراءات، إلى جانب السياسات القطاعية الأخرى الموجهة لإحداث فرص الشغل ودعم تشغيل الشباب، إلى بداية تحقيق نتائج مشجعة على مستوى تراجع معدل البطالة، إذ أبرزت نتائج المندوبية السامية للتخطيط عن تراجع نسبة البطالة ب0,5 % ما بين الدورة الأولى لسنتي 2018 و2019، وهو نفس المنحى الإيجابي الذي تم تسجيله متم 2018.

وأغتنم هذه المناسبة لأجدد التأكيد على أن الحكومة تعتبر التشغيل ضمن أولوياتها الأساسية، وأنها تلتزم بمضاعفة الجهود للحفاظ على هذا المنحى الإيجابي، وتطويره أكثر، حتى نصل إلى المستوى المنشود في هذا المجال.

ثالثا - تعزيز التنمية الصناعية

واصلت الحكومة الاهتمام بالقطاع الصناعي من خلال تنزيل مخطط التسريع الصناعي في أفق 2020، إذ تم تحقيق 81 % من الأهداف المتوخاة منه لحد الآن على مستوى التشغيل، حيث تم إحداث 405.496 منصب شغل في القطاع الصناعي، وهو المخطط الذي ساهم في الرفع من المعدل السنوي للصادرات بقيمة 10 %، ودعم التحول الهيكلي للنسيج الصناعي وتطوير تنافسيته، مما جعل المغرب وجهة لعدد من الصناعات المتطورة ذات القيمة المضافة، مثل السيارات، الطائرات...

وعلى سبيل المثال، ففي قطاع السيارات، واصلت بلادنا استقطاب مصنعين عالميين بارزين، مما مكنها من بلوغ طاقة إنتاجية تصل إلى 700.000 سيارة سنويا، مع زيادة في حجم الصادرات بلغت 65 مليار درهم خلال 2018، متجاوزا بذلك القطاعات التقليدية للمملكة كالفوسفاط، مما جعل بلادنا أول بلد إفريقي في إنتاج السيارات، مع تحقيق نسبة إدماج محلي تقدر ب 50.5 %، في أفق تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ طاقة إنتاجية تقدر ب 1.000.000 سيارة سنويا في افق 2022.

ولبلوغ هذه النتائج، عملت الحكومة على تسريع تنزيل مخطط التسريع الصناعي، مع إعطاء انطلاقة تنزيله على المستوى الجهوي من جهة سوس ماسة، وتطوير المنظومات الصناعية المندمجة، وإقرار إعفاءات ضريبية لفائدة هذا القطاع، ودعم التكوين المهني والبحث العلمي التطبيقي لفائدة المنظومات الصناعية الجديدة.

رابعا - رفع تنافسية قطاعي الفلاحة والصيد البحري

يعتبر قطاعا الفلاحة والصيد البحري من القطاعات الرئيسية، اعتبارا لدورهما الاقتصادي والاجتماعي والغذائي والبيئي الهام. وإذا كان الانفتاح الاقتصادي العالمي يتيح فرصا هامة لتوسيع الأسواق وتعددها أمام الإنتاج الوطني، فإنه يطرح في نفس الوقت رهانات متجددة على بلادنا. لذلك عملت الحكومة بالموازاة مع مواصلة وتطوير تنزيل مخطط المغرب الأخضر ومخطط أليوتيس، على تنفيذ جملة من الإجراءات الرامية إلى الرفع من تنافسية القطاعين، كما يلي:

- إنهاء أشغال عصرنة شبكات السقي على مساحة 23.830 هكتار ومواصلتها أو إطلاقها على مساحة 44.070 هكتار وتجهيز الضيعات على مساحة 86.000 هكتار بالري الموضعي؛
- إنهاء أشغال التجهيز الهيدوفلاحي الخارجي عبر توسيع الري على مساحة 24.9 ألف هكتار

وانطلاق الأشغال على مساحة 44 ألف هكتار؛

• متابعة أشغال مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري بالنسبة لمشروعي أزمور-البئر الجديد على مساحة 3200 هكتار ومشروع الري بالمياه المحلاة باشتوكة على مساحة 15.000 هكتار؛

• مواصلة إنجاز الشطر الأول من البرنامج الوطني لتنمية المراعي وتنظيم الترحال بإعداد 330.000 هكتار من المحميات الرعوية و14.550 هكتار لغرس الشجيرات العلفية و182 نقطة ماء لتوريد الماشية و578 كلم من المسالك الرعوية؛

• إطلاق 372 مشروعا جديدا للدعامة الثانية للفلاحة التضامنية، لفائدة أزيد من 141 ألف فلاح صغير بغلاف مالي قدره 5,8 مليار درهم؛

• دعم تثمين المنتجات الفلاحية من خلال صدور القرار المشترك المتعلق بالمساعدات المالية للدولة من أجل إحداث وحدات تثمين هذه المنتجات في إطار صندوق التنمية الفلاحية؛

• تحسين نسيج الصيد البحري التقليدي وعصرنته بتجهيز 99% من قوارب الصيد التقليدي بجهاز تحديد هويتها باستخدام موجات الراديو؛

• وضع الشعاب الاصطناعية في ثلاثة مناطق: المضيق – الجهة وأسفي وسيدي إيفني. ويتم إطلاق دراسة لوضع معدات التشوير البحرية عبر طلب عروض خلال سنة 2019؛

• الانتهاء من إنجاز تصاميم التهيئة لتربية الأحياء البحرية بثلاث مناطق: ساحل جهة الداخلة والشريط الساحلي الممتد من إيمسوان إلى سيدي إفني والشريط الساحلي المتوسطي الممتد من كاب ترغة إلى السعيدية؛

• إعداد وتنزيل المخطط الوطني لمراقبة أنشطة الصيد البحري والمخططات الجهوية.

خامسا -تقوية ودعم قطاع السياحة

من أجل إعطاء دفعة جديدة لرؤية 2020، عملت الحكومة على إنجاز عدد من الإجراءات تتعلق بتوسيع العرض وتنشيط الوجهة داخليا وخارجيا وتنظيم القطاع، من ضمنها:

• وضع جهاز لمواكبة وتسريع دينامية الاستثمار في المجال السياحي، خصص له غلاف مالي أولي قدره 200 مليون درهم برسم سنة 2019؛

• تعزيز الحوافز الضريبية الخاصة بقطاع السياحة وذلك بإعفاء المستثمرين من واجبات تسجيل الأراضي المقتناة بغرض تشييد مؤسسات فندقية، ومنح مؤسسات التنشيط السياحي نفس الامتيازات الضريبية للمنشآت الفندقية فيما يخص الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل؛

• إصدار القانون رقم 11-16 المتعلق بتنظيم مهنة وكيل الأسفار؛

• تسوية وضعية 1108 مرشد سياحي؛

• توقيع عقود التطوير والتأهيل مع الكونفدرالية الوطنية للسياحة والفيدرالية الوطنية للصناعة الفندقية؛

• فتح عدد من الخطوط الجوية الجديدة وطنيا ودوليا لإنعاش الوجهات السياحية.

وللإشارة، فقد حقق القطاع السياحي مؤشرات مهمة، من خلال ارتفاع عدد السياح إلى 12,5 مليون سنة 2018 مقابل 10,3 سنة 2016.

سادسا - مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

لتحقيق هذا الهدف، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير يمكن أن نعرض من ضمنها:

• الرفع من عدد مؤسسات الإدماج الاقتصادي للمرأة القروية إلى 90 دارا للصانعة خلال 2019 بزيادة 26%؛

• مواصلة دعم التجمعات الحرفية بالمادة الأولية وأدوات ووسائل الحماية من المخاطر المهنية ومعدات الإنتاج، لفائدة أزيد من 4000 صانعة وصانع مستفيد؛

• مصادقة مجلس الحكومة على مشروع القانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية؛

• المصادقة على 27 مواصفات جديدة للجودة ليصل العدد إلى 290 مواصفة 13 منها إجبارية التطبيق؛

• إيجاد وتفعيل بدائل تمويلية جديدة، بتقديم قروض مجانية للحرفيين؛

• إطلاق برنامج التكوين عن بعد في مجال محو الأمية الوظيفي لفائدة الصناع التقليديين والتعاقد مع 76 جمعية للمجتمع المدني؛

• تمكين التعاونيات والمقاول الذاتي من الحق في المشاركة في الصفقات العمومية؛

• مراجعة الإطار القانوني المنظم للتعاونيات.

سابعا - تعزيز البنيات التحتية واللوجيستيكية وتطوير منظومة النقل

يعتبر التوفر على بنيات تحتية ولوجيستيكية ومنظومة نقل متطورة من شروط إعطاء دفعة قوية للإقلاع الاقتصادي في بلادنا.

وهكذا تم تسريع بعض المشاريع الطرقية الكبرى، حيث بلغت نسبة تقدم الأشغال 75 % بالنسبة لمشروع تقوية وتوسعة الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين العيون والداخلة على طول 500 كلم، و90% بمشروع الطريق السريع تازة-الحسيمة في يناير 2019.

وفي مجال السكك الحديدية والنقل السككي، تم استكمال عدة أوراش وطنية كبرى في مقدمتها خط القطار الفائق السرعة «البراق» الرابط بين القطبين الاقتصاديين الكبيرين الدار البيضاء-طنجة، وتثليث محور الدار البيضاء-القنيطرة، وإتمام التثنية الكاملة لمحور سطات -مراكش وانتهاء أشغال بناء عدة محطات كبرى، وتقليص مدة السفر بين طنجة والدار البيضاء (2س و10د)، وبين الدار البيضاء ومراكش (2س و30د). وبفضل هذه الإنجازات فقد تمكن المغرب من احتلال المرتبة الأولى إفريقياً في جودة البنيات التحتية السككية.

وفيما يتعلق بالنقل البحري وتعزيز شبكة الموانئ، فقد أشرفت أشغال الميناء الجديد بآسفي على الإنتهاء، كما تواصل الحكومة دراسة أو إنجاز مشاريع كبرى أخرى، منها على سبيل المثال، مشروع ميناء الداخلة الأطلسي، ومشروع الميناء الطاقي بالجرف الأصفر، والميناء الجديد الناظور غرب المتوسط، وميناء القنيطرة الأطلسي.

وبفضل جودة وأهمية البنية التي يتوفر عليها المغرب في مجال النقل البحري، فقد تمكن من احتلال المركز الأول إفريقياً والثاني عربياً في «مؤشر الربط البحري المنتظم» لسنة 2018.

وفي مجال دعم المنظومة اللوجستيكية الوطنية، تم تسريع الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستيكية عبر إنهاء أشغال المنصات اللوجستيكية ومحطات البضائع بكل من فاس ومراكش وإطلاق عدد من المشاريع الجديدة.

وضماناً لخدمات نقل آمنة ونظيفة وشاملة وفعالة، تبذل الحكومة مجهودات مضاعفة للرفع من كفاءة وجودة خدمات قطاع النقل، بالموازاة مع التقليص من كلفته، والرفع من مستوى السلامة الطرقية، وتنمية القطاع، والحرص على مواكبته للتطور الاجتماعي والسوسيو-اقتصادي والسياسي والتكنولوجي الوطني والدولي.

ثامنا - مواصلة تنزيل النموذج الطاقي المغربي

يكتسي القطاع الطاقي أهمية قصوى، كما يتوفر على رؤية استراتيجية مستمدة من التوجيهات الملكية السامية، والقاضية بتحقيق الأمن والاستقلال الطاقيين، وجعل الطاقة رافعة للتنمية البشرية والاقتصادية.

وبفضل المجهودات المتراكمة، انتقلت القدرة الكهربائية المنشأة من 8261 ميغاواط سنة 2016 إلى 10932 ميغاواط سنة 2018. كما انتقلت الطاقة المنشأة من مصادر متجددة من 2855 ميغاواط

سنة 2016 إلى 3700 ميغاواط سنة 2018، أي بزيادة 30%. وبهذا تصل نسبة القدرة المنشأة من مصادر متجددة إلى 34%. كما تم إطلاق مشاريع تطوير الشبكة الكهربائية بما قدره 13 مليار درهم.

وفي نفس السياق تم خلال الفترة الممتدة من شهر أبريل 2017 إلى شهر نونبر 2018، كهربة 856 دوارا يضم 336 21 سكن بغلاف مالي بلغ 820 مليون درهم، وبذلك انتقلت نسبة الكهربة القروية خلال هذه الفترة من 99,45% إلى 99,63%.

وفيما يتعلق بالنجاعة الطاقية، تمت إعادة تموقع شركة الاستثمارات الطاقية بتحويلها لشركة الخدمات الطاقية للقطاع العمومي تفعيلا لقرار مجلسها الإداري المنعقد في أكتوبر 2018، حيث تتولى الإشراف التقني على الطلبيات العامة، والدعم التقني، وقواعد الأداء الطاقي لتنفيذ مشاريع النجاعة الطاقية في الإدارات العمومية والجماعات المحلية وكذا المساهمة في إبراز نسيج وطني من شركات الخدمات الطاقية الخاصة. وتطبيقا للقانون رقم 09-47 المتعلق بالنجاعة الطاقية، تمت المصادقة على مراسيم تطبيقية منها مراسيم الافتحاص الطاقي الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقي.

أما فيما يخص قطاع المحروقات، فقد حرصت الحكومة على ترسيخ تنافسية القطاع وذلك بمنح الموافقة المبدئية لعشر شركات جديدة، لاقتناء المواد البترولية من أجل مزاولة نشاط توزيع هذه المواد. كما يتم العمل على تطوير منظومة تخزين المواد البترولية لتشجيع التخزين المشترك، وكذا إطلاق استثمار بحوالي ملياري درهم ونصف لتقوية قدرات التخزين الوطنية من هذه المواد. وقد تم تبسيط مساطر التراخيص لمحطات الوقود ومراكز تعبئة الغاز، حيث انتقل عدد المحطات المرخص لها من 50 إلى 140 في السنة.

وفي القطاع المعدني، حرصت الحكومة على تفعيل الحكامة والشفافية، من خلال إصدار القرار رقم 1851.17 بتحديد شروط إعادة منح رخص البحث ورخص الاستغلال المنصرم أجلها أو المتخلى عنها أو المسحوبة. إذ تم سحب 1404 رخصة ونشرها بالجريدة الرسمية، وتمت إعادة منح 611 رخصة.

وفي إطار تعزيز تنافسية قطاع المقالع، تم اعتماد الإطار التنظيمي لتطبيق قانون المقالع بهدف إرساء نظام التصريح وإقرار الشفافية وإلزامية جواب الإدارة عن الطلبات في أقل من 20 يوما، مع حماية البيئة وتبسيط المساطر وتعزيز موارد الجماعات الترابية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

تاسعا - تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي

تعد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي اعتمدها المغرب سنة 2017 جوابا على التحديات البيئية ومساهمة في تحقيق نموذج تنموي مستدام مرتكز على الاقتصاد الأخضر وتثمين

المؤهلات الطبيعية. ولتنزيل هذه الاستراتيجية، أحدثت الحكومة «اللجنة الاستراتيجية للتنمية المستدامة» من خلال المرسوم رقم 655.17.2، كما عقدت اجتماعها الأول يوم 22 فبراير 2019 واعتمدت المخططات القطاعية الخاصة بالتنمية المستدامة، بالإضافة إلى إعداد ميثاق مثالية الإدارة في مجال التنمية المستدامة والدليل التوجيهي والبطاقات التقنية التوجيهية الخاصة بذلك.

وباعتبار الطابع الأفقي للتنمية المستدامة، وارتباطها ب»أهداف التنمية المستدامة 2015-2030» للأمم المتحدة، فإن عددا كبيرا من القطاعات معني بتنزيلهما، لذلك فإن الحكومة أولت عناية خاصة لضمان التقائية مختلف التدخلات وتطوير آليات الحكامة. وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن عددا من مؤشرات الأهداف الأممية تم تحقيقها قبل الآجال المحددة، ولا سيما في قطاعي الصحة والتعليم.

وفي مجال التأهيل البيئي، عملت الحكومة على تسريع البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج، وإعادة استعمال المياه العادمة، حيث ارتفعت نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي إلى 76% وارتفعت نسبة معالجة المياه العادمة إلى 45,4 %.

وبخصوص البرنامج الوطني لتدبير النفايات فقد تم رفع نسبة جمع النفايات بالمراكز الحضرية بطريقة مهنية إلى 85%، كما تم تأهيل 49 مطرحا عشوائيا.

عاشرا - توسيع العرض المائي

بالنظر إلى التحولات المناخية والتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يتسبب في ضغط متزايد على الموارد المائية، ونظرا للوضعية الجغرافية والمناخية للمغرب، تكتسي قضية الماء، سواء للشرب أور الري، أهمية قصوى واستراتيجية، وهو ما يترجم العناية الملكية السامية بهذا الملف.

لذلك فإن الحكومة تعمل على إعداد المخطط المائي الوطني 2050، بالموازاة مع اتخاذ الإجراءات الضرورية للاستجابة للاحتياجات الآنية ومتوسطة المدى، من أجل تنمية العرض المائي.

هكذا تم تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال الحضري، والرفع من نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي إلى 97 %، وسقي أكثر من 1,5 مليون هكتار، وحماية السهول والمدن من الفيضانات.

كما تم إنجاز أشغال 4 سدود كبرى و17 سدا صغيرا ومتوسطا، فيما يتواصل العمل لإنجاز 13 سدا كبيرا، و23 سدا صغيرا ومتوسطا. وتم إطلاق أشغال 3 محطات تحلية مياه البحر من أجل تخفيف الضغط على الموارد المائية الجوفية.

المحور الرابع

تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

في هذا المحور الهام والرئيسي، والذي نعتبره الأولوية المركزية لعمل الحكومة، اتخذت الحكومة جملة من التدابير والإجراءات، وأطلقت عددا من الإصلاحات الكبرى، وبدأت ولله الحمد تظهر بعض النتائج الواعدة.

ويشمل هذا المحور المجالات التالية:

- أولا -تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين، ولا سيما من خلال بدء تفعيل مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، على مستوى العرض التعليمي والدعم الاجتماعي والتطوير البيداغوجي، وهو ما مكن من تحقيق تحسن ملموس لعدد من المؤشرات التعليمة. وقد خصصت الحكومة لهذا القطاع سنة 2019 ميزانية هامة بارتفاع بلغ 25% مقارنة مع سنة 2016؛
- ثانيا -تعزيز التكوين المهني باعتباره رافعة أساسية لتحقيق فرص التشغيل، الذي حظي بعناية مولوية سامية، أفضت إلى بلورة خارطة طريق مندمجة، من أهم مكوناتها إحداث المدن الجهوية للمهن والكفاءات؛
- ثالثا -إرساء منظومة متميزة للتعليم العالي والبحث العلمي، حيث عملت الحكومة على تحقيق ملاءمة أفضل لعرض التعليم العالي مع متطلبات سوق الشغل، وتحسين جودته، وتوسيع عرضه، وتطوير برامج الدعم الاجتماعي الموجه للطلبة؛
- رابعا -تحسين وتعميم الخدمات الصحية وتوسيع التغطية الصحية، لا سيما عبر اعتماد المخطط الوطني للصحة 2025 والشروع في تفعيله، وهو الذي يروم توسيع وتجويد العرض الاستشفائي وتطوير البرامج الوقائية والعلاجية على المستويين الحضري والقروي. ولتحقيق هذه الأهداف وتوفير الموارد البشرية، رفعت الحكومة من ميزانية القطاع بنسبة 16% منذ تنصيبها، مما ساهم في تحسين بعض المؤشرات الصحية النوعية؛
- خامسا -تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، ويعتبر توقيع الاتفاق الثلاثي مع الشركاء الاجتماعيين أهم إنجازات هذا الورش، بالإضافة إلى مواصلة وتطوير أو إطلاق عدد من البرامج الاجتماعية، استجابة لحاجيات عدد من فئات المجتمع؛

• سادسا -تسريع وتيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي، وخصوصا تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية الذي خصص له إلى حد الآن أكثر من 22 مليار درهم، مع تسجيل وقع إيجابي على مؤشرات التعليم والصحة وفك العزلة والكهربة والتزويد بالماء الشروب في المناطق المستهدفة؛

• سابعا -دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن عبر تسريع برامج تشجيع إنتاج السكن والولوج إليه، وترميم البنايات الآيلة للسقوط، ومدن بدون صفيح، وغيرها من البرامج؛

• ثامنا -العناية بالشباب وتحسين الولوج للرياضة، ولا سيما عبر اعتماد سياسة وطنية مندمجة للشباب ودعم البرامج الموجهة للشباب وتطوير رياضة القرب ورياضة المستوى العالي، مع تعزيز حكامة الجامعات الرياضية؛

• تاسعا -تحسين الولوج إلى الثقافة، عبر دعم برامج للحفاظ على التراث وتثمينه وتطوير البنيات الثقافية؛

• عاشرا -تكريس حرية واستقلالية الإعلام وتعزيز بنيته التحتية.

أولا -تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين

انصب عمل الحكومة خلال هذه المرحلة على اتخاذ الإجراءات المتعلقة بتفعيل مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030. وفي هذا الإطار، واصلت الحكومة الرفع من المجهود المالي الموجه لقطاع التربية والتكوين ليصل إلى مبلغ 68 مليار درهم برسم ميزانية 2019، أي بزيادة 9 مليار درهم مقارنة بميزانية سنة 2018 (أي بزيادة 25% مقارنة مع سنة 2016).

يتم توجيه هذا المجهود المالي أساسا إلى إصلاح المنظومة التعليمية وتجويد وتوسيع العرض التربوي والدعم الاجتماعي لتعزيز تمدرس أبناء المغاربة في المجالين الحضري والقروي، وذلك على جملة من المستويات:

• فعلى مستوى تعزيز العرض التربوي، أطلق برنامج وطني واسع لتجهيز وتحديث المؤسسات التعليمية من خلال تأهيل 11291 مؤسسة تعليمية و11260 فرعية وتعويض 933 حجرة من البناء المفكك برسم الموسمين الدراسيين 2018/2017 و2019/2018. كما تم تعزيز الموارد البشرية التربوية، حيث بلغ مجموع المدرسين بمختلف الأسلاك التعليمية ما يفوق 240 ألف أستاذ(ة)، منهم 47% يشتغلون بالوسط القروي، 55 ألف منهم تم تشغيلهم جهويا لدى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أجل تحقيق العدالة المجالية على مستوى توفير المدرسين بكافة جهات المملكة.

• وفي مجال تعزيز الدعم الاجتماعي للتمدرس بهدف تجاوز المعيقات التي تحول دون تمدرس، أو

تتسبب في الانقطاع عن الدراسة لأبناء الفئات المعوزة وخاصة بالوسط القروي، تم الرفع من ميزانية عدد من البرامج الاجتماعية الموجهة للتلاميذ وعدد المستفيدين منها:

- برنامج «تيسير» من خلال العمل على توسيع مداه الجغرافي، وهو ما مكن من رفع عدد المستفيدين إلى 2.087.000 تلميذ(ة)، مقابل 860.100 سنة 2016 بميزانية سنوية تفوق 2 مليار درهم؛

- «مليون محفظة»، الذي بلغ برسم الموسم الدراسي 2018-2019 حوالي 4 مليون و263 ألف مستفيدة ومستفيد، 64 % منهم بالوسط القروي، بغلاف مالي يقدرب 250 مليون درهم برسم ميزانية 2019؛

- رفع القيمة اليومية لمنح الداخليات والمطاعم المدرسية بكلفة إجمالية تناهز 1.47 مليار درهم برسم سنة 2019، بزيادة 63% مقارنة مع السنة الفارطة.

• وعلى مستوى تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين، تمت مراجعة الكتب المدرسية باعتماد مقاربات نوعية كبيداغوجيا الخطأ، فضلا عن تطوير المهارات الحياتية « Soft Skills » داخل المنهاج الدراسي، وتقوية الجسور بين التكوين العام والتكوين المهني من خلال إرساء المسارات المهنية بالثانوي الإعدادي والتأهيلي التي استفاد منها على التوالي 19.366 و26.233 تلميذ. كما تم إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساس للمدرسين ترتكز على الإجازة في علوم التربية؛

• الاهتمام بالتعليم الأولي، وذلك بهدف تعميمه تدريجيا في أفق 2027-2028 من خلال تخصيص 100 ألف مقعد جديد سنويا لهذا الغرض وتخصيص غلاف مالي قدره 1,35 مليار درهم برسم ميزانية سنة 2019 لبناء وتجهيز 5.826 حجرة في المدارس الابتدائية، إضافة إلى تكوين المربيين؛

• تفعيل إلزامية الولوج التام للتربية والتعليم والتكوين بالنسبة للفئة العمرية من 4 إلى 16 سنة، بإضافة ثلاث سنوات إضافية.

وتشير المعطيات الإحصائية المتوفرة إلى تسجيل تحسن العديد من المؤشرات التعليمية منذ الشروع في تنزيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، منها:

• تحسن نسب التمدرس الخاصة بالأسلاك الثلاثة حيث بلغت هذه النسبة خلال الموسم الدراسي 2017-2018، 97,3% بالنسبة للابتدائي و91,1% بالنسبة للثانوي الاعدادي، كما بلغت نسبة استكمال الدراسة بالابتدائي 95,8%؛

• تحسن نسبة نجاح مجموع المتمدرسين بالسنة الثالثة من السلك الإعدادي 67,9 % في الموسم الدراسي 2017-2018، مقابل 51,5 % في الموسم الدراسي 2016-2017؛

• تحسن نسبة النجاح في الباكلوريا 71,9 % في الموسم الدراسي 2017-2018، مقابل 60,8% في الموسم الدراسي 2016-2017؛

• تراجع نسب الانقطاع عن الدراسة ما بين الموسمين الدراسيين 2014-2015 و2018-2019 بالتعليم الابتدائي من 2.9% إلى 0.6%، ومن 4% إلى 0.9% بالنسبة للإناث، وبالتعليم الثانوي التأهيلي حيث انتقلت من 13,9% سنة 2014-2015 إلى 9.1% سنة 2018-2019. كما حققت نسبة انقطاع الفتيات تراجعا ملحوظا حيث انتقلت من 13,6% خلال نفس الفترة 2014-2015 إلى 7,5% برسم 2018-2019؛

• انخفاض كبير في نسب الاكتظاظ برسم موسم 2018-2019، مقارنة مع الموسم الفارط بالنسبة للأسلاك الثلاث، وهكذا انتقلت نسبة الاكتظاظ بالتعليم الابتدائي على الصعيد الوطني من 10.9% سنة 2016-2017، إلى 0.9% سنة 2018-2019.

وبالرغم من تحسن المؤشرات التربوية، فإن القطاع لازال يواجه تحديات كبرى، ويتعلق الأمر بتعميم التمدرس، ومزيد تقليص من نسبة الهدر المدرسي وتعميم التعليم الأولي، لا سيما بالعالم القروي. وفي هذا الإطار، تواصل الحكومة جهودها لتحسين جودة التعليم، والتقليص من الخصاص في العرض المدرسي عبر تنويع هذا العرض بما يستجيب للخصوصيات المجالية لمختلف ربوع المملكة، وكذا تعزيز الدعم الاجتماعي من أجل التمدرس.

ثانيا - تعزيز التكوين المهني باعتباره رافعة أساسية لتحقيق فرص التشغيل

لقد حظي هذا القطاع الاستراتيجي بعناية مولوية سامية خاصة، أعطت دعما قويا لعمل الحكومة. إذ أطلقت بتوجيهات ملكية سامية ومتابعة مباشرة من جلالته، ورشا لبلورة تصور متكامل لإصلاح قطاع التكوين المهني، أسفر عن صياغة خارطة طريق متكاملة، من أهم ما تضمنته إحداث المدن الجهوية للمهن والكفاءات.

وبالموازاة مع هذا الورش، حققت الحكومة عددا من الإنجازات نذكر منها:

• إحداث 29 مؤسسة جديدة خلال الفترة 2015-2018؛

• تمكين متدربي التكوين المهني حاملي شهادة الباكالوريا من المنحة، وذلك لأول مرة بنفس شروط منحة الطلبة الجامعيين، استفاد منها حوالي 35000 متدربة ومتدرب في أفق تمكين 70000 من هذه المنحة؛

• الانطلاق الرسمي للبوابة الوطنية لاكتشاف المهن» www.metiers.net.ma»؛

• إحداث مسار مهني جديد بالتعليم الثانوي الإعدادي؛

• إرساء مسلك للباكالوريا المهنية من ثلاث سنوات في الثانوي التأهيلي؛

• إرساء الممرات مع التعليم العالي لفتح المجال لخريجي التكوين المهني لولوج مسالك الإجازة المهنية.

وتجدر الإشارة إلى الارتفاع المطرد في عدد المستفيدين من التدريب بالتكوين المهني الأساسي ليصل إلى 433.007 خلال الموسم التكويني 2018/2017، مقابل 418.864 متدربة ومتدرب خلال الموسم التكويني 2016/2015.

ثالثا - إرساء منظومة متميزة للتعليم العالي والبحث العلمي

تعتبر الحكومة العناية بالتعليم العالي والبحث العلمي أمرا استراتيجيا، لما لهذا القطاع من دور أساسي في تأهيل الشباب للاندماج المهني والاجتماعي، وفي الرفع من تنافسية المقاولة والاقتصاد الوطنيين، ومن خلال توفير الموارد البشرية المؤهلة وتطوير البحث العلمي والابتكار.

ولتحقيق ذلك، سعت الحكومة إلى تعزيز بنيات الاستقبال الجامعية لاستقبال ما يقرب من 100 ألف طالب جديد وإحداث 20 مؤسسة جامعية جديدة موزعة على التراب الوطني، وتوسيع العرض البيداغوجي الجامعي في القطاع الخاص بما في ذلك الترخيص ل7 مؤسسات والاعتراف ل15 مؤسسة.

لقد تم الرفع من عدد المقاعد المتاحة في مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود بنسبة 50%، وإرساء المنصة الإلكترونية المغربية للتعليم عن بعد لتوفير الدروس المفتوحة والمكثفة عبر الانترنيت MOOCs وSPOCs، وتقوية البعد المهني بالجامعة المغربية، باعتماد أزيد من 210 مسلكا ممهننا ووضع نظام للوحدات القياسية المنقلة»ECTS»، بالإضافة إلى وضع برنامج لتخويل منح الدكتوراه لإنجاز أبحاث في إطار تعاقد أكاديمي بين الجامعة والمقاولة.

وفي سبيل الاهتمام بالجانب الاجتماعي للطلبة، فقد تم توسيع قاعدة الممنوحين ليصل عددهم 382.000 خلال سنة 2019، مقابل 329.000 سنة 2016 أي زيادة 15% (بلغت نسبة تغطية طلبات الاستفادة من منح التعليم العالي 86%)، كما تم تفعيل نظام التأمين الصحي الإجباري الخاص بالطلبة ليصل عدد الطلبة المنخرطين إلى نهاية يناير 2019 حوالي 57.000 منخرط. هذا بالإضافة إلى ارتفاع الطاقة الاستيعابية بالأحياء والإقامات الطلابية إلى 76.600 ألف سرير، أي بزيادة 27% مقارنة مع سنة 2016.

رابعا - تحسين وتعميم الخدمات الصحية وتوسيع التغطية الصحية

بخصوص مجال الصحة، الذي تعتبره الحكومة ضمن أولوياتها الاجتماعية الكبرى، رفعت الحكومة من ميزانية قطاع الصحة سنة 2019 إلى حوالي 16,3 مليار درهم، أي بزيادة تفوق 16 % مقارنة مع سنة 2016، من أجل توفير الإمكانيات الضرورية لإصلاح هذا القطاع الحيوي والحساس للمواطنين.

كما بدأت بتطبيق «**المخطط الوطني للصحة في أفق 2025**»، الذي يهدف إلى تعزيز البنية

التحتية بأزيد من 10.000 سرير، وقد تم بهذا الخصوص تشغيل 13 مستشفى جديدا (1085 سرير)، في حين يوجد ما مجموعه 5807 سريرا استشفائيا في طور الإنجاز. كما يهدف المخطط إلى توفير التجهيزات الضرورية، خاصة في العالم القروي بتعبئة مليار درهم سنويا، وتوفير الموارد البشرية اللازمة، وتطوير الطب عن بعد، وتعزيز السياسة الدوائية الوطنية.

ولا يفوتني أن أشير إلى تحقيق بلادنا لمؤشرات إيجابية في المجال الصحي، منها ما يتعلق بتعزيز الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة والطفل والمراهق، إذ سجل انخفاض مهم في وفيات الأمهات عند الولادة، بنسبة 35%، وانخفاض في وفيات الأطفال بنسبة 27 %، في حين ارتفعت نسبة مراقبة الحمل إلى 88,4%.

كما تم العمل على تعزيز الوقاية ومحاربة الأمراض غير السارية والمزمنة، حيث استفاد 980.000 مريض بالضغط الدموي من التكفل بالعلاج مجانا، على غرار 870.000 من مرضى السكري، و10.359 من المصابين بالقصور الكلوي المزمن، و200.000 من مرضى السرطان برسم سنة 2018، إضافة إلى تخفيض أثمنة 405 دواء، خصوصا أدوية الأمراض المزمنة خلال سنتي 2017 و2018.

وعلى مستوى آخر، تم إطلاق مخطط «تسريع تأهيل المستعجلات» بتاريخ 25 دجنبر 2018، وهي العملية التي عرفت تعيين 135 ممرضا وتقنيا متخصصا ومساعدا معالجا وتوزيع 30 سيارة إسعاف «أ» و168 حاضنة، مع تعزيز المستعجلات الطبية الاستشفائية بإعادة تأهيل أربعة مصالح استقبال بها.

أما بخصوص تعزيز الصحة النفسية والعقلية ومكافحة الإدمان، فقد تم، خلال سنة 2018، تجهيز وتشغيل مستشفى للأمراض النفسية والعقلية بقلعة السراغنة (120 سريرا)، وفتح مصلحة جديدة للطب النفسي بإنزكان. كما تم خلال نفس السنة، تشغيل 06 مراكز جديدة متخصصة في طب الإدمان.

وبخصوص التغطية الصحية، فقد حققت الحكومة ما يلي:

- تفعيل نظام التغطية الصحية ونظام معاشات المستقلين والعمال غير الأجراء من خلال اعتماد القانون 99.15 المتعلق بإحداث نظام للمعاشات لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وإصدار المراسيم التطبيقية المرتبطة بذلك؛
- ارتفاع عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية «راميد»، الذي فاق عدد مؤَمَّنيه 12 مليون نسمة سنة 2018 مقابل 10,3 مليون نسمة سنة 2016؛
- تحويل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي إلى مؤسسة عمومية بواسطة القانون رقم 94.18 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي

للتأمين الصحي، باعتباره مؤسسة عمومية تتولى تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام.

خامسا - تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي

لا يمكن الحديث عن هذا المحور دون الحديث عن مخرجات الحوار الاجتماعي الذي توج بالتوقيع على اتفاق ثلاثي الأطراف 2019-2021، والذي له أثر إيجابي وفوري على القدرة الشرائية، ومن أهم مخرجاته:

- زيادة في الأجور ما بين 400 و500 درهم على ثلاث دفعات في القطاع العام؛
- زيادة ٪10 في الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص؛
- التعويضات الأسرية: زيادة 100 درهم على كل طفل من الثلاثة الأوائل.

كما واصلت الحكومة دعم بعض المواد الاستهلاكية الأساسية، بلغت الميزانية المخصصة لها 17,3 مليار درهما عام 2018، كما عملت على الحفاظ على معدل متدني للتضخم (أي أقل من 2 %).

وفي إطار الحرص على ضمان المنافسة الحرة وتتبع الأسعار، عرفت نهاية سنة 2018 تعيين رئيس مجلس المنافسة من طرف جلالة الملك حفظه الله، كما تم تعيين أعضاء المجلس بمرسوم لتكتمل النصوص التنظيمية اللازمة للتطبيق الكامل لقانون حرية الأسعار والمنافسة رقم 104.12. وهو ما يؤشر لمرحلة جديدة في تطبيق القواعد القانونية المتعلق بالأسعار والمنافسة، يضطلع فيها مجلس المنافسة بسلطة تقريرية فيما يخص الممارسات المنافية للمنافسة ومراقبة عمليات التركيز الاقتصادي.

هذا وعملت الحكومة على إحداث نظام وطني لتتبع أسعار المواد الأساسية، واتخاذ عدة قرارات لتحديد أسعار بعض المواد والخدمات في إطار السلطات المخولة للإدارة من أجل تحديد الأسعار، وذلك في قطاعات الأدوية وتعليم السياقة نموذجا.

ولقد عملت الحكومة على مواصلة وتطوير أو إطلاق عدد من البرامج الاجتماعية، استجابة لحاجيات عدد من فئات المجتمع:

ففي مجال دعم البرامج الاجتماعية، فقد تم تسجيل زيادة حوالي مليار درهم في ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله، والتي انتقلت من 2,7 مليار درهم سنة 2017 إلى 3,6 مليار درهم سنة 2018.

كما تم توسيع قاعدة الأرامل المستفيدات من الدعم المباشر، بمنحة 350 درهم شهريا لكل يتيم، مع إدراج الأمهات المعوزات والكفيلات، حيث بلغ عدد المستفيدات من الدعم 91.126 مستفيدة إلى متم 2018، حاضنات لما يناهز 158.000 طفل، مقابل 56.000 أرملة سنة 2016 أي بزيادة تفوق 60 %.

وفي مجال النهوض بأوضاع الطفولة، عملت الحكومة على:

• متابعة تنفيذ البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة الوطنية للطفولة، وقد تحقق حوالي 56 % من تدابير هذا البرنامج؛

• إنجاز برنامج إعادة تأهيل 30 مؤسسة للرعاية الاجتماعية لفائدة الأطفال في وضعية صعبة يستفيد منها 2776 طفل؛

• التكفل بـ6.600 طفل من ضحايا العنف (معطيات سنة 2018)؛

• إعداد برنامج إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة؛

• متابعة تنفيذ البرنامج «إ-سلامة» لحماية الأطفال على الأنترنيت؛

• مواصلة تفعيل برنامج «مواكبة» لمواكبة خروج الأطفال من مؤسسات الرعاية الاجتماعية ما بعد سن 18 سنة.

كما تم اعتماد وتفعيل القانون المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وإصدار القانون رقم 35.16 المتعلق بالعاملين الاجتماعيين.

وبخصوص الأشخاص في وضعية إعاقة، فقد تمت المصادقة على مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وتم رفع الدعم المالي المرصود لدعم هذه الفئة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي بنسبة 60%، وإعفاء العربات ذات المحرك الكهربائي من رسم الاستيراد، وتنظيم 186 قافلة طبية متخصصة للكشف المبكر عن الإعاقة، واستفادة 900 شخص من الأطراف الصناعية.

كما تم تنظيم أول مباراة موحدة للتوظيف العمومي الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لفائدة 50 مستفيدا سنة 2018 وبرمجة 200 منصبا جديدا لسنة 2019، هذا مع العمل على تفعيل حصة 7 في المائة من مناصب الشغل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وتدشين خمسة مراكز لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وتكييف الامتحانات المدرسية حسب وضعية الإعاقة بشراكة مع المجتمع المدني.

وفي مجال الاهتمام بوضعية المسنين، تم الرفع من الحد الأدنى للتقاعد ليصل إلى 1500 درهم لفائدة 74.000 من متقاعدي صندوق التقاعد بدءا من فاتح يناير 2018، مع العمل على إعداد سياسة وطنية للأشخاص المسنين.

هذا فضلا عن الشروع في تفعيل شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين بعد استكمال إصدار المراسيم التطبيقية للقانون المتعلق بهذه الفئة.

سادسا - تسريع وتيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي

حرصت الحكومة على إنجاز برنامج «تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي» الذي يمتد ما بين 2017-2023، والذي خصص له غلاف مالي إجمالي يقدر ب 50 مليار درهم، وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية المرتبطة ببرنامج عمل سنوات 2017و 2018 و2019 بما مجموعه 22.5 مليار درهم.

وقد مكنت الاستثمارات المنجزة برسم هذا البرنامج من تنفيذ جملة من البرامج الهامة لفائدة ساكنة العالم القروي، منها بناء وتهيئة حوالي 4449 كلم من الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية، وإنجاز 12.516 عملية ربط بالماء الصالح للشرب لفائدة الساكنة القروية، وربط 216 دوارا بالكهربة القروية.

كما تم بناء 373 مؤسسة تعليمية وتأهيل 390 أخرى، إضافة إلى تأهيل المؤسسات الصحية ب 208 جماعة قروية واقتناء 481 سيارة إسعاف ووحدة متنقلة.

وبخصوص تزويد المراكز القروية بالماء الشروب، فقد مكنت الاستثمارات المنجزة خلال سنتي 2017 و2018 من تزويد 25 مركزا قرويا بالماء الشروب لفائدة حوالي 80 ألف نسمة، ليرتفع بذلك عدد المراكز التي تتوفر على شبكات توزيع الماء إلى حوالي 454 مركز قروي لفائدة حوالي 1,5 مليون نسمة، ونفس الشيء بالنسبة للتطهير السائل حيث استفاد أكثر من 174 مركز قروي بدعم مالي مخصص لهذا الغرض.

سابعا - دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن

لتحقيق الهدف المرتبط بهذا المجال، عملت الحكومة على تسريع برامج تشجيع إنتاج السكن والولوج إليه، وترميم البنايات الآيلة للسقوط، ومدن بدون صفيح، وغيرها من البرامج، ولا سيما من خلال ما يلي:

- التقدم في تدارك العجز المتراكم خلال العقود الأخيرة والمقدر سنة 2016 بحوالي 600.000 وحدة وتقليصه إلى حدود 400.000 وحدة متم سنة 2018؛
- تسريع تفعيل برنامج ترميم البنايات الآيلة للسقوط، حيث تم خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى متم سنة 2018، توقيع مجموعة من الاتفاقيات بشأن معالجة ما مجموعه 9958 من البنايات الآيلة للسقوط من أصل 37000؛
- تسريع تفعيل برنامج «مدن بدون صفيح» الذي بلغت حصيلة إنجازه حاليا حوالي 80%، وتم تحسين الأوضاع السكنية ل 31.156 أسرة، وإعلان 3 مدن بدون صفيح. ومن المتوقع

إعلان 07 مدن أخرى بدون صفيح مع متم 2019 وهي: تطوان، مولاي يعقوب، فاس، ميسور، عين عتيق، الرباط وطنجة؛

• تسريع برامج سياسة المدينة، حيث بلغت الالتزامات الجديدة برسم هذه البرامج خلال الفترة الممتدة ما بين 2017-2018 ما مجموعه 2.6 مليار درهم، وذلك ضمن مشاريع تصل كلفتها الإجمالية إلى 8.97 مليار درهم؛

• التدخل في أحياء السكن غير اللائق، حيث تم تحسين أوضاع وظروف عيش ما يناهز 2,4 مليون أسرة باستثمار بلغ منذ انطلاق البرنامج ما مجموعه 76 مليار درهم؛

• تشجيع السكن الاجتماعي بالوسط القروي وذلك من خلال تخفيف شروط استفادة المنعشين من الدعم الخاص بالسكن الاجتماعي، باشتراط 100 وحدة بدل 500 وحدة، شريطة إنجازها بالوسط القروي.

ثامنا - العناية بالشباب وتحسين الولوج للرياضة

من أجل العناية بالشباب باعتباره آفاق مستقبل البلاد، ولتحسين الولوج للرياضة اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات ذات الصلة من مثل:

• إعداد السياسة الوطنية المندمجة للشباب؛

• إصدار القانون رقم 87.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي؛

• التقدم في إنجاز برنامج تأهيل وتطوير البنيات التحتية، في أفق أن يشمل ذلك 1000 مؤسسة لدور الشباب ومراكز التكوين والتخييم، ومراكز الاستقبال والطفولة. ولقد تم خلال سنة 2018 إصلاح وترميم 287 مؤسسة وإحداث 35 جديدة؛

• تعزيز البنية التحتية الرياضية من خلال إطلاق برنامج إحداث 800 ملعب للقرب بالمجال القروي والشبه حضري، وذلك بهدف تنمية الممارسة الرياضية من قبل فئة عريضة من العموم على مستوى الأحياء والمؤسسات التعليمية؛

• تفعيل مجانية استغلال ملاعب القرب والقاعات الرياضية بهدف تمكين الفئات الهشة من استغلال هذه الفضاءات الرياضية؛

• دعم رياضة المستوى العالي، من خلال إحداث اللجنة الوطنية لرياضة المستوى العالي؛

• وضع برنامج خاص مع اللجنة الوطنية الأولمبية لإعداد الرياضيين لطوكيو 2020 بميزانية سنوية تقدر ب 80 مليون درهم؛

• دعم الجامعات الرياضية عن طريق تخصيص إعانات مالية لتنفيذ برامجها والتزاماتها،

حيث بلغ الدعم المقدم لها خلال سنة 2018 ما يناهز 497 مليون درهم بمعدل زيادة بلغت 50%، مع افتحاص 25 جامعة ملكية؛

• إحداث غرفة التحكيم الرياضي؛

• إصدار قانون مكافحة المنشطات 97.12 بتاريخ 30 غشت 2017.

تاسعا - تحسين الولوج إلى الثقافة

في إطار تنزيل برنامجها الحكومي في المجال الثقافي، ولمواكبة ودعم الحركية الثقافية الواسعة التي تعرفها بلادنا من خلال آلاف الأنشطة الثقافية المنظمة من لدن مختلف الفاعلين، اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات من ضمنها:

• تعزيز حماية التراث الثقافي عبر ترتيب وتصنيف 36 موقعا تاريخيا تراثا وطنيا، كما تم إنجاز ما يناهز 55 عملية تتعلق بالحماية، الترميم، التهيئة، الصيانة، الإصلاح والدراسات سواء التقنية أو الهندسية، وترتيب 182 من التحف المنقولة والمخطوطات؛

• إحداث المجلس الوطني للأرشيف، وجرد التراث الثقافي من خلال إنشاء 06 مصالح جهوية لجرد التراث الثقافي، والشروع في رقمنة الرصيد الوثائقي الهام المتوفر لدى مديرية التراث الثقافي؛

• دعم الصناعة الثقافية والإبداعية عبر دعم 600 نشاطا بما يفوق 20 مليون درهم؛

• تقوية البنية التحتية الثقافية من خلال إطلاق 5 مراكز ثقافية جديدة في إطار سياسة القرب، وإحداث محافظة واحدة للمواقع الأثرية و 3 مراكز للتعريف بالتراث، وإطلاق الدار المغربية للصورة؛

• تعزيز البنيات التحتية في مجال المسرح حيث تم إحداث مركز التوثيق المسرحي بالمسرح الوطني محمد الخامس، وبناء مجموعة من المسارح بكل من بركان وتازة وطنجة ومراكش وإفران وتامسنا ودار بوعزة.

عاشرا - تكريس حرية واستقلالية الإعلام وتعزيز بنيته التحتية

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي، والعمل على تنزيل المقتضيات القانونية الجديدة في هذا القطاع، اتخذت الحكومة تدابير من ضمنها:

• إعطاء دفعة كبيرة للصناعة السينماتوغرافية بالمغرب، من خلال فتح المجال أمام دعم إنتاج الأعمال السينمائية والسمعية البصرية الأجنبية بالمغرب، وذلك بإصدار المرسوم

رقم 2.17.373 يقضي بتغيير وتميم المرسوم رقم 2.12.325 الصادر في 17 أغسطس 2012 بتحديد شروط ومساطر دعم إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وتنظيم المهرجانات السينمائية؛

• تنزيل مقتضيات القانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة؛

• تنزيل مقتضيات القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر فيما يتعلق بملاءمة وضعية الصحف والمجلات مع ما نص عليه هذا القانون؛

• أجرأة مقتضيات المرسوم رقم2.18.182 بتاريخ 25 يونيو 2018 يتعلق بكيفيات منح الإذن الخاص بإحداث أو نشر أو طبع أي مطبوع دوري أجنبي بالمغرب؛

• تنويع أنشطة وكالة المغرب العربي للأنباء وإطلاق منتجات جديدة، وتطوير وتجويد المنصة الرقمية للوكالة لاسيما بالنسبة لموقع mapexpress الموجه للعموم وموقع mapinfo الخاص بالمهنيين؛

• تعميم التغطية بالتلفزة الرقمية الأرضية (TNT) لتبلغ 90 % سنة 2018؛

• بث القنوات التلفزية الرقمية (TNT) بتقنية الجودة العالية HD لكل من القناة الأولى والرياضية والسادسة.

المحور الخامس

تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

تشكل التوجيهات الملكية السامية في شأن الشؤون الخارجية وقضية الصحراء المغربية، الأساس والموجه لعمل الحكومة. وعلى ضوء ذلك، واصلت الحكومة العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم، ومواكبة السياسة الإفريقية بقيادة جلالة الملك حفظه الله، فضلا عن مواصلة العناية بقضايا المغاربة المقيمين بالخارج من خلال التدابير والإجراءات التالية:

أولا - تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم

واصلت بلادنا المجهود الدبلوماسي للدفاع عن قضية الصحراء المغربية باعتبارها القضية الوطنية الأولى، في إطار التزامها بالثوابت المتمثلة أساسا في الإبقاء على المسار السياسي تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة، والتأكيد على الوضع التاريخي والقانوني للمنطقة العازلة، وتجديد التأكيد على أولوية المبادرة المغربية للحكم الذاتي.

كما واصلت بلادنا اضطلاعها بدور مسؤول وريادي في المنطقة، باعتبار المغرب عنصر أمن واستقرار وتوازن، سواء على مستوى الفضاء الإسلامي-العربي، أو الفضاء الإفريقي من خلال مواكبة السياسة الإفريقية لجلالة الملك حفظه الله، أو الفضاء المغاربي، أو فضاء الجوار الأورو المتوسطي، أو فضاء الجوار الأطلسي، كما عملت على الانفتاح على فضاءات أخرى من قبيل آسيا والأقيانوس وأمريكا اللاتينية.

ومن جهة أخرى، ساهمت بلادنا في تنظيم العديد من المؤتمرات الدولية كاحتضان المغرب للمؤتمر الدولي للهجرة في مراكش يومي 10 و11 دجنبر 2018، لاعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، وتفعيل لجنة المناخ لحوض الكونغو، وكذا أجرأة الصندوق الأزرق لحوض الكونغو والنهوض به، واللذان توجت أشغالهما بمشاركة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في قمة برازافيل بتاريخ 29 أبريل 2018.

ثانيا -تعزيز العناية بمغاربة العالم

تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية التي ما فتئت تدعو إلى الاهتمام بأفراد جاليتنا المغربية بالخارج، سعت الحكومة إلى تطوير الخدمات القنصلية لفائدة مغاربة العالم عن طريق إعادة هيكلة

التقطيع القنصلي وتأهيل المراكز القنصلية وتحسين ظروف الاستقبال، كما اهتمت بالجانب الثقافي والتربوي لهذه الفئة، من خلال تعديل المرسوم رقم 2.14.817 الصادر في 23 دجنبر 2014 المتعلق بإحداث المراكز الثقافية وكيفية تنظيمها وتدبيرها.

وفيما يتعلق بالمجال الاجتماعي، اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات والمبادرات، منها على سبيل المثال برنامج المخيمات الصيفية لفائدة أطفال الجالية المغربية المنحدرين من أسر معوزة، والتكوين المهني والحرفي لفائدة شباب مغاربة العالم، والإدماج الدراسي للعائدين اضطراريا من أبناء المغاربة القاطنين بالخارج، والمنح الجامعية لفائدة الطلبة المعوزين من أبناء المغاربة المقيمين بالخارج.

وإيمانا منها بالدور التأطيري المهم الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني المغربي بالخارج، فقد عملت الحكومة على تطوير الشراكة مع هذه الجمعيات عن طريق المواكبة المباشرة لأزيد من 100 جمعية مغربية للمغاربة المقيمين بالخارج من أجل تطوير تدخلاتها في المحاور الاستراتيجية وذات الأولوية.

ثالثا - تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

يهدف العمل الحكومي في هذا المجال إلى ضمان إدماج أحسن للمهاجرين وتدبير أفضل لتدفقات الهجرة في إطار سياسة منسجمة، شاملة، ذات بعد إنساني ومسؤول، كما دعا إليها جلالة الملك نصره الله.

هكذا عملت الحكومة على تسهيل اندماج المهاجرين واللاجئين بمؤسسات التعليم النظامي عن طريق تسجيل 5545 مستفيدا برسم الموسم التربوي 2017-2018، من بينهم 2729 فتاة.

كما تم الحرص على استفادة المهاجرين من الرعاية الصحية الأولية وفي حالة المستعجلات ومن البرامج الوطنية للصحة، حيث ارتفع عدد المستفيدين خلال سنة 2017-2018 إلى 23000، كما تمت مواصلة تسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين واللاجئين بقبول 20.000 طلب من 28400 طلب تسوية، وذلك في إطار المرحلة الثانية لإدماج الأشخاص المقيمين بشكل غير قانوني بالتراب المغربي.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

بعض الأوراش ذات الأولوية

في ختام عرض هذه الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، التي تشرفت بعرضها أمام مجلسيكم الموقرين، أود التأكيد على وعي الحكومة بأنه مهما كانت معطيات هذه الحصيلة إيجابية ومطمئنة، إلا أنها تظل غير كافية بالنظر إلى انتظارات المواطنين ومطالبهم المشروعة، وكذا بالنظر إلى الإمكانات الواعدة لبلادنا في مختلف المجالات، وهو ما يستدعي من الحكومة مواصلة تعبئة جهودها لتنزيل

مختلف البرامج والإجراءات التي التزمت بها في البرنامج الحكومي، مع التركيز على جملة من الأولويات التي يمكن إجمالها في ثلاثة محاور أساسية:

أولا - العناية بالخدمات الاجتماعية الموجهة للمواطن وتقليص الفوارق

وهكذا سنواصل تفعيل مضامين الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030 بطريقة جماعية وتشاركية؛ وإصلاح منظومة التكوين المهني عبر تنزيل خارطة الطريق الجديدة؛ وذلك باعتبار أولوية إصلاح التعليم والتكوين وراهنيته.

وستعطى الأولوية الثانية لقطاع الصحة من خلال تسريع تفعيل المخطط الوطني للصحة في أفق 2025؛

وسيتبوأ إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية مكانة خاصة، وخصوصا بوضع السجل الاجتماعي الموحد؛ والبدء في التفعيل العملي للتغطية الصحية للمهن الحرة والأجراء المستقلين؛ وغيرهما من الإصلاحات الجوهرية.

وسنواصل كذلك تنفيذ برنامج الحد من الفوارق المجالية في العالم القروي؛ وفق المنهجية المحددة والأهداف المسطرة.

ثانيا - دعم المقاولة وتحفيز التشغيل والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني

سنواصل في هذا الإطار تفعيل ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار؛ واعتماد وتفعيل ميثاق جديد للاستثمار؛ والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وتنزيل المخطط الوطني للتشغيل على المستوى الجهوي وإصلاح برامج إنعاش الشغل؛ وعقد الملتقى الوطني للتشغيل والتكوين وبلورة خارطة طريق لتفعيل مخرجاته؛ والهدف تكريس الحق في الشغل للمواطنين وللشباب منهم خاصة.

وسنعمل على تفعيل مخرجات المناظرة الوطنية للسياسة الضريبية وإصلاح منظومة التحفيزات الضريبية؛ ومتابعة التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي.

كما سنعمل على مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بالموازاة مع تفعيل آلية حكامة مركزية لتتبع أهداف التنمية المستدامة؛ وستواصل الحكومة مواكبة الاستراتيجيات التنموية الكبرى: الفلاحة، الطاقات المتجددة، السياحة، الماء، الصناعة التقليدية، الصيد البحري، البنيات التحتية واللوجستيك والطاقة والمعادن وغيرها.

ثالثا – مواصلة وتعزيز الإصلاحات الكبرى وتجويد الحكامة

وذلك من خلال متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان؛ مواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة وإرساء منظومة التعاقد مع الجهات؛ وتنفيذ ميثاق اللاتمركز الإداري؛ وتسريع تنفيذ الاستراتيجية

الوطنية لمكافحة الفساد؛ وتنزيل الرؤية الاستراتيجية لإصلاح الإدارة؛ وبدء التشاور حول إصلاح النظام العام للوظيفة العمومية؛ وحول الإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد؛ وتسريع التنمية الرقمية؛ واستكمال وإصلاح المنظومة العقارية.

إن أمامنا برنامجا قويا وطموحا، وقد اتفقنا في آخر اجتماع للأغلبية الحكومية على مضاعفة الجهود للعمل على إنجاز أقصى ما يمكن منها ورفع مستوى التنسيق والالتقائية داخل الفريق الحكومي.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

إن النتائج المسجلة في هذه الحصيلة والمؤشرات الهامة التي تعززها، لا ينبغي أن تحجب عنا حجم التحديات المطروحة في سبيل الاستجابة لكافة تطلعات المواطنات والمواطنين وانتظاراتهم المشروعة. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة عازمة على الاستمرار في المدة المتبقية في الولاية الحكومية بنفس الروح الإيجابية التي طبعت المرحلة الأولى من هذه الولاية، والتي يجسدها شعار «الإنصات والإنجاز».

ولا حاجة للتأكيد بأن إنجاح ذلك رهين بتعبئة كافة الفاعلين السياسيين والمؤسساتيين، ومختلف القوى الحية للأمة، سواء على المستوى المركزي أو الترابي، من إدارات مركزية ومنتخبين وإدارة ترابية ومصالح لامركزة وقطاع خاص ومجتمع مدني، وانخراط الجميع في المجهود الجماعي للإصلاح، وتغليب المصلحة العليا للبلاد.

ويأتي في مقدمة ذلك مواصلة المجهود الجماعي لصيانة المسار الديمقراطي لبلادنا وتعزيز المنحى الإيجابي الذي تشهده على مختلف المستويات، بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تنشدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وضمان العدالة الاجتماعية والمجالية والتوزيع العادل والمتكافئ لثمار النمو.

وأستثمر هذه المناسبة لأنوه مرة أخرى بانسجام الفريق الحكومي وتعبئته لإنجاز برنامجها، وأشكر جهدهم وجهود كافة مسؤولي وأطر القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، فكلهم أسهموا في تحقيق إنجازات هذه الحصيلة. كما أشيد بدور الأغلبية البرلمانية في دعم الأوراش الإصلاحية للحكومة، دون أن أغفل تقديم الشكر للمعارضة على روح المسؤولية التي أبانت عنها في القيام بدورها الدستوري.

وأجدد التأكيد بأننا في الحكومة نرحب بملاحظاتكم واقتراحاتكم، آملين في أن تسهم في تجويد الأداء الحكومي بما يعود بالنفع على الوطن والمواطنين.

ولقد تأملت شخصيا مكانة بلادنا وما حققته فانتهيت إلى ملاحظة سبقني إليها كثيرون، وهي أن المغاربة عموما لهم نوع ميل نحو عدم تقدير أنفسهم حق قدرها.

لذلك فإننا في الوقت الذي نفخر فيه ببلدنا وما حققته من تطور تحت قيادة جلالة الملك حفظه

الله، فكلنا ثقة في أن النجاح سيكون حليفنا بإذن الله، ما دمنا ملتزمين بخدمة الوطن، في صدق وشفافية، متفاعلين مع انتظارات وانشغالات المواطنات والمواطنين، متمسكين بمبدإ الحوار والتشاور، حريصين على إشراك كل الفعاليات والقوى الحية ببلادنا، منفتحين على محيطنا الإقليمي والدولي، ومستفيدين من الحكمة الإنسانية، ونحن في كل ذلك أقوياء بثوابتنا المقدسة وباختياراتنا الوطنية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة بمجلس المستشارين

الثلاثاء 28 رمضان 1440هـ (3 يونيو 2019م)

الجزء الثاني: مداخلات الفرق والمجموعة:

- مولاي عبد الرحيم الكامل، عن فريق الأصالة والمعاصرة؛
- عبد السلام اللبار، وفؤاد قديري عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛
- نبيل شيخي، عن فريق العدالة والتنمية؛
- السيد مبارك السباعي، عن الفريق الحركي ؛
- لحسن ادعي، عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛
- محمد علمي، عن الفريق الاشتراكي؛
- عبد الإله حفظي، عن فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب؛
- آمال العمري، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل؛
- عائشة أيتعلا، عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛
- المبارك الصادي، عن مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل؛
- عبد اللطيف أعمو.

مداخلة
فريق الأصالة والمعاصرة

المستشار السيد عبد الرحيم الكامل
عضو فريق الأصالة والمعاصرة

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السادة الوزراء،
السيد الوزير المحترم؛
السيدات والسادة المستشارون؛

بعد الاستماع بإمعان شديد للحصيلة المرحلية لعمل حكومتكم التي تقدمتم بها أمام مجلسي البرلمان، بتاريخ 13 ماي، وبعد دراستها وتشريحها والتداول بشأنها داخل فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، اخترنا أن يكون حوارنا معكم في هذه اللحظة الدستورية مؤطرا بالصراحة والوضوح، وبالقدر المطلوب من الموضوعية والتجرد، وكل ذلك باستحضار المصلحة العليا لوطننا، في هاته الظرفية الدقيقة والصعبة التي تجتازها بلادنا، سواءا على المستوى الداخلي، وما يعرفه المغرب من احتقان اجتماعي، أو على المستوى الخارجي باستحضار الموجة الجديدة للربيع العربي، والتي أخذت تمس دول الجوار، في سيناريو جديد قديم قوامه اتساع الاحتجاج ورفض الحلول الوسطى، والمقلق في هذا الأمر، غياب البديل السياسي المكتمل، في هذه البلدان والقادر على تأطير الرفض الشعبي المشروع وتوجيه طاقته نحو المخارج المنتجة، وينأى به عن المخارج المضطربة القادرة على الانفلات نحو الحالات التي يتربص بها أقوياء العالم اليوم، حتى يشرعنوا تدخلهم وإخفاء مطامعهم في التحكم في ثروات البلدان والحفاظ على موقعهم الهيمني.

كما أن تفاعلنا معكم، السيد رئيس الحكومة، سيكون باستحضار الخلفية الفكرية والسياسية لحزب الأصالة والمعاصرة، القائمة على اعتبار الديمقراطية الاجتماعية المنفتحة المستندة إلى مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والتضامن، خيارا فكريا وسياسيا للحزب، وكذا إيمانه العميق بضرورة المساهمة إلى جانب مختلف قوى التحديث والديمقراطية في إعادة الاعتبار للعمل السياسي بمعناه النبيل، واعتبار أن إحقاق العدالة الاجتماعية وتحصين الاختيارات الديمقراطية والإصلاحات المؤسساتية والدستورية، ثلاث ركائز لا محيد عنها لبناء مجتمع عادل وديمقراطي.

السيد رئيس الحكومة:

صراحة، انتابتنا حيرة كبيرة، وتقاطرت علينا العشرات من الأسئلة الجوهرية، ونحن نتفحص ثنايا ومضامين هذه الحصيلة المرحلية.

من أين يجب أن نبدأ تحليلها ومناقشتها؟ وأي منهجية يجب أن نعتمدها للتفاعل معكم حول ما عرضتموه أمامنا من كلام وخطاب غارق في التفاؤل والإرتياح والثقة المبالغ فيها؟

اسمح لنا السيد رئيس الحكومة، إن كشفنا لكم حدة القلق الذي نشعر به، ونحن نتأمل اللوحات الوردية التي حاولت أن ترسمها حصيلتكم للمغاربة، والتي لم تسعفها رتابة خطابكم وطريقة تقديمكم لهذه الحصيلة المرحلية، لأن الفهم الصحيح لتقييم أية حصيلة، مرحلية كانت أو نهائية، يشترط من الجهة التي أعدتها، التذكير أولا بتعهداتها والتزاماتها التي قطعتها على نفسها أمام الرأي العام ومختلف الفاعلين والمؤسسات، ثانيا إبراز الإجراءات والتدابير التي اتخذتها؟ وأية سياسات عمومية اعتمدتها لترجمة تلك التعهدات؟ وكيف اعتمدتها؟ ثم ما هي قيمة وحجم التكاليف المرصودة لسياساتها وبرامجها وخططها؟ وأية أجندة زمنية تم وضعها لتحقيق تلك الأهداف؟ مع ضرورة الإشارة إلى الجهة والفاعلين المباشرين المعنيين بتنفيذ تلك الإجراءات والتدابير، وكل ذلك، حتى يتسنى لنا كمؤسسة برلمانية من جهة، وكمعارضة برلمانية من جهة أخرى القيام بتقييم علمي وموضوعي يتماشى مع المعايير العلمية الدقيقة لتقييم أي أداء حكومي.

ونعتقد أن المشرع الدستوري عندما أقر هذه الآلية الدستورية، كان يأمل بأن تشكل لحظة مناقشة الحصيلة المرحلية للحكومة، فرصة لإغناء النقاش العمومي وتنشيط الحياة المؤسساتية الدستورية، وتقريب الفعل السياسي للمواطن وإشراكه في التدبير العمومي من خلال استثمار مختلف القنوات المدنية والأكاديمية والإعلامية، كمنصات للتداول العمومي المنتج والفعال، وكفرصة لتدارك الاختلالات عكس الطريقة الباردة التي قدمتم بها هذه الحصيلة المرحلية، بحيث افتقدت للحرارة السياسية المنتظرة منها، وما زادها برودة وابتدالا، طريقة الانتشاء والافتخار الغريبة التي استعرضتم بها السيد رئيس الحكومة هذه الحصيلة.

قبل الشروع في مناقشة ما أسميتموه حصيلة مرحلية لعمل الحكومة، هناك ملاحظة أولية يمكن إثارتها والتوقف عندها، ويمكن أن يستشفها كل من له اهتمام وتتبع للشأن العام، مفادها التناقض غير المفهوم بين ما تتوفر عليه البلاد من بيئة سياسية ومؤسساتية جد مشجعة ومحفزة للتنمية والمبادرة والإنتاج والإبداع، وبين فعل حكومي هجين وشارد وغير منتج.

لا داعي للتذكير بأهم تجليات وتمظهرات هذه البيئة المحفزة والمشجعة والمتمثلة أساسا، في الإمكان الدستوري المتقدم وما يتيحه للحكومة من صلاحيات جد واسعة لم تكن متوفرة ومنصوص عليها من قبل، وتتجلى أيضا تمظهرات هذه البيئة المشجعة، في نعمة الاستقرار السياسي الذي تنعم

به البلاد، أضف إلى ذلك كل الديناميات والأوراش الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة، والتي لم تحظ للأسف بالمواكبة المطلوبة من قبل حكومتكم في نسختها الأولى والثانية.

ونحن جازمين أنه لو استثمرت الحكومة في هذه البيئة السياسية والمؤسساتية بالشكل المطلوب وفي حدوده الدنيا، لتمكنت البلاد خلال السبع سنوات الأخيرة من تحقيق نهضة تنموية حقيقة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والحقوقي، لكن مع كامل الأسف، الحكومة وعلى رأسها حزبكم، لم يكونا في الموعد، ولم يتم الاستثمار بالشكل المطلوب في كل هذه الظروف المهيئة، وظهر ذلك جليا، في فترة البلوكاج الحكومي الذي دام لما يقارب الستة (6) أشهر، وما سببه من فراغ سياسي ومؤسساتي كلف البلاد غاليا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وزادت الهندسة الحكومية الغريبة التي ابتدعتموها في إضعاف أدائكم، بسبب التضخم الكبير في القطاعات الوزارية، التي تحكم في عددها المبالغ فيه هاجس إرضاء الخواطر ومنطق الوزيعة واقتسام الكعكة، حتى وجد المغاربة أنفسهم أمام تحالف حكومي هجين لا يمكن أن ترى مثيلا له من الغرابة، إلا في حكومة مثل التي ترأسونها، وهو ما أفقد حكومتكم انسجامها وتماسكها وأغرقها في الصراعات وتبادل الاتهامات والتقاذف بالمسؤوليات في العديد من الملفات الحرجة.

هذا بطبيعة الحال لا يمكنه إلا أن يقدم لنا حصيلة بئيسة يعبر عنها واقع الاحتقان الاجتماعي الذي تعرفه البلاد، فالاحتجاجات لا تخمد، إلا لتنطلق من جديدة وبقوة وحدة أكبر بكثير، الأمر الذي يبعث القلق في نفوس جميع المغاربة، ولعل الحراك النضالي الذي خاضه الأساتذة المتعاقدين، ودام لعدة أسابيع والطريقة القمعية التي تعاملت بها الحكومة، والتي نتج عنها وفاة السيد عبد الله حجيلي رحمه الله، لخير دليل على ذلك.

زد على ذلك التوترات الاجتماعية الأخرى، (طلبة كلية الطب، الأطباء، الزنزانة 9، المتصرفين، ... وغيرهم) ولا داعي للتذكير بأن هذا الواقع غير المطمئن، هو ما جعل صاحب الجلالة يتوقف عنده في خطابه السامي بمناسبة الذكرى الـ19 لعيد العرش، عندما أكد جلالته على ما يلي «إذا كان ما أنجزه المغرب وما تحقق للمغاربة، على مدى عقدين من الزمن، يبعث على الارتياح والاعتزاز، فإنني في نفس الوقت، أحس أن شيئا ما ينقصنا، في المجال الاجتماعي. وسنواصل العمل، إن شاء الله، في هذا المجال بكل التزام وحزم، حتى نتمكن جميعا من تحديد نقط الضعف ومعالجتها». انتهى كلام جلالة الملك.

السيد رئيس الحكومة؛

إن الآمال العريضة التي خلقها دستور 2011، والانتظارات الكبيرة التي كانت لدى كل المغاربة إزاء تشكيل حكومة مسلحة بإمكان دستوري غير مسبوق وبصلاحيات واسعة، ولها كل الإمكانيات لتحقيق طموحات وتطلعات المغاربة، تحطمت على صخرة حكومتكم التي اغتصبت جدوة الأمل،

وضربت أغلب المكتسبات عرض الحائط، وبدأت تقود البلاد نحو المجهول، فالحكومة لم تنتج سوى فقدان المصداقية السياسية الذي أصبح يهدد مؤسساتنا وديمقراطيتنا النامية، التي باتت تتعرض لأضرار جسيمة بفعل التبخيس وزرع الشك والريبة في أذهان المغاربة إزاء مؤسسات بلادهم.

للأسف كنا ننتظر من حكومتكم أن تكون أكثر إبداعا وتجديدا، لكنكم اخترتم تكرار أنفسكم عبر تكرار الفشل بنفس السياسات ونفس الوصفات والبرامج المعطوبة، وهو ما جعلكم في حالة سهو وشرود أمام التطورات والإمكانيات الجديدة، وفي معاكسة لانتظارات المغاربة، فتدبيركم الحكومي لازال بدون رؤية سياسية واضحة تتوحد حولها كل مكونات الحكومة، فالرؤية السياسية هي التي تعطي للمغاربة الأمل وتمنح لكل مغربي ومغربية مكانته ودوره وحقه لتحقيق ذاته وضمان استقراره ورفاهه الاجتماعي، لكن وأمام فعل سياسي بدون أفق إصلاحي متكامل، تبدو فيه الأغلبية الحكومية كتجمع هلامي غير قادر حتى على إقناع مكوناته، فبالأحرى أن يقنع المواطنات والمواطنين الذين يذوقون يوميا مرارة العيش اليومي، التي نتجت عن الاختيارات اللاشعبية للحكومة وأغلبيتها.

السيد رئيس الحكومة؛

وعيا منا بأهمية التفاعل والتكامل المؤسساتي، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، رغم إقرارنا بأن الحكومة عاجزة عن إبداع أفكار جديدة، وتفتقر للاجتهاد في إنتاج بدائل واعدة، كنا دائما نعمل على طرح نقدنا لسياسة الحكومة مدعما ببدائل واقتراحات واجتهادات نابعة من مرجعيتنا السياسية كحزب ديمقراطي حداثي يعلن نفسه كقوة اقتراحية لإغناء السياسة الوطنية وإعلاء الحوار الديمقراطي البناء.

فنحن مطالبين في هذه اللحظة الدستورية أن نقف بكل موضوعية ومسؤولية على ما أنجزته الحكومة خلال سنتين من حياتها السياسية، وما حققه هذا التحالف الحكومي، طيلة سبع (7) سنوات من تدبير الشأن العام، وسنبحث بين ثنايا هذه الحصيلة المرحلية، حدود التزام الحكومة بالوعود والادعاءات التي أشاعتها في أوساط الناخبين؟

فبعد مرور 7 سنوات على تدبيركم للشأن العام، كفريق سياسي احتفظ بنفس التركيبة وإن تغير بعض لاعبيه، نلاحظ أن أوضاع البلاد تسير نحو المجهول ونحو الأسوأ على ما كانت عليه قبل 2011، وهذا ما سنحاول الوقوف عنده في هذه المداخلة، ملتزمين بأمانة وإخلاص بنقل الأسئلة الحقيقية والبسيطة لدى غالبية الشعب المغربي. فالمغاربة السيد رئيس الحكومة يتساءلون:

- أين تذهب أموال الضرائب التي يؤديها المغاربة؟
- أين صرفت وتصرف القروض التي أغرقت المغاربة في شبح المديونية؟
- أين تذهب عائدات المحاصيل الزراعية في المواسم الفلاحية الجيدة؟

• من يستغل الثروة الباطنية للتراب المغربي والمجال البحري، ومن يستفيد منها؟ وكيف؟ وأين تذهب عائداتها؟

• من يتحمل المسؤولية في استمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية؟

• ما قيمة الأجر إذا كان عاجزا عن تغطية الحاجيات الأساسية؟ لأن الأجور عند المغاربة السيد رئيس الحكومة، لا تقاس بالأرقام كما تريد الحكومة أن تقنعنا، بل تقاس بمستوى القدرة الشرائية التي يواجهونها في الأسواق وأمام حاجياتهم الضرورية.

• ما أهمية توفير مناصب الشغل؟ إن كان هذا الشغل غير قادر على خلق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق استقلاليته؟

أسئلة كثيرة ومتنوعة يطرحها المغاربة باستمرار تطوق أعناقنا جميعا، وأنتم كحكومة بالدرجة الأولى، لأن الحكومة هي من لها سلطة الحل والعقد بقوة الدستور.

والملاحظ السيد رئيس الحكومة، أنه من المفارقات المؤلمة التي تواجه المغاربة، عندما يستقبلون أجوبة على الأسئلة التي يطرحونها، في صيغة أرقام وإحصائيات ومؤشرات ومعادلات ونسب، يجدونها كلها غارقة في التفاؤل والارتياح، تحاول عبثا إخفاء واقع سوداوي، المغاربة وحدهم من يتذوق مرارته بشكل يومي.

كنا ننتظر منكم السيد رئيس الحكومة في فريق الأصالة والمعاصرة خطابا سياسا جريئا من حيث قراءته الموضوعية للوقائع المستمدة من حقيقة إعدادات الحياة الكريمة التي لا تتحقق إلا عن طريق الكرامة والعدالة الاجتماعية وجودة المعيش اليومي للمواطن المغربي.

السيد رئيس الحكومة:

افتتحتم المحور الأول من عرضكم لحصيلة عمل الحكومة لنصف الولاية، بالحديث عن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2019/2018، حيث جاء في عرضكم أنكم لحدود الآن، وبعد إعداد الخطة والإعلان الرسمي عنها في 13 دجنبر 2017، قد شرعتم في تنزيلها، وأشرتم إلى الشروع في تفعيل التوصية الخامسة المتعلقة بالتعريف بخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتوصية العاشرة المتعلقة بمواصلة الحوار المجتمعي حول القضايا الخلافية، هذا أمر جيد.

لكن وجب تنبيهكم إلى أننا نعيش اليوم في منتصف سنة 2019، أي قد مرت سنة ونصف على اعتماد الخطة، ولازالت الإجراءات والتدابير المحددة في 435 إجراء وتدبير تنتظر التفعيل، فحسب تصريحكم لازلتم في مرحلة التعريف بالخطة، ولم تنتقلوا بعد إلى مرحلة التنزيل الفعلي لمضامينها، فهل في نظركم ما تبقى من الوقت، حوالي سنتين، كافي لتنزيل جميع التدابير؟

مسألة أخرى، نريد الإشارة إليها، تتعلق بالتوصية السادسة المتعلقة بإحداث آلية لتتبع وتقييم تنفيذ الخطة، وهي توصية بالغة الأهمية ولها دور محوري، لأن اللجنة مطالبة بإعداد مخطط إجرائي، وإعداد الجدولة الزمنية للتنفيذ، وإعداد مؤشرات تتبع إعمال التدابير، بمعنى أن هذه التوصية هي المفتاح الرئيس لتنزيل مضامين الخطة، لكن خلال عرضكم لا نجد لها أي أثر، لذا نسائلكم ما مصير هذه الآلية؟ فكيف يعقل أن استمرار هدر الزمن المخصص لتفعيل الخطة فقط في التعريف بها؟

كذلك نتساءل عن التوصية الثامنة المتعلقة بالتقرير السنوي، الذي من المفروض أن تقدمه وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان إلى الحكومة، إلى حدود الآن لا نعلم هل توصلت الحكومة بالتقرير السنوي الأول أم لا؟ على اعتبار مرور سنة ونصف من اعتماد الخطة، وإذا توصلتم به ما هي مضامينه؟ ولماذا لم يتم نشره للعموم؟ لأن من خلال نشره وتعميمه يمكن للمغاربة الوقوف على مدى تقدمكم في تفعيل مقتضيات الخطة.

أما بخصوص التوصية التاسعة المتعلقة بالتقرير النصف مرحلي، والذي من المفروض تقديمه مع نهاية سنة 2019، أي بعد مرور سنتين على اعتماد الخطة، فإلى أي حد ستحترم الحكومة هذه الآجال؟ الملاحظة الأساسية في هذا الباب، هي تأخر الحكومة في تنزيل مضامين خطة العمل في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

السيد رئيس الحكومة؛

مظهر أخر من مظاهر تعثركم في استكمال البناء المؤسساتي، ويتعلق بتعطيل بعض المقتضيات الدستورية المرتبطة بإحداث العديد من المؤسسات الوطنية، وخاصة في مجال حقوق الإنسان من قبيل: المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وهيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، وهما هيئتان دستوريتان بالغتا الأهمية، وأناطهما الدستور بأدوارها ووظائف مهمة في الدفاع وصيانة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء والأطفال.

لقد استعرضتم جملة من الاجراءات والتدابير التي اتخذتموها أو تعتزمون اتخاذها، في مجال حقوق الإنسان دون الوقوف عند التجاوزات الخطيرة والمتكررة، التي ترتكب في حق الحركات الاحتجاجية السلمية التي تعرفها العديد من الشوارع والساحات بمختلف ربوع المملكة، حيث نسجل بأسف، لجوء الحكومة إلى الاستعمال المفرط للقوة في حق المحتجين، ضدا على المقتضيات الدستورية التي تضمن حق التظاهر والاحتجاج السلمي، للأسف هذه التجاوزات والخروقات تضع التراكمات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان على المحك، وتخدش سمعته على المستوى الدولي.

السيد رئيس الحكومة، يصعب الإحاطة بكل حيثيات وتفاصيل الوضع الحقوقي ببلادنا، وما يعتريه من خروقات وانتهاكات، لذلك فحكومتكم مدعوة إلى بذل المزيد من المجهودات ليكون الوضع

الحقوقي ببلاد في مستوى تطلعات دستور 2011، فهل يرضي حكومتكم أنها بعد 8 سنوات لم تستطع إخراج جميع المبادئ التي أقرها دستور 2011؟ وكذلك المؤسسات والهيئات التي نص على إحداثها؟

فإلى حدود اليوم، لم نتمكن من إخراج القوانين التنظيمية المتعلقة بكل من: تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والمتعلق بالمجلس الوطني للغات والإضراب، كما نسجل تأخرا كبيرا في إحداث العديد من الهيئات المنصوص عليها دستوريا، أولم يتم إحداثها إلى حدود اليوم، كالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز إلى آخره.

السيد رئيس الحكومة؛

تتسم حصيلتكم الحكومية في بعدها الاقتصادي بالضعف الكبير، حتى أن العديد من المتدخلين احتاروا في إعطائها وصفا معينا، لكنهم اتفقوا على أنها «سنوات عجاف»، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة نقول أنها «سنوات ضائعة من الزمن المغربي».

وسنحاول من خلال المؤشرات الآتية تبيان مظاهر عطبكم البنيوي في إستراتيجيتكم وفي تدابيركم، وهي مظاهروتجليات ضعف حكومي، يعززها الواقع وتفند ادعاءاتكم؛

أولا: دعونا نتوقف معكم عند نسبة النمو، فهي لن تتجاوز، حسب تقرير البنك الدولي، 2% وفي أفضل الأحوال 3% في أفق 2021 بينما البرنامج الحكومي يتوقع نسبة تتراوح ما بين 4.5 وبين 5.5% في أفق 2021.

ثانيا: سطو الحكومة على مستقبل الأجيال القادمة، عبر توريطهم في المديونية، حيث ستصل المديونية العامة بما فيها مديونية المقاولات العمومية لمستويات قياسية ستتجاوز سقف 1046 مليار درهم في متم 2019، وذلك في أحسن الحالات تفاؤلا، وبعد الأخذ بعين الاعتبار توقعات الاستدانة لسنة 2019.

ثالثا: عجز الحكومة على إيجاد حلول واقعية لمحاربة ظاهرة البطالة، والتي واصلت الارتفاع وتجاوزت 10% مع العلم أن هذا المعدل بالنسبة للشباب الحاصلين على الشواهد، يصل إلى ما يفوق 40% في الوسط الحضري، بينما البرنامج الحكومي يتوقع تراجعها إلى 8.5%.

رابعا: نسبة التضخم التي تصل 2% لا تعكس حقيقة ارتفاع الأسعار، لأنها ببساطة نسبة تضخم معدلة ولا تأخذ بعين الاعتبار المواد الطرية (الخضروالفواكه واللحوم والأسماك...) والمحروقات بصفة عامة.

إذن ومن خلال هذه المؤشرات وغيرها، يظهر جليا ضعف الحكومة على مستوى تقوية التوازنات الماكرو اقتصادية، كما أنه من السهل التنبؤ بعدم قدرة هذه الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنات والمواطنين في السنتين المقبلتين من أجل تحقيق تعهداتها التي شكلت مصدر التعاقد الأسمى

مع مكونات الشعب المغربي ومصدر الثقة التي حظيت بها الحكومة بالبرلمان.

ليس من الصعب التأكيد أيضا على أن حكومتكم هي «حكومة إفلاس»، وذلك بالنظر لحقيقة إنجازاتكم الاقتصادية. لقد اجتهدتم في فرملة إيقاع النمو، وتماديتم في رهن البلاد في المديونية، وسمحتم بتفاقم البطالة وضعف المردودية الاجتماعية للنمو بجانب نهجكم لسياسة دمرت القدرة الشرائية للأسر ومعها منظومة الطلب الداخلي التي تشكل صمام أمان للاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة؛

إن التطور الاقتصادي الذي يشهده المغرب لا تستفيد منه فئات المجتمع، وفي مقدمتها الشباب حاملي الشهادات. فقبل سنوات كانت نقطة واحدة من النمو تكفي لخلق 30 ألف منصب شغل، أي أنه بمعدل نمو يصل إلى 4.5% كان بالإمكان إحداث 135 ألف منصب شغل، ثم تراجع المعدل إلى 20 ألف فقط، وأصبحت نقطة نمو في الناتج الإجمالي لا تكفي لتوفير عشرة آلاف فرصة عمل.

ولعلنا نلاحظ - وباستغراب - إن الاقتصاد المغربي حقق نموا في حوالي 4.2% العام الماضي، وبلغت قيمة الاستثمارات الحكومية نحو 190 مليار درهم، بنسبة تنفيذ قاربت 70%، لكن في المقابل زاد عدد العاطلين في المغرب ب 49 ألف شاب وشابة، تتراوح أعمارهم بين 15 و25 سنة.

وهنا يمكن التأكيد على أن استراتيجيات الحكومة السابقة والحالية أدت إلى إفلاس نموذج النمو الوطني على مستوى خلق مناصب الشغل، وهذا المعطى يعتبر أخطر هواجس المنظومة الاقتصادية الوطنية، نظرا لانعكاس ذلك على السلم الاجتماعي ببلادنا.

ففي بلادنا، لا يشارك أكثر من نصف السكان (الذين تتراوح أعمارهم بين 15و64 سنة) في النشاط الاقتصادي، مما يجعلها واحدة من أضعف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم في معدلات التوظيف. وتعلمون السيد رئيس الحكومة أن انخفاض معدلات العمالة يقوض النمو الاقتصادي، لأنه يحد من قدرة المواطنين على المساهمة في خلق الثروة.

السيد رئيس الحكومة؛

تدركون جيدا حجم الانعكاسات السلبية للتدهور الاقتصادي والإفلاس الاجتماعي على ثقة الأسر في تطور مستوى المعيشة والبطالة ووضعيتهم المالية، فقد عرف مؤشر الثقة تراجعا بحوالي 10 نقط في ظرف سنة واحدة، منتقلا من 87.3 نقطة المسجلة خلال الفصل الأول من سنة 2018 إلى 79.1 نقطة في الفصل الأول من السنة الحالية، فقد صرحت 43.2% من الأسر بتدهور مستوى معيشتها خلال السنة الماضية، كما توقعت 82.5% من الأسر ارتفاعا في مستوى البطالة خلال السنة المقبلة.

وتعلمون السيد رئيس الحكومة أن الثقة هي دعامة من دعائم الاستقرار الاقتصادي، وتعتبر شرط الشروط في كل السياسات العمومية من أجل العناية بمستوياتها والعمل على تقويتها في المجتمع، لأنه في غياب الاستقرار الاقتصادي لا يمكن الرهان على الاستثمار. للأسف في عهد حكومتكم تراجع منسوب الثقة بشكل كبير ومستمر.

وكما هو حال الأسر، تمادت حكومتكم في تدابير واستراتيجيات لا تخدم مصلحة المقاولات، وخاصة الصغرى والمتوسطة التي تشكل 95% من النسيج المقاولاتي الوطني، حيث أن إفلاس وإغلاق عدد كبير من المقاولات الصغيرة والمتوسطة أصبح يتزايد بشكل مقلق، بعدما تجاوز عدد وفيات المقاولات 8000 مقاولة سنة 2018 وهو مؤشر من الخطورة بمكان.

كل ما سبق، تؤكده المؤشرات المرجعية العالمية، حيث أن بلادنا تتموقع غالبا في الثلث الأخير بين الأمم، وهنا نحيلكم على:

أولا: مؤشر الازدهار الذي :

- يضع بلادنا في المرتبة 84 عالميا في مجال مناخ الأعمال، و117 في التعليم و 120 في الحكامة و134 في جودة الرأسمال الاجتماعي.

- ويعتبر تنقيطا ذو مصداقية، ويوضح الحالة الحقيقية للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ببلادنا.

- ويعطي مكانة مختلفة لبلادنا في جودة مناخ الأعمال.

ثانيا: تقرير المنافسة الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي: الذي صدر سنة 2018، ويعطي تقويما فعليا لكفاءة الحكومات، حيث صنف بلادنا في:

- الرتبة 66 في بيئة الاقتصاد الكلي من بين 137 دولة؛

- الرتبة 111 في كفاءة سوق العمل والرتبة 104 في التعليم العالي والتدريب؛

الرتبة 82 في عوامل الابتكار والتطور.

كما قدم البنك الدولي ملاحظات حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يلاحظ بشدة أن وتيرة الدينامية التلقائية للاقتصاد المغربي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة هي دينامية بطيئة، رغم المجهود الاستثماري الكبير والبرامج المتقدمة التي عرفها المغرب، إلا أن انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية ظلت جد محدودة وظل معها خلق الثروة دون المستوى المطلوب؛

- تقدر الفجوة الاقتصادية الحالية بين المغرب وأوروبا في حوالي نصف قرن؛

- تظل النتائج من حيث التنمية الاجتماعية والبشرية والتماسك الاجتماعي دون انتظارات

الساكنة الواعية بوجود منهج تنمية في المغرب بسرعات مختلفة؛

- لا يخلق الاقتصاد المغربي ما يكفي من مناصب العمل لتلبية طموحات شباب ما فتئت مطالبه تتزايد؛

- على غرار الدول الأخرى التي تتواجد في نفس الوضع، يساور العديد من الأسر شعور بالقلق حيال مستقبل أطفالهم، كما تجد الطبقة الوسطى صعوبات في البروز لا سيما بسبب غلاء المعيشة والخلل الوظيفي للخدمات العمومية؛

- تشير التقديرات إلى أن هناك حوالي 2.7 مليون شاب غير نشيط تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة (الغالبية العظمى منهم من الشابات)، ما يقرب من واحد من كل ثلاثة شبان ليسوا في التعليم، ولا في العمل ولا في التدريب.

- وصول النموذج التنموي لحالة من الإشباع الاستراتيجي.

تفاوتات مجالية مقلقة واستفحال البطالة خصوصا بين الشباب وعجز المنظومة الاقتصادية على تحفيز نمو المقاولات، خصوصا المتوسطة والصغيرة (PME) التي تشكل حوالي 90% من النسيج المقاولاتي بالمغرب.

هذه التراجعات وحالة الوضعية الاقتصادية ببلادنا، أثرت كذلك على جودة التصنيف الائتماني الوطني، حيث يعتبر رأي وكالة التصنيف في تقويم الملاءة المالية والوفاء بالديون لمُصدر السندات على مقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد، ويعول كثيراً على درجة التصنيف الائتماني التي تمنحها وكالات التصنيف، خصوصاً للحكومات والمؤسسات المالية المصرفية في توقع حدوث مخاطر عدم الدفع بناء على معايير كمية ونوعية.

وهنا نشير إلى أن وكالة التصنيف الائتماني خفضت توقعات التصنيف الائتماني للمغرب من "مستقر" إلى "سلبي". ويفسر هذا التخفيض، وفقا للوكالة، بعجز الحكومة عن احترام تعهداتها بخفض عجز الميزانية وإبقائها عند عتبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018، وذلك بسبب تسجيل معدل للنمو أقل من المتوقع والضغوط الكبيرة على الميزانية.

الخطير في الأمر هو أنه ليس بإمكان أي مقاولة مغربية مهما بلغت صلابتها المالية، أن تصنف بنقطة أعلى من النقطة الوطنية، وهو ما يجعل تكلفة ولوجها للتمويل في السوق الدولية أعلى من نظيراتها في دول ذات تصنيف ائتماني عالي.

السيد رئيس الحكومة المحترم، نود في هذا الإطار كفريق للأصالة والمعاصرة أن نعبر عن تخوفاتنا من فقدان المغرب درجة الاستثمار والتحول نحو درجة الخطر المكلفة جدا تقنيا وماليا، وندعوكم لاتخاذ التدابير اللازمة لإنقاذ بلادنا من هذا الشبح الذي سيكون له تبعات عدة على بنية الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة؛

إن التنمية البشرية هي امتداد للواقع الاقتصادي، وهنا اسمحوا لي باستقراء مؤشر التنمية البشرية لسنة 2018 حيث تم تصنيف بلادنا في الرتبة 123 من أصل 189 دولة شملها التصنيف، ليحتفظ المغرب في نفس المركز منذ سنة 2016، أي أنه تقنيا لم نحرز أي تقدم منذ سنة 2016 وأن حكومتكم لم يكن لها أي تأثير على جودة التنمية البشرية في النصف الأول من ولايتها الحكومية.

وفيما يتعلق بالفقر متعدد الأبعاد، فهو يسجل معدل انتشار يصل إلى 8,2% على المستوى الوطني، ليصل بذلك عدد المواطنين الذين يعانون من وطأته إلى 2,8 مليون نسمة، من بينهم، بمعدل 2%، 400 ألف بالوسط الحضري و2,4 مليون بالوسط القروي حيث معدل انتشار الفقر يرتفع إلى 17,7%. وتتأكد بذلك هذه الحقيقة، وهي أن الفقر يبقى بالمغرب ظاهرة قروية بامتياز.

مداخلة
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

المستشار السيد عبد السلام اللبار
رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السادة والسيدات أعضاء الحكومة المحترمين؛

أخواتي إخواني المستشارين؛

يسعدني ويشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لأناقش الحصيلة المرحلية التي تقدمتم بها، السيد رئيس الحكومة، انسجاما واستكمالا لما تفضل به إخواننا في مجلس النواب.

السيد الرئيس؛

لقد استمعنا واستمع معنا الشعب المغربي بإمعان إلى عرضكم وأنتم تبدون منتشيا فرحا، وكأنك جئتمونا بفتح كبير، وفعلا إني إذ أغبطكم على فرحكم، أسائلكم، السيد الرئيس، لقد دهشت وأنا أستمع إلى عرضكم.

هل فعلا أنا في برلمان مغربي أم نزلت من كوكب آخر؟

أين هي مظاهر الفرح السيد الرئيس المحترم؟

هل بلغة الأرقام والإحصائيات التي تفضلتم بعرضها، وهي أرقام تنطوي على قدر كبير من المناورة والتأويل والتضليل، حتى لا أقول أشياء أخرى؟

أرقامكم حولت الحصيلة إلى مجرد تقرير بسيط لأنشطة الإدارة العمومية لإرضاء وجبر الخواطر بعض القطاعات الحكومية التائهة كالأشباح.

أين هي مظاهر الفرح السيد الرئيس المحترم؟

هل بتفشي البطالة في المجتمع بشكل غير مسبوق، والتي بلغت مستويات قياسية خلال الثماني

سنوات الأخيرة، مما يفند قدرتكم على الالتزام بخفض معدلها إلى 8.5%؟

تنضاف إليها جحافل العمال المطرودين من المعامل والمؤسسات الإنتاجية بعد إفلاسها وإغلاقها بسبب سوء تدبيركم، أزيد من 8000 مقاولة أعلنت إفلاسها.

أين نحن اليوم من الإستراتيجية الوطنية للتشغيل التي تحتاج إلى كثير من التمديد والتدليك والتدليك لتصل إلى مليون و200 منصب شغل الذي وعدتم به ثم تراجعتم عنه؟ هذا أمر يتطلب منكم المراجعة والتفكير.

هل بتشديد الخناق الضريبي على المقاولات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة منها، والتي أضحت قلقة متخوفة بسبب عدم استقرار السياسة الضريبية والانتقائية التي تتعاملون بها؟

نعم لقد جئتمونا السيد الرئيس تناشدون الإصلاح ومحاربة الفساد، أعطونا ماذا فعلتم في إيقاف مسلسل الفساد؟ أعطونا كيف ربحتم أو ماذا ربحتم لمالية الدولة عندما أوقفتم الفساد؟ الصفقات العمومية لازالت فسادا يعطي رائحته من بعيد، وأموال الدولة المقالع جئتمونا ستصرحون بلائحة أسماء أصحاب الذين يستغلون المقالع، فكم هو عدد المستغلين؟ وما الذي قمتم به؟ هل تم الكشف عن إسم ما؟ تقولون: نحن نتوفر على لائحة المستغلين، ولكننا لسنا ندري ما إذا كنتم تحاربون الفساد أم أنكم طبعتم معه؟

إذن أنتم اليوم تصادقون تارة وتتراجعون في قراراتكم أو تطعنون فيها تارة أخرى، مما يزيد من تآكل ما تبقى من المصداقية والثقة في حكومتكم.

كيف تفرحون السيد رئيس الحكومة وقطاع الصحة في أسوأ حال، ضعف وغياب في التجهيزات الاستشفائية وخصاص كبير في الموارد البشرية من أطر طبية وممرضين، ينضاف إلى أسوء حال تعرف هذه القطاعات، هناك استقالات جماعية للأطباء في القطاع العام، مما يخلف اصطدامات يومية بين المواطنين والأطر الطبية، ويحول المؤسسات الاستشفائية إلى حلبات صراع.

لم تقدموا أية إضافة، اللهم ما كان من تعليق فشلكم على الحكومات السابقة، وأنتم من قضيتم 8 سنوات، فلتأتوا بالبديل، قضيتم أكثر من 8 سنوات، لم تجعلوا لكم إنجازا واحدا تذكرون به، بقدر ما عجزتم عن إيجاد أبسط الحلول للتخفيف من معاناة المغاربة وتدبير أمورهم، والمثير للسخرية أنكم تتقمصون دور الضحية وإدعاء المظلومية والإفراط في الرجم بالغيب، ماذا أنجزتم في قطاع التعليم؟

حاصرتم قانون الإطار الخاص بالتربية والتكوين، واستصغرتم كل شيء هام فيه، وطوقتموه بحسابات واهية تزيد في تعميق الأزمة بدل الاجتهاد في حلها، وخلقتم التفرقة في صفوف أغلبيتكم الحكومية، لتمتد إلى المجتمع المغربي برمته، وأنتم تصادقون على التعديلات وتتراجعون عنها تارة وتهددون بالاستقالة تارة أخرى، طوقتم كل ما هو جميل في قانون الإطار لأشياء تافهة.

فعن أي انسجام حكومي تتحدثون السيد الرئيس؟ والخلافات بادية للعيان، وكما يقول الشاعر العربي:

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل.

نعم، لا يمكننا الاقتناع بخطابكم حين ترددون «الانسجام الحكومي هو سر النجاح»، ونحن لم نرومتيقنين أن قائل هاذ الكلام لا يصدقه أصلا، حيث أنه لا نجاح موجود ولا انسجام حكومي موجود.

كيف نصدق خطابكم اليوم السيد الرئيس في ظل الإضرابات والاعتصامات اليومية في الشوارع المغربية بسبب ضعف حصيلتكم، احتجاجات غير مسبوقة لفئات واسعة من المجتمع، وفي مختلف ربوع المملكة: المعطلين، الأطباء، الصناع التقليدين، الطلبة، المكفوفين، رجال التعليم الذين فرض عليهم التعاقد، أصحاب الزنزانة 9، أصحاب النظامين، لم يبق إلا أن نجد حتى أطفالنا معتصمين داخل المنازل، يحتجون بسبب نقص المدارس وضعف القدرة الشرائية.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛ هذه هي الحصيلة الحقيقية، وهذا واقعنا، لكن حكومتكم غير مبالية بما يقع وهي تحدثنا عن إنجازات وهمية كمن يثق في السراب.

السيد الرئيس:

سيسجل التاريخ أن حكومتكم قد نجحت فعلا في تقسيم الأغلبية الحكومية وتقسيم الشعب المغربي وخلقت الحقد والكراهية في صفوفه بسياساتكم الانتقائية، كيف تردون عن التعيين في المناصب السامية والعليا، والذي ينحصر عن المنتمين لحزبكم على وجه الخصوص، بعدما أزحتم العديد من الأطر الإدارية المشهود لها بالكفاءة وعوضتموها بالموالين لحزبكم؟

إنه استغلال بشع باسم الشرعية للروح ومقاصد القانون التنظيمي وانتصار لمنطق الغنيمة والوزيعة بين أحزاب الحكومة، همت حوالي 1050 منصب، إضافة إلى مئات من مناصب المسؤولية كرؤساء المصالح ورؤساء الأقسام، أما المباريات لازالت تشتم منها الرائحة الحزبية الضيقة والمحسوبية، بينما يبقى باقي أبناء الشعب في حسرة وتذمر.

السيد الرئيس:

عليكم أن تقروا بأنكم فشلتم فشلا ذريعا في تدبير الشأن الحكومي، وعليكم أن لا تستشهدوا بمشاريع لا دخل لحكومتكم فيها بقدر ما أنها مشاريع ملكية كبرى جعلت الشعب المغربي يلتف حولها بإكبار وتقدير ولا داعي لذكرها.

السيد الرئيس؛

ومن باب التذكير لقد سبق للفريق الاستقلالي أن تقدم بعدة مذكرات، مذكرات تقترح حلولا وبدائل عملية وعلمية لتجويد الأداء الحكومي والتخفيف من معاناة المواطنين، غير أن أنانيتكم حالت دون ذلك، فالعناية بالشريط الحدودي وجهة الشرق والمناطق الجبلية، قانون المالية التعديلي لمواجهة الغلاء وحماية القدرة الشرائية، طالبنا الحكومة بالإنصات إلى الشعب وإلى الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والتجاوب مع مطالبهم، فبعد عسر عسير جاء الحوار الاجتماعي كالمثل العربي القائل: «تمخض الجبل فولد فأرا».

نهنا من قتل الطبقة المتوسطة بتوفير الخدمات الاجتماعية اللازمة، لكن حكومتكم مصرة بغرابة وبأنانية مفرطة على عدم التفاعل والتجاوب مع مبادرة حزب الاستقلال أمام اندهاش الجميع.

نعم هذا هو حزب الاستقلال، بمعارضته الوطنية الاستقلالية، ساهم في إغناء النقاش وإعطاء البدائل والاقتراحات كلما تعلق الأمر بخدمة الوطن والمواطنين، غير أنه يصطدم بحكومة صماء بكماء غير مبالية وغير منسجمة ولا تستقر على حال.

السيد الرئيس؛

نتمنى أن لا يقلقكم رأينا النابع من صوت الشعب ومن معاناته. واسمحوا لي السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أستفسركم وأن أثير انتباهكم هنا لأنتظر ردكم، هل جعلتم الصحون محورا أساسيا في حصيلتكم؟ وهل هو مهم جدا، الصحون؟ وهل هو مهم جدا الخوض في تدافع ديمقراطي داخل حزب عريق يعتمد على الحوار والاختلاف في تنظيمه وتنظيماته بعيدا عن علاقة الشيخ والمريد وبعيدا عن كل الإرادات غير الوطنية التي تبحث عن منافذ للتحكم في القرار الحزبي والديني والوطني؟

إننا في حزب الاستقلال نملك من المعطيات ونملك من الجرأة والبلاغة والفصاحة ما يمكننا من الرد على تصريحاتكم وتلميحاتكم، لكننا واحتراما للمواطنين الذين يتابعوننا اللحظة، واحتراما لهذه المؤسسة الدستورية سوف لا نرد وننزل إلى ما وصلتم إليه.

«واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب»، صدق الله العظيم.

وقبل أن أنهي كلمتي لأعطي الشق الثاني في تدخل الفريق للأخ العزيز الدكتور فؤاد قديري لابد لي أن أنوه بالمجهودات التي بذلها الممثل الأممي هورست كولر، وهو يؤدي مهامه باحترافية، كما لا بد أن ننوه بالدبلوماسية المغربية التي بوأت المنتخب بالمناطق الصحراوية للجلوس في المائدة المستديرة الأولى والثانية بجنيف، وهو انتصار للسياسة الملكية الرائدة وانتصار للقضية الوطنية التي لا نقبل بديلا عن السياسة التي أقرها الشعب المغربي، ألا وهي الحكم الذاتي.

وهي مناسبة أيضا لأحيي جنود قواتنا المسلحة الملكية بجميع أصنافها وشتى فئاتها تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

السيد رئيس الحكومة:

أتمنى ألا نقلقكم لأنكم تتفاعلون كثيرا مع المعارضة، واعلموا أن حكومة قوية تقابلها معارضة قوية.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

المستشار السيد فؤاد قديري
عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

بسم الله الرحمن الرحيم.

على الله توكلنا.

«ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين»، صدق الله العظيم.

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لقد زين لكم السيد رئيس الحكومة المحترم - زين لكم- شيطان السياسة سوء عملكم، فعوض أن تقدموا حصيلة مرحلية دقيقة تحدث بالذي أنجزوتقربالذي تعثروالذي استعصى والذي استحال، لجأتم إلى حالة ذهنية عبرت عن نفسها بأنانية كبيرة وبلؤم أكبر في التعاطي مع الأرقام.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لم تحابوا من الأرقام إلا ما غذى طرحكم وخدم توجهكم، أما الباقي فتجاهلتموه بشكل قاطع، بمعنى و»بالعربية تاعرابت» أنكم لم تستدلوا من أرقام 2016-2017-2018 إلا ما يتماشى مع توجهاتكم ويخدم موقفكم، علما بأنها أرقام غير دالة، أرقام قليلة، ولن تسعفكم في تعبئة الفعل المادي الملموس لا داخل البرلمان ولا خارج البرلمان.

إذن استعرضتم مجموعة من الأنشطة الحكومية ومجموعة من الأرقام ومجموعة من الإحصائيات والتي حملت بين ثناياها الحقيقة ونقيض الحقيقة. من جهة تبجحتم بالإنجازات التاريخية غير المسبوقة، وجادلتم في الأرقام وبالأرقام من غير علم ولا هدى.

ومن جهة أخرى تحاذقتم في تبرير الفشل التاريخي الذريع في معالجة عدد من الملفات الكبرى، الملفات المحمومة المطروحة على طاولتكم اليوم.

السيد الرئيس؛

هذا ليس كلامي، هذا ما قلتموه، قد قلتم ملء فمكم لن تستطيع هذه الحكومة ولا حتى الحكومات التي ستأتي بعدها تحقيق الإصلاح المنشود، وهذا الإقرار وحده كان كافيا لإحباط المغاربة،

ضيع ما تبقى من الأمل في قلوبهم، وهذا الإقرار والاعتراف لوحده كان كافيا لتقديم استقالتكم، دون التفكير في العودة.

السيد رئيس الحكومة المحترم، تقدمون استقالتكم لرئيس الدولة الذي هو صاحب الجلالة نصره الله، ليأتي من بعدكم من يتدبر أمرنا ويتحمل مسؤوليتنا، ممن باركه الشعب وجلالة الملك، رجال نثق في صدقهم وفي قدرتهم على خلق الشيء من لا شيء وقدرتهم على تحريك المياه الراكدة التي أسنت وأزكمت رائحته الأنوف.

السيد رئيس الحكومة؛

لم تكفكم سياستكم القمعية في مواجهة المتظاهرين المحتجين المسالمين خارج البرلمان، حتى قررتم نقل واعتماد نفس السياسة المفلسة والبئيسة داخل البرلمان، ولكن هذه المرة مباشرة في مواجهة البرلمانيين ومواجهة الفرق النيابية ومواجهة الأحزاب الوطنية، تحاولون مصادرة حقنا في الكلام ومصادرة حقنا في التعبير بالطريقة التي نراها مناسبة، دفاعا عن المستضعفين والفقراء في هذه الأمة وانتقادا لأرقام ومعطيات وإحصاءات ترونها حصيلة ونراها سرابا يحسبه الظمآن ماء. هذا هو الواقع السيد رئيس الحكومة.

أنا من البرلمانيين اللذين يعتبرون الحكومة شريك، نعم شريك نعتز بشراكته، ونحمل له قدرا كبيرا من الاعتزاز والتقدير والاحترام، لكن داخل هذه القبة الحكومة ضيف ورئيس الحكومة ضيف عزيز كريم، لكن عليه أن يحرص أن لا يكون ضيفا ثقيلا، يسيء إلى من أكرمه بالتوقير ومن اعتمد في تعامله معه بمنطق التعاون ومنطق الأيادي الممدودة السيد رئيس الحكومة.

سأتوجه إليكم مباشرة، الدكتور سعد الدين العثماني اختلطت عليه القبعات وتشابه عليه البقر السيد رئيس الحكومة، نعم أسأتم التقدير وغركم من أشار عليكم بالإساءة إلى حزب الاستقلال.

أوَ ظننتم أنكم بالإساءة لحزب الاستقلال ستغطون عجزكم عن تقديم حصيلة مشرفة؟

أوَ ظننتم أنكم بالإساءة لحزب الاستقلال يمكن أن تحولوا الأرقام الجوفاء والمعطيات المفتقدة لكل شخصية وروح إلى حقائق مطلقة يمكن أن يتقبلها المغاربة بقبول حسن؟

هل أنتم واعون بما أقدمتم عليه «أم على قلوب أقفالها» كما جاء في الآية الكريمة.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لم تعاملنا باحترام ولم تخاطبونا برقي في الجلسة الأخيرة لمجلس النواب، ولكن رغم ذلك لن نعاملك بمثل ما عاملتنا به. لماذا؟ لأنك لست قدوة لنا ولا يمكن أن تكون قدوة لنا.

نحن لن ننبش في ماضي ولا حاضر الأحزاب، لن نعمد إلى كشف عورة الأحزاب، ولن نعمد إلى فضح ما ستره الله، سنرد عليكم وعلى إساءتكم إلينا اللي اعتبرناها تكملة وامتداد لتصريحكم ولخطابكم، نعم سنرد عليكم، وقد تداولنا هذا الأمر في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، وقدّرنا أنك لم تجد بما تجيبنا -السيد رئيس الحكومة- فالتجأت إلى السب والقذف، لكن لا يهم، والحمد لله على نعمة حزب الاستقلال الذي تجدونه لحل المشاكل.

سنرد عليكم اليوم بأرقام ستنطق حقا بإذن الله تعالى وستكون عليكم حجة - نعم - أمام المغاربة الذين حاولتم ما أمكن حاولتم جاهدين أن تقنعوهم بأشياء غير صحيحة وغير واقعية على الإطلاق.

وقبل الدخول في التفاصيل وبما أن أخي ورئيسي العزيز طرح مشكل «حرب الصحون» اللي أثرتموها السيد رئيس الحكومة، وأنا ملزم بمقاربتها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحتى أخلاقيا، «حرب الصحون» هذه التي تتحدثون عنها والتي عرفها مؤتمرنا الوطني العام الوطني الأخير والتي أفردتم لها مساحة معتبرة من زمنكم ومن تفكيركم، هذه «الحرب» احتويناها في بدايتها ولم تدم لأكثر من نصف ساعة، ولم تخلف لنا ضحايا في الأرواح ولا في الأخلاق ولا حتى في وحدة الصف.

خسائرها المادية حصرناها ليلتها في 4000 ولا 5000 درهم مغربي، أي ما يعادل ثمن 20 ولا 30 صحن من الصنف الجيد حسب تسعيرة «درب عمر»، عكس الحرب الضروس والطاحنة التي تدور رحاها يوميا بين مكونات أغلبيتكم الحكومية، والتي فاقت خسائرها كل تصور.

نعم، غد مظلم، ملايير الدراهم مطلوب من المغاربة اليوم تأديتها نيابة عنكم وسدادا عن أخطائكم وعن هفواتكم، أعطاب تفاقمت وتراكمت، احتقان ملتهب وقوده الحرمان والإقصاء، التهميش السيد رئيس الحكومة، احتجاجات وحركات احتجاجية مستمرة في الزمن والمكان لا تنقطع ليل نهار، وقد تكلم على الشرائح المعنية بهذه الاحتجاجات السيد «اللبار عبد السلام».

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

اليوم سنعود بالنقاش إلى إطاره الطبيعي سياقا ومتنا، نعم، وسنبدأ بابتسامتك السيد رئيس الحكومة، التي نراها الآن مرسومة على محياكم، والتي لم تفارق هذا المحيى طوال ساعات عرضكم في مجلس النواب، هل تظنون أن هذه الابتسامة وحدها كافية لتبعث الأمن في نفوس المغاربة وتجعلهم يثقون في كلامكم؟

ثقوا بي، السيد رئيس الحكومة، الابتسامة لن تبدد دياجير اليأس وسواد الوجوه المربدة للمغاربة.

ثق بي، السيد الرئيس، لن تلهب حماس الشعب المغربي لكي يركب قواه وكي يبتدع قدرا جديدا ينتفض ويتمرد على ما فرضتموه عليه من واقع.

هذه الابتسامة وهذه القفشات وحتى الروح المرحة لرئيس الحكومة لن تسعفكم ولن تغني عن إرادة الفعل التي تنقصكم ولن تعوض وضوح الوعي البعيد عن إدراككم السيد رئيس الحكومة، وأنا

أقسم لكم بأغلظ الأيمان في هاذ النهار الكبير عند الله سبحانه وتعالى والله وبالله لن يركب الأمل إرداة هذه الأمة ولو ابتسمتم لهم طيلة أيام الأسبوع وطيلة أيام الشهر وطيلة أيام السنة. المغاربة محتاجين اليوم لرجة قوية، يحتاجون إلى نفس إصلاحي طويل، إلى تحول إصلاحي حقيقي مثمر يلمسون نتائجه في كل مناحي الحياة.

والتعليم، صحيح التعليم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عانق الرقم 50 مليار كميزانية، ولكن ماذا يعني هذا الرقم؟ أو ماذا يمثل هذا الرقم مقارنة مع الميزانية العامة للدولة؟ وماذا يمثل بالنسبة للناتج الداخلي الخام؟ ميزانية هذا القطاع الحساس والكبير والذي ينبني عليه حاضر ومستقبل البلاد لم تتعدى 4.2% من الناتج الداخلي الخام مع احتساب التكوين المهني مقارنة ب 5.4% التي سجلتها حكومة جلالة الملك التي قادها حزب الاستقلال، 5.4 دون احتساب التكوين المهني.

في كل يوم نسمع عن التعليم وأهمية التعليم وإصلاح التعليم، عن أي تعليم تتحدثون وجيوش المعطلين من حاملي الشواهد يجوبون الشوارع بالليل وبالنهار؟ هم اليوم قاب قوس أو أدنى من الانهيار أو الانفجار، وفي كلتا الحالتين هذا فيه خطر على البلاد، ينضافون كمعطلين جدد إلى 2.700.000 شاب وشابة في سن الحلم تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة، لم يدرسوا ولم يتلقوا أي تكوين، ولا يشتغلون، «براميل بارود حقيقية وأحزمة ناسفة» تجوب الشوارع كما قلت، نسبة الهدر المدرسي تجاوز 400.000 حالة سنويا، وكذلك معدل التكرار السنوي 760.000 حالة سنويا.

الأمية وباء سكن القلوب والعقول وشمل السواد الأعظم من المغاربة.

متوسط عدد سنوات الدراسة لم يتجاوز في بلادنا 4،4 في حين أن المتوسط العالمي فاق اليوم 7،7.

بالنسبة للجامعة، لازالت قابعة منذ سنين في مستويات متدنية في مختلف التصنيفات الدولية.

اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم، التخبط في المناهج وفي البرامج أفقد العملية التربوية والتعليمية معناها وأفقدها هويتها وهويتها وهويتها، اليوم اختلقتم وافتعلتم شرخا صادما بين لغات الدولة الرسمية وبين اللغات الأجنبية.

لنتحدث عن الصحة، السيد رئيس الحكومة المحترم، يصعب اختزال آلام ومعاناة المغاربة في عبارة، ولكن لو أتيح لي ذلك لقلت بأن ملك الموت هو سيد الموقف، هو أنشط منكم وأنشط من حكومتكم وأخفها حركة، الآلاف والمئات اليوم يموتون بدون ذنب وبدون خيار أم أنه ذنبكم وخياركم؟ يطلبون السرير في المستشفى فلا يجيدونه، يطلبون الدواء فلا يجيدونه، يطلبون الرعاية فلا يجيدون إلا الإهمال والتعامل الحاط من الكرامة السيد رئيس الحكومة المحترم.

فلنتحدث عن التشغيل، أين نحن من وعودكم بتخفيض معدل البطالة إلى 8.5%، دعوني أتحدث إليكم بكل صدق وبعيدا عن أية خلفية يمكن أن تحرك لساني: لقد أخلفتم موعدكم مع الله سبحانه وتعالى ومع جلالة الملك نصره الله وأيده ومع الشعب المغربي الله يصبرو والله يقويه ومع التاريخ الذي لا يرحم.

معدل البطالة على المستوى الوطني كما جاء على لسان زميلي في فريق الأصالة والمعاصرة تجاوز 10% وسجل أكثر من 14.5% في العالم الحضري.

أما البطالة في صفوف حاملي الشواهد دائما داخل المجال الحضري فحدّث ولا حرج، 40% وأكثر من 40% نسبة كارثية بكل المقاييس. لا يمكن التحدث عن التشغيل والبطالة وارتباطها بمستوى المعيشة والوضعية المالية للأسر، دون الاستدلال بمؤشرين على الأقل على درجة كبيرة من الأهمية، هو مؤشر الثقة كما سبق وأن قال الإخوان أنه انخفض ب 10 نقط، نعم نحا منحى تنازليا خطيرا وملفتا للنظر.

كذلك استهلاك الأسر الذي تراجع بشكل ملفت للنظر، وهذا طبيعي لكون قدرتها الشرائية ضعيفة وتعاني قلة ما باليد، وهذا يتضح بجلاء من خلال تقلص المداخيل المستخلصة من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) التي تقلصت ب 12%.

اليوم حلم «1200 مليون» منصب شغل، السيد رئيس الحكومة، حلم صعب المنال، خصوصا في ظل عجزكم عن إبداع نموذج تنموي وطني يؤطر الاقتصاد الوطني، قادر على خلق ما يكفي من الثروة ومن مناصب الشغل، إذن هذا الحلم لن يتحقق إلا في مكاتبكم وفي أوراقكم وبين شعاراتكم. وهذا هو الواقع، وإن كنتم تريدون أن تغطوا في النوم فلكم ذلك، واستمرو في حلمكم السيد رئيس الحكومة المحترم.

مؤشر آخر مرتبط بالمرأة، وأنا لا أثيره هنا ابتغاء وجه المرأة المغربية ولا مجاملة لها، المرأة التي تستحق كل التنويه والتقدير على صبرها وتحملها وجلدها، هاذ المؤشر الدال مرتبط بمشاركة المرأة في سوق الشغل، وهي نسبة لا تتجاوز 25%، علما بأن كل الدراسات اليوم تجمع على أنه لو استطعنا تجاوز هذه النسبة لاستطعنا أن نرفع من نصيب الفرد من الدخل بمقدار النصف.

العالم القروي، السيد رئيس الحكومة المحترم، هذا العالم المغمور الذي رفضتم أن تنفضوا عنه غبار الإهمال، اليوم ساكنة العالم القروي تشكل الأغلبية المطلقة من فقراء هذه البلاد ومن أميها، جلهم مقصي من الولوج إلى الخدمات الأساسية والمرافق العمومية والرعاية الإجتماعية، أغلب ساكنة العالم القروي معزولة تعاني الهشاشة، تعاني ضيق ذات اليد، خصوصا في السنوات العجاف، في السنوات حيث الجذب والجفاف كالسنة التي نعيشها اليوم.

ما الذي قمتم به السيد رئيس الحكومة بالمقابل؟ فتحتم باب استيراد القمح ولم تتقوا وجه الله في الفلاح الوطني؟ لم تفكروا في حماية هذا الفلاح الصغير والمتوسط، الذي حتى في سنوات الرخاء والخير والمواسم الممطرة يبيع أو يضطر لبيع محصوله، محصول الفلاح الذي يعني مجهوده، عرقه، صحته ووقته، يضطر لبيعه بسومة أدنى من السومة المرجعية التي تحددونها كحكومة، لماذا؟ لأنه ضحية لعبة قذرة أبطالها الوسطاء والسماسرة ومصاصي دماء البشر، لأنه مازال وسيظل رهينة أو لقمة سائغة بين فكي التجار وأصحاب المطاحن.

اليوم بهذا الحياد السلبي، السيد رئيس الحكومة المحترم، تبينون بأن حسكم الاجتماعي عال وعال جدا، لكن ليس بالفقراء والمستضعفين والمهمشين، ولكن بالفئات الميسورة التي تنعم في رغد العيش، هذا اختياركم، فهنيئا لكم بهذا الاختيار.

بالنسبة للسكن، السيد رئيس الحكومة المحترم، الحكومة مطالبة بتوفير سكن لائق بثمن معقول، بمواصفات الجودة المطلوبة، مطلوب منكم التدخل اليوم لمواكبة هذا القطاع لأنه من أهم محركات الاقتصاد الوطني، مطلوب منكم التدخل لتجفيف ينابيع الأزمة بين المتدخلين الفاعلين المنعشين والمستفيد أي المقتني، لماذا؟ لأنه كما قلت الدينامو ومحرك الاقتصاد الوطني، اليوم المعاملات العقارية تقلصت وتراجعت، وهذا يتبين كذلك من تقلص مداخيل التسجيل والتنبر، كل ذلك أمام طفرة نوعية تعرفها الاستثمارات الخارجية للمغاربة، التي انتقلت ب 48% من 2016 ل 2019، (48%)، هذا دليل آخر، دليل ساطع وبرهان على أنهم لا يثقون فيكم وليسوا راضين عن سياستكم ويختارون الخارج كوجهة تنموية استثمارية مغرية وجذابة.

لابد أن أتكلم ولو قليلا على المؤشرات الماكرو اقتصادية التي تدعون بأنكم حريصين عليها وتعضون عليها بالنواجذ. نبدأ بالنمو لارتباطه الوثيق، بطبيعة الحال، بالتشغيل وبالسلم الاجتماعي، ما تحقق بين 2016 و2019: 7،2%. ما سيتحقق وما هو مرتقب. وأكيد أنه ما سيتحقق، ليس رجما بالغيب ولكن تأسيسا على قراءة موضوعية تخرج من محبرة الواقع المرتقب بإذن الله تعالى: 2.9%، وهي نسبة بعيدة كل البعد عن طموحكم الحكومي وبعيدة كل البعد عما التزمتم به في إطار برنامجكم الحكومي. قلتم أنكم ستحققون نسبة نمو محصورة بين 4.5% و5.5%، وكجواب على هذه النقطة سأستعين بقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون».

المديونية تجاوزت كل سقف مسموح به ومقبول اقتصاديا، المديونية العامة تلتهم اليوم أكثر من 91% من الثروة القومية التي تخلقها بلدنا على مدار سنة كاملة، تحديدا المديونية العامة تجاوزت 91.2% من الناتج الداخلي الخام، هذا ليس تقديري الشخصي ليس كلامي، ليس افتراء أو ادعاء، هذا كلام القائم على تدبير شؤون المحاكم المالية السيد إدريس جطو.

والغريب في الأمر والذي يدعو للحيرة، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما ضاع قد ضاع صحيح، ولكن ما يحير هو أنكم لا زلتم تستمرون في الحديث عن هذه الأرقام المزعجة دون أن يهتز لكم جفن، تتكلمون عن تفاقم المديونية العامة ومديونية الخزينة وكأن الأمر عادي لا يشكل أدنى خطر لا على الاقتصاد الوطني ولا على سيادة واستقلالية القرار الاقتصادي الوطني.

بخصوص الاستثمارات الخارجية، على عكس ما تقولون، السيد الرئيس الحكومة، وعكس ما تصرحون، انخفضت ب 47% خلال الأشهر الأولى من هذه السنة، وحتى النسبة المسجلة سنة 2018

فهي نسبة غير حقيقية وغير واقعية، حتى لا أقول كلاما مغشوشا السيد رئيس الحكومة، لأنها مرتبطة بعملية تفويت شركة التأمينات (SAHAM) وب»صحة مواليها».

بالنسبة لقروض الاستثمار، فقروض الاستثمار لم تتعد 2% عكس 10% و12% التي كانت كتحقق منذ 8، 9 و10 سنوات. 2% بما فيها القروض الممنوحة في إطار استرداد الضريبة على القيمة المضافة أو ما يعرف بالمصدم (Le Butoir)، وإذا أمعنا القراءة في نسبة 2%، السيد رئيس الحكومة، نجد أنه ليس هناك استثمار ولا حتى نية استثمار لأن 2% تشكل بالكاد نسبة التضخم التي صرحتم بها كحكومة.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

هذه حقيقة إنجازاتكم، «هاذ الشي اللي عطا الله»، أما ما تحاولون انتزاعه من غيركم ونسبته إليكم فهي إنجازات حكومية ومشاريع ملكية ناجحة تخطت لحظة الصفر من زمن الانتقال، «هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه» صدق الله العظيم.

أرونا ماذا عملت أيديكم وسواعدكم وعقولكم، السيد رئيس الحكومة، أما ما دون ذلك فلا فضل لكم فيه على الإطلاق.

حكومة ينقصها الانسجام والتناغم والتكامل، السيد رئيس الحكومة المحترم.

حكومة لم تتفق مكوناتها على ملامح ومفردات وثيقتها المشتركة، أقصد ميثاق الأغلبية، إلا بعد انقضاء سنة كاملة عن توليها المسؤولية، مشغولة بالهوس، بهوس التدافع وبهاجس الانتخابات، تفكرون في الانتخابات المقبلة ولا تفكرون في الأجيال المقبلة السيد رئيس الحكومة المحترم.

خرجات وتصريحات يومية متناقضة تعمق أزمة البلاد وتدفع بها إلى التجدر في تربة عميقة، وزراء يخرجون للاحتجاج واحتجوا حتى جف اللسان في الحلق، السيد رئيس الحكومة، احتجوا علما بأنه ما ينبغي أن يتردد في الشوارع هو صدى إنجازات الحكومة وليس صدى أصوات الوزراء.

السيد رئيس الحكومة؛

هذا رمضان ومادام الدين النصيحة اسمحوا لي وأنا أصغر منكم أنصحكم وأنصح الوزراء. إعملوا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم كما جاء في الحديث الشريف، وهو بالمناسبة حديث صحيح: «ابتغوا الحوائج بعزة الأنفس فإن الأمور تجري بالمقادير». صدق رسول الله الكريم.

السيد رئيس المجلس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

أتمنى أن نكون مرآة عاكسة لدواخلكم ومرآة عاكسة لما تجدون حرجا عظيما في الإفصاح عنه والبوح به أمام المغاربة، إذا لم تقتنعوا، السيد رئيس الحكومة، بكلامنا وهو كلام منطقي ومؤسس على واقع ويمتح إلى الواقع، أنا أدعوكم إلى مناظرة علنية شريطة أن يوافق أميننا العام الأخ الدكتور نزار بركة، ونترك لكم حرية اختيار المواضيع التي تتقنونها وحرية اختيار الملفات التي تحيطون بعناصرها السيد رئيس الحكومة، فقط للمزيد من المكاشفة والمزيد من التصارح بالحقائق أمام المغاربة، ويمكن أن نقارع الحجة بالحجة ويمكن حتى أن نتراشق بالصحون: صحون العلم والفكر والوطنية وعشق هذا البلد، لا صحون الخزف وصحون الطين، والصحون التي اتهمتنا بها السيد رئيس الحكومة. الأساسي هو أن نكون أمام المغاربة، لأقول لكم مرة أخرى «الله يهديك عليهم».

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة
فريق العدالة والتنمية

المستشار السيد نبيل شيخي
رئيس فريق العدالة والتنمية

شكرا السيد الرئيس؛

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني، في هذه الأيام المباركة من هذا الشهر الفضيل، أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، لمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، وهي فرصة للتأكيد أننا أمام لحظة دستورية هامة، تأتي تطبيقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، والتي تهدف بالأساس إلى تمكين البرلمان بصفته التمثيلية للأمة من الاطلاع على مدى التقدم الحاصل في تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي، باعتباره وثيقة تعاقدية بين المؤسسة البرلمانية والحكومة التي نالت على أساسه التنصيب البرلماني.

وهي مناسبة أيضا لنهنئكم، ومن خلالكم أعضاء حكومتكم، على هذه الحصيلة المشرفة، وعلى وفائكم لمضامين البرنامج الحكومي كوثيقة مؤطرة لعملكم.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

هي فرصة اليوم لنذكر بأن حكومتكم جاءت على إثر مخاض عسير ومكلف للبلاد، بسبب ما اصطلح عليه ب «مرحلة البلوكاج»، التي امتدت لستة أشهر، حيث حاول البعض الالتفاف على نتائج الانتخابات التشريعية ل07 أكتوبر 2016، وهي الاستحقاقات التي قال فيها الشعب كلمته بخصوص حصيلة الحكومة السابقة التي كان يرأسها الأستاذ عبد الإله ابن كيران، بتمكينه لحزب العدالة والتنمية من المرتبة الأولى، وهو ما أهله دستوريا لقيادة الحكومة للمرة الثانية.

وعلى الرغم من محاولات البعض الدعوة إلى تجاوز منطوق الفصل 47 من الدستور، بعد إفشال تشكيل الحكومة، فقد أبت حكمة جلالة الملك إلا التأويل الديمقراطي لهذا الفصل، عبر اعتماد المنهجية الديمقراطية، بتعيينكم لتشكيل الحكومة خلفا للأمين العام السابق لحزبكم، باعتباركم الرجل الثاني في الحزب، حيث كنتم تشغلون منصب رئيس مجلسه الوطني.

ورغم نجاحكم في تشكيل الحكومة، والحصول على الثقة البرلمانية بتاريخ 26 أبريل 2017، إلا أن حكومتكم ظلت تحت قصف قوى التبخيس والتيئيس، التي حاولت استغلال الاحتجاجات الاجتماعية التي اندلعت ببعض الأقاليم، بالحسيمة وزاكورة وجرادة، التي انتفضت ضد التهميش نتيجة الخصاص وضعف العدالة المجالية المتراكمان لعقود من الزمن، ونتيجة للوهم الذي سوق لساكنة بعض من هذه المناطق، من طرف بعض الجهات، خلال استحقاقات انتخابية سابقة. وهو ما أفضى إلى محاكمات، كنا ولازلنا نعتقد أن أحكامها كانت قاسية ومؤلمة، ويحدونا أمل كبير في مبادرة شاملة للطي النهائي لها، خصوصا بعد العفو الملكي الذي صدر لفائدة بعض من الشباب المحكومين في إطار هذه الأحداث.

كما حاولت هذه القوى الركوب على بعض الاحتجاجات الفئوية، واستغلال الحملة الشعبية لمقاطعة بعض العلامات التجارية التي انطلقت من منصات شبكات التواصل الاجتماعي، كل هذا من أجل إرباككم عن تحقيق الأهداف المسطرة في برنامجكم، والتشكيك في مصداقية المؤسسات الدستورية للبلاد من حكومة وبرلمان، ومؤسسات الوساطة من أحزاب ونقابات.

وبالقدر الذي استهجنا هذه المحاولات البئيسة، للركوب على هذه الأحداث، لحسابات سياسوية صرفة، بقدر ما دعونا إلى الحرص على الفهم العميق للأسباب التي أدت إلى هذه الاحتجاجات، والتعبيرات المجتمعية والشبابية الجديدة، من أجل تقديم الأجوبة المناسبة والحقيقية عليها.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

بناء على ما سبق، فإننا نقدر الظروف الخاصة التي تشكلت فيها حكومتكم، ونقدر الصعوبات السياسية التي أحاطت بتركيبتها، ونتفهم الإكراهات المؤسساتية التي مررتم بها قبل تشكيلها، كما نقدر حجم الدعاية المضادة والقصف الإعلامي المتحيز الذي تغذيه كمية هائلة من الأخبار الكاذبة والافتراءات اليومية والمحاولات الحثيثة لتضليل الرأي العام وتأليبه ضد أي خطوة إصلاحية تعتزمون إطلاقها.

نحن نقدر الظروف العامة الصعبة التي تشتغل في ظلها هذه الحكومة، ولذلك لا يسعنا إلا أن نهنئكم على الروح التوافقية التي تديرون بها هذه المرحلة، كما نهنئكم على حجم الإنجازات المعتبرة التي تعبر عنها الأرقام الملموسة للعديد من البرامج الاجتماعية المختلفة.

ورغم هذا السياق الصعب، وعلى الرغم من بعض أوجه القصور، التي لا يمكن لعاقل نفيها، استطاعت بلادنا، والحمد لله، البصم خارجيا وداخليا على إنجازات دالة، نذكر منها على سبيل المثال:

- القرار الأخير لمجلس الأمن بخصوص قضيتنا الوطنية، قضية الصحراء المغربية، حيث جاء القرار الذي صدر يوم 30 أبريل الأخير، معززا للطرح المغربي، الطرح الذي شهد له المنتظم الدولي باعتباره طرحا سياسيا واقعيا، حيث أكد القرار أن الحل يجب أن يكون «سياسيا وواقعيا وبراغماتيا ومستداما، وقائما على التوافق».

وبهذه المناسبة نؤكد انخراطنا الشامل، ومهما كانت الظروف، إلى جانب كافة القوى الحية لبلادنا، للدفاع عن ثوابتنا الوطنية وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية العادلة، كما نرفع تحية إكبار وإجلال لأفراد قواتنا المسلحة الملكية والقوات المساعدة وقوات الأمن الساهرين على أمن واستقرار هذا الوطن؛

- الحدث الثاني، السيد رئيس الحكومة، هو توقيع المغرب لاتفاقيتين مع الاتحاد الأوروبي، هما اتفاقية الصيد البحري والاتفاق الفلاحي، اللتان صادق عليهما البرلمان الأوروبي وهما الاتفاقيتان اللتان تحترمان سيادة المغرب على كامل ترابه ودون تمييز بين أقاليمه الشمالية والجنوبية. وهو الانتصار الذي تم بفضل جهود مختلف الفاعلين الحكوميين إلى جانب الدبلوماسية الموازية البرلمانية، وهي فرصة للتنويه بالعمل الدبلوماسي الموازي الذي يقوم به البرلمانيون في مختلف الشعب الدبلوماسية، كان آخرها مواكبة التصويت الإيجابي وبالإجماع للجنة الدائمة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا على تقرير تقييم الشراكة من أجل الديمقراطية مع البرلمان المغربي؛

- الحدث الثالث، السيد رئيس الحكومة، هو اتفاق الحوار الاجتماعي بين الحكومة والفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، ومن ضمنهم شريكنا في الفريق: الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، يوم 25 أبريل 2019، يمتد لثلاث سنوات وهو الاتفاق الذي نعتبره تاريخيا، خصوصا وأن آخر اتفاق للحوار الاجتماعي كان بتاريخ 26 أبريل 2011، بعدما تم إفشال اتفاق 2016 مع رئيس الحكومة السابق الأستاذ عبد الإله ابن كيران، لأسباب سياسوية جد ضيقة، مما حرم الشغيلة المغربية من مكاسب كانت ستستفيد منها منذ ذلك التاريخ.

ومن شأن هذا الاتفاق أن يسهم في إرساء قواعد السلم الاجتماعي وترسيخ وتعزيز الثقة بين الإدارة ومختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين وخلق أجواء التفاهم، وتوفير شروط الاستقرار الاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

باستحضار هذا السياق وبالاطلاع على ما حققتموه من منجزات، لا يسعنا إلا أن نصف

حكومتكم ب: حكومة الصمود وسط الإعصار، الإعصار الذي قاومتموه بالصبر والتؤدة وتحمل الضربات والإنجاز الهادئ، ولذلك نعتبر أن محطة مناقشة حصيلتكم المرحلية، محطة مفصلية في عمر حكومتكم، باعتبار الإنجازات المعززة بالأرقام والمؤشرات الناطقة التي أدليتم بها.

وللمشككين والمبخسين نورد نزرا يسيرا مما تم تحقيقه على سبيل المثال لا الحصر:

أولا، تحقيق تقدم ملموس في مؤشر إدراك الفساد ب 17 درجة خلال سنتين متتابعتين؛

ثانيا، تقدم مطرد في تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال من الرتبة 75 سنة 2016 إلى الرتبة 60 سنة 2019؛

ثالثا، الارتفاع الملحوظ والمحمود في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب 55% بين سنتي 2016 و2018 لتبلغ ما مجموعه 32.8 مليار درهم؛

رابعا، تحقيق نسبة 81% من الأهداف المتوخاة على مستوى التشغيل في مخطط التسريع الصناعي في أفق 2020، من خلال إحداث أزيد من 400.000 منصب شغل في القطاع الصناعي؛

خامسا، تعزيز مجهود التشغيل بالقطاع العمومي، من خلال تشغيل حوالي 140.000 خلال الولاية الحكومية الحالية؛

سادسا، تصدر بلادنا للمرتبة الأولى إفريقيا في إنتاج السيارات، مع تحقيق نسبة إدماج تقدر ب 50.5%، ونفس الرتبة في جودة البنيات التحتية السككية؛

سابعا، احتلال المغرب للمركز الأول إفريقياً والثاني عربياً في مؤشر الربط البحري المنتظم لسنة 2018.

إنها، السيد رئيس الحكومة، بعض من المؤشرات الرقمية الدالة على مجهود الحكومة في القيام بمهامها والوفاء بالتزاماتها.

إنها مؤشرات ومنجزات لا تخطئها النظرة الوطنية العادلة والتقييم الموضوعي، بعيدا عن الخطابات الفضفاضة والتلفيقية المؤثثة بالمعطيات المغلوطة التي سمعنا نموذجا منها قبل قليل والبعيدة عن الخطابات الواقعية والتحليلات الرصينة التي يحتاجها المغرب اليوم.

إننا مقتنعون، السيد رئيس الحكومة، أنكم تسيرون في الاتجاه الصحيح ما دامت المؤشرات الدالة على الإصلاحات التي باشرتموها في تقدم واضطراد مستمرين.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

إن النفس الاجتماعي واضح وبين في عمل حكومتكم، وتشهد على ذلك الإجراءات المتخذة،

والإنجازات المحققة، والمعززة دائما بمؤشرات رقمية ملموسة، فعلى سبيل المثال لا الحصر أيضا نشير إلى:

- الرفع من ميزانية برنامج «تيسير» بميزانية سنوية تفوق 2 مليار درهم، مع توسيع مداه الجغرافي؛

- تمكين حوالي 35000 من متدربي التكوين المهني حاملي شهادة البكالوريا من المنحة، وذلك لأول مرة، وبنفس شروط منحة الطلبة الجامعيين؛

- توسيع قاعدة الممنوحين من الطلبة، ليصل عددهم 382.000 خلال سنة 2019، مقابل 329.000 سنة 2016 أي بزيادة 15%؛

- تفعيل وتبسيط مساطر نظام التأمين الصحي الإجباري الخاص بالطلبة، ليصل عدد الطلبة المنخرطين حوالي 57.000 منخرط؛

- تفعيل نظام التغطية الصحية، ونظام معاشات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، من خلال اعتماد القانون المتعلق بإحداث نظام للمعاشات لفائدتهم، وإصدار المراسيم التطبيقية المرتبطة بذلك؛

- ارتفاع عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية «راميد»، الذي فاق عدد مؤَمَّنيه 12 مليون نسمة؛

- توسيع قاعدة الأرامل المستفيدات من الدعم المباشر، بمنحة 350 درهم شهريا لكل يتيم، مع إدراج الأمهات المعوزات والكافلات؛

- تنظيم أول مباراة موحدة للتوظيف العمومي الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لفائدة 50 مستفيدا سنة 2018، وبرمجة 200 منصبا جديدا لسنة 2019؛

وغيرها، السيد رئيس الحكومة، كثير من الإجراءات والإنجازات المعززة بالأرقام والمؤشرات التي وردت بتفصيل في حصيلتكم المرحلية.

ويبقى الورش الكبير الذي من شأن إنجازه تحقيق النجاعة المطلوبة والاستهداف المعقلن في تنزيل البرامج الاجتماعية هو اعتماد السجل الاجتماعي الموحد، وهو ما يتطلب منكم، السيد رئيس الحكومة، اتخاذ ما يلزم من إجراءات، من أجل التسريع بإخراج هذا السجل إلى حيز الوجود، في أقرب وقت، للرفع من مستوى الاستجابة للحاجيات الملحة لمختلف الفئات الاجتماعية المعنية.

كما نؤكد من جهة أخرى في فريق العدالة والتنمية على أن مواصلة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية، وتثبيت الجهة كفاعل رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في إطار من التكامل مع أدوار الدولة وباقي الجماعات الترابية، يشكل، تنزيل هذا الورش، مدخلا من مداخل معالجة عدد من الإشكاليات المرتبطة بالتنمية المحلية والمعضلات المتعلقة بالمطالب الملحة واليومية للمواطنين، والتي سيضل منطق الدولة المركزية عاجزا عن التفاعل الحقيقي والسريع معها.

كما أن ضعف وقصور التنمية المحلية عن الاستجابة للتطلعات المتزايدة للمواطنات والمواطنين تولد حركة من الاستياء العارم خاصة في المجالات الترابية التي تعاني من تدني في مؤشرات التنمية البشرية وارتفاع نسبة الهشاشة وارتفاع عدد العاطلين وضعف البنية التحتية، وقد ترجم هذا الاستياء إلى حركات احتجاجية ضد العجز الحاصل في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تلبي حاجيات المواطنين وتصون كرامتهم.

ونثمن في هذا الإطار ما بذلته حكومتكم من جهود في سبيل استكمال مسار تنزيل هذا الورش الحيوي، وهو ما تؤشر عليه الحصيلة المرحلية التي قمتم بعرضها بهذا الشأن، ومنها بالخصوص:

- استكمال إخراج جميع النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية؛

- تعزيز الموارد المالية للجهات بالرفع من حصة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل إلى 5%، بالإضافة إلى الموارد الهامة التي تم تخصيصها من الميزانية العامة؛

- إخراج مرسومين جديدين يعتمدان معايير أكثر إنصافا، سيتم العمل بهما في استفادة الجهات من صندوق التأهيل الاجتماعي، وفي توزيع الموارد المالية لصندوق التضامن بين الجهات.

كما لا يفوتنا أن نثمن إخراج ميثاق اللاتمركز الإداري، نظرا لأهميته القصوى في إنجاح هذا الورش الحيوي.

كما لا يفوتنا أن نثمن الزيارات التي تقومون بها إلى جهات المملكة للإنصات والاطلاع عن قرب على ملاحظات وتطلعات السكان وممثليهم.

كما ندعوكم على الخصوص إلى:

- التسريع بوضع الآليات والأدوات اللازمة لمواكبة ومساندة الجهات لبلوغ حكامة جيدة في تدبير شؤونها وممارسة الاختصاصات الموكولة إليها، والتي نصت عليها المادة 250 من القانون التنظيمي للجهات، والتي يظل التأخر في إخراج النص التنظيمي المتعلق بتطبيق مقتضياتها، غير مبرر بعد أزيد من ثلاث سنوات على انتخاب المجالس الجهوية؛

- العمل على تجاوز بعض الهواجس والحسابات الضيقة غير المفهومة في كثير من الأحيان، والتي تحد من القدرة على تعزيز وتكريس منطق التعاون بين السلطات الترابية والجهات وباقي الجماعات الترابية، في احترام تام لمبدأي التدبير الحر وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

بقدر تثميننا لما تم إنجازه في إطار هذه الحصيلة الحكومية المرحلية، فإننا بالمقابل ومن منطلق الغيرة الوطنية الصادقة، ومن منطلق عهد الصراحة معكم الذي التزمنا به أثناء مناقشتنا لبرنامجكم

الحكومي منذ سنتين، ومن منطلق الاحتكاك اليومي مع المواطنين، يمكن أن نؤكد لكم بأن هناك قلقا اجتماعيا وسياسيا، ليس حول مستقبل هذه التجربة الحكومية واستمرارها، وليس حول مستقبل هذا الحزب أو ذاك، وليس حول بعض الانشغالات السياسوية الضيقة بمن سيحتل الرتبة الأولى في الانتخابات القادمة التي تفصلنا عنها أكثر من سنتين، ليس هذا ولا ذاك، السيد رئيس الحكومة.

هناك قلق كبير حول مستقبل بلدنا ككيان حضاري واجتماعي وسياسي يحاول أن يشق طريقه بإصرار نحو نادي الدول الصاعدة، في ظل تحديات كبرى يعرفها ويعيشها العالم من حولنا وسط تحولات متسارعة يعيشها النظام الدولي بشكل عام ستعصف بالعديد من القواعد الكلاسيكية المستقرة في العلاقات الدولية، مما يتطلب الكثير من اليقظة والحذر والانكباب على تعزيز الوحدة واللحمة الوطنيتين ونبذ كافة الدعوات الانقسامية والنعرات التجزيئية التي تخدم مخططات أعداء الوطن.

هناك قلق مجتمعي عميق حول مستقبل أبنائنا، وأي نوع من التعليم يؤهلهم لخوض تحديات القرن الواحد والعشرين، في ظل عالم تتطور فيه المعارف، وتنتقل فيه المعلومات الجديدة بشكل متسارع، ووسط كم هائل من التقدم التكنولوجي والذكاء الاصطناعي والتطور المعلوماتي، الذي لا مستقبل لنا إلا بالانخراط فيه، وهو ما يحتاج بالفعل إلى إرادة سياسية جماعية قوية، لإحداث ثورة حقيقية داخل منظومتنا التربوية، تستحضر التطور الكبير الذي يعرفه العالم على هذا المستوى.

هناك، السيد رئيس الحكومة، قلق مجتمعي عميق حول ضعف استيعاب نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي للعديد من الكفاءات والأطر والأدمغة، التي تغادر البلاد يوميا، بحثا عن حياة أكثر جودة وأكثر استقرارا.

إننا ندق ناقوس الخطر حول تفاقم هذه الظاهرة، وندعو الجميع، مؤسسات الدولة، وأحزاب سياسية، ونقابات، ومجتمع مدني، إلى فتح نقاش صريح حول الأسباب الحقيقية لهذا النزيف وسبل معالجته.

إننا نعتقد أيضا أن حجم الإنجازات ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية لا ينبغي أن ينسينا أولوية البناء الديمقراطي والتمتين المؤسساتي ومواصلة الإصلاحات السياسية الضرورية لممارسة حياة سياسية واجتماعية سليمة، تتعزز فيها الحقوق الأساسية للمواطنين والمواطنات، وتضمن فيها ممارسة الحريات العامة، وتحترم فيها الحياة الخاصة للأفراد.

وفي هذا السياق، لابد أن يلعب القضاء دوره كسلطة مستقلة في حماية الحقوق والحريات، وهو ما يتطلب المزيد من مواكبة المشروع الطموح للإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة بالنقاش والتقييم الضروريين قصد تأهيل قضائنا وتطويره من الناحية البشرية والمالية، وأساسا من حيث جرعات النزاهة والاستقامة، اللتان لا مستقبل لاستقلال القضاء بدونهما، وهو ما يتطلب من الجميع

الحرص على تجاوز كل الاختلالات التي من شأنها التأثير على مكانة ومصداقية وصورة العدالة في بلادنا.

ولا يفوتنا في هذا السياق أن نعبر عن قلقنا الشديد من قرار متابعة المستشار البرلماني الدكتور عبد العلي حامي الدين، ونستغرب من إعادة إحياء ملف يعود إلى ربع قرن، استجابة لشكايات كيدية ذات أغراض سياسية مكشوفة.

وإذ نؤكد على احترامنا الكامل لاستقلال القضاء، فإننا نشدد على ضرورة احترام القواعد الجوهرية التي تمثل الضمانات الأساسية لقواعد سير العدالة والتطبيق السليم للقانون، وننبه إلى خطورة إعادة فتح ملف قضائي من أجل أفعال سبق للقضاء أن قال كلمته فيها بأحكام نهائية مستوفية لجميع درجات التقاضي ومكتسبة لقوة الشيء المقضي به، وهو ما يشكل سابقة تهدد استقرار وسيادة الأحكام القضائية وتمس في العمق بالأمن القضائي.

إننا نتطلع كذلك إلى إعطاء جرعات قوية في مجال تعزيز الرصيد الحقوقي، وتكريس مسار البناء الديمقراطي ببلادنا، خصوصا بعد إقرار الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان وبلورة مخططها التنفيذي، مما يستلزم تجاوز عدد من الوقائع المشوشة خلال المرحلة الأخيرة، ويتطلب تعبئة جهود كافة الفاعلين وراء إرادة سياسية حقيقية وموحدة، للاستمرار في التفاعل الإيجابي مع انخراط المغرب في المنظومة الأممية لحقوق الإنسان.

إننا في فريق العدالة والتنمية، وبالنظر لما راكمته بلادنا في مجال الحقوق والحريات والعدالة الانتقالية والإنصاف والمصالحة، نعبر عن ثقتنا الكبيرة في مؤسسات بلادنا من أجل الاستمرار في مسار الإصلاحات المؤسساتية التي انخرطت فيها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وفي هذا الإطار نؤكد أنه لا خيار لنا إلا الاستمرار في الإصلاحات، وهو ما يتطلب تنقية الأجواء السياسية، وتصفية بعض الملفات العالقة، من قبيل معالجة مخلفات الأحكام القاسية الصادرة في حق نشطاء الريف وإطلاق سراح بعض الصحافيين وصون حرية التعبير وحرية الصحافة وإطلاق دينامية وطنية لإعادة الاعتبار للعمل الحزبي والسياسي والقطع مع المنع والتضييق الذي يتم خارج نطاق القانون، وتطوير الآليات التشريعية والتنظيمية، لوقف حملات التشهير والقذف، التي تستهدف المؤسسات المنتخبة والشخصيات السياسية، وتروم تبخيس العمل السياسي وإفراغه من عمقه الإصلاحي النبيل.

«إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عليه توكلت وإليه أنيب».

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة
الفريق الحركي

المستشار السيد مبارك السباعي
رئيس الفريق الحركي

السيد الرئيس المحترم؛
السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للتعبيرعن وجهة نظرنا حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة وأفقها المنشود، وأود في البداية أن أشكركم السيد رئيس الحكومة على عرضكم القيم، وإن كان مجلسنا الموقريستحق الشكرمنكم في بداية عرضكم إسوة بمجلس النواب، صحيح أن مجلس المستشارين لا يمنح الثقة للحكومة بموجب الدستور، ولكن الأكيد أنه يزكيها ويرسخها بأدائه التشريعي المتميز، وعمله الرقابي المتفرد، وإسهامه النوعي في مجال تقييم السياسات العمومية، وبصماته الدبلوماسية الراسخة، وهي حقائق تجعلنا نتطلع الى تدابيرو وممارسات تجسد المضمون الحقيقي للثنائية البرلمانية القائمة على التمايزوالتكامل، خاصة وأن فلسفة الدستور أرادت لمجلس المستشارين بمكوناته المتنوعة أن يكون صوتا للجهوية الموسعة، وحاضنا للحوار الاجتماعي، وفضاء للتشريع الاقتصادي.

بعد هذه الكلمة التي لابد منها اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة أن أؤكد، قبل الخوض في محاور الحصيلة، أن مقاربتنا تستند لمرجعية فكرية وسياسية حركية تمتد لستين سنة، عناوينها: حصرالصراع السياسي داخل المؤسسات وليس حولها، وبناء مغرب التنوع السياسي واللغوي والثقافي. مغرب المناصفة المجالية والإنصاف الاجتماعي.مغرب يجعل المواقع في خدمة الوطن، ويسمع أصوات المواطنين قبل التسابق على أصواتهم الإنتخابية.

حزبنا، السيد رئيس الحكومة، لا يرهن مستقبل الوطن بمحطات انتخابية زائلة ولكن ينتصر للمؤسسات لأنها دائمة، حزبنا حريص على الوفاء بالتزاماته ولكن لن نقبل أبدا الصمت أمام التسابق الإنتخابوي الضيق على حساب مستقبل وطن عظيم من حجم المغرب، نعتزأن نكون من أبنائه الأوفياء والمخلصين، لثوابته ومقدساته، وهو خطنا السياسي منذ فجر الإستقلال وسيظل كذلك.

آملين أن تكون مراجعات باقي التيارات لنهجها العدائي للمؤسسات نهاية التسعينات وما بعدها مراجعة حقيقية، متطلعين إلى أن تلتحق الأقلية الباقية بمغرب المؤسسات.

السيد الرئيس؛

قبل التفصيل في بعض محاور الحصيلة لابد أن نسجل باعتزازما تحقق لملف وحدتنا الترابية من نجاحات دبلوماسية متواصلة في مختلف المحافل الدولية، والقارية، بفضل حكمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والجهود الجبارة للدبلوماسية الوطنية الرسمية والموازية، مجهودات رسخت عدالة الموقف المغربي القاضي بأن الحل الوحيد لهذا النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء هو الحكم الذاتي في ظل الجهوية المتقدمة وفي إطار سيادة المملكة المغربية.

وتعزيزا لهذه الجهود، نتطلع السيد رئيس الحكومة إلى بلورة إستراتيجية دبلوماسية متكاملة، تدعم دور البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني لاختراق مناورات خصوم وحدتنا الترابية في مختلف المنتديات، والتعجيل باستكمال النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية كخير جواب يعزز المسار الديمقراطي والتنموي والحقوقي المميزلبلادنا، وفي هذا الإطار، وبكل فخرواعتزاز، لا يسعنا إلا أن نقف وقفة إجلال وإكبار لأفراد القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية ومسؤولي وأطر الإدارة الترابية على تضحياتهم الجسام لتحصين أمن الوطن وسلامة المواطنين.

السيد رئيس الحكومة؛

حرصا منا على خصوصية مجلسنا الموقر، وفي إطار التكامل مع مداخلة زملائنا الحركيين في مجلس النواب، سنركز في مداخلتنا على المحاور التالية:

أولا: نحو بناء مؤسساتي يعانق السقف الدستوري:

فبعد ثمانية سنوات على التحول الدستوري ببلادنا نعتقد أننا في حاجة إلى وقفة لتقييم المنجزات في مجال تفعيل مضامين الدستور، وقياس الوتيرة، وهو ما يجعلنا نتساءل عن انعكاس فلسفة وروح الدستور في خطاب وممارسات الوسائط المؤسساتية والحزبية والنقابية والجمعوية؟

فبكل موضوعية فالأداء المؤسساتي يظل دون السقف الدستوري؟ والأحزاب والنقابات في حاجة إلى النهوض بأدوارها التمثيلية والتأطيرية خاصة والشارع يبدع أشكالا للتأطير الذاتي، بعيدا عن الوسائط التقليدية، مما يترك المجال لتيارات تستثمر في هشاشة الثقة بين المواطن والمؤسسات، لخدمة أجندات شعبوية تعادي مصلحة الوطن.

وفي هذا الإطار، لم يعد مقبولا أن نجعل من المؤسسة التشريعية معتركا لصراعات سياسوية تعطل مشاريع قانونية في غاية الأهمية، من قبيل مواصلة خرق الدستور بتعطيل صدور القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية،

وتنظيم الإضراب، والمماطلة، لدوافع إيديولوجية وانتخابوية، في إخراج القانون الإطار للتربية والتكوين، وغيرها من القوانين ذات الطابع الاجتماعي، بل إن عدة قوانين صادق عليها البرلمان لازالت تنتظر المراسيم والنصوص التطبيقية.

في هذا السياق كذلك، نعتقد أن مراجعة القوانين التنظيمية للأحزاب والانتخابات والجماعات الترابية أصبح ضروريا لتصحيح الإختلالات المسجلة في الممارسة، إلى جانب إصلاح القوانين المنظمة للنقابات والغرف المهنية لتساير التحول الدستوري والمجتمعي، وتواكب المسار الديمقراطي والتنموي لبلادنا.

ثانيا: دعامات ومعالم النموذج التنموي البديل:

مما لا شك فيه السيد رئيس الحكومة، أن المغرب في ظل دستور 2011، يحتاج إلى نموذج تنموي بديل، يحصن المكتسبات الإيجابية، ويصحح الاختلالات، وهو مطلب ملح دعا إليه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأكدته شواهد الواقع الملموس والمتجلي في عجز نسبة النمو عن بلوغ مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي القادر على خلق الثروة وتوزيعها بعدالة اجتماعية وإنصاف مجالي، والخروج ببنية الاقتصاد الوطني من عتبة الهشاشة والضعف.

وفي منظورنا الحركي، ففضلا عن الإصلاح السياسي الضروري والملح فإن إحدى المفاتيح الأساسية لهذا النموذج التنموي المنشود تتمثل في دعامة الحكامة الناجعة، وترتيب الأولويات، والتوجيه الأمثل للاستثمارات العمومية، وبناء نماذج تنموية جهوية محكمة تؤسس في قواسمها المشتركة ومعالمها الخصوصية لنموذج تنموي وطني، قوامه محو الفوارق المجالية والاجتماعية، وإنصاف الجهات والفئات التي حرمتها السياسات العمومية المتمركزة منذ عقود من حقوقها المشروعة في التنمية.

النموذج التنموي البديل، كما نتصوره، يحتاج إلى رؤية اقتصادية جديدة تجعل المقاولة الوطنية محورا أساسيا، وتوفر التدابير الإيجابية لدعم المقاولات المتوسطة والصغرى، وتحسين مناخ الأعمال لجذب مزيد من الاستثمارات الكفيلة بتعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة التشغيل، رؤية إقتصادية تقوم على تقييم وتقويم المخططات الإستراتيجية القطاعية، وتؤسس لما بعدها بمنظور يجعل نتائجها الإيجابية تنعكس مجاليا واجتماعيا، والجواب على السر في عدم إنعكاس المؤشرات المتفائلة والأرقام المعلنة على الحياة اليومية للمواطنين، رؤية اقتصادية تؤسس لمشاريع تساهم في توسيع قاعدة التشغيل، وتدمج الشباب في الدورة الاقتصادية.

رؤية اقتصادية جديدة تجعل المؤسسات العمومية والشبه العمومية تنخرط بقوة في الجهاد التنموي الاقتصادي والإجتماعي، من خلال فرض آليات الحكامة في تدبيرها، بدل مواصلة ضخ الإعتمادات في صناديقها للتغطية عن عجزها .

رابع الدعامات، السيد رئيس الحكومة، لهذا النموذج التنموي البديل هي إصلاح جبائي جوهري وشامل، يوفر البساطة والعدالة الجبائية، ويوسع الوعاء، ويخفف الضغط الجبائي عن المقاولات والقدرة الشرائية للمواطن.

نظام جبائي يوفر تحفيزات ضريبية للجهات والأقاليم المهمشة قصد خلق جاذبية للاستثمار فيها، ومدخل ذلك في نظرنا هو مراجعة شاملة لمدونة الضرائب، ومدونة الجمارك، ومدونة تحصيل الديون، والجبايات المحلية، بدل مواصلة تصريف تعديلات جزئية ومناسباتية في بنود القوانين المالية.

خامس الدعامات، هي حل إشكاليات العقار بمختلف أنواعه بغية توفير وعاء قادر على جذب الاستثمار، وفي صدارتها حل المعضلة المزمنة لأراضي الجموع بما يدمجها في الدورة الإنتاجية والإستثمارية ويضمن المصالح المشروعة لذوي الحقوق ومالكيها الفعليين.

كما نتطلع إلى التعجيل بتفعيل المراكز الجهوية للاستثمار في صيغتها الجديدة.

ثالثا: مغرب الجهات في إطار وحدة الوطن والتراب:

لا خلاف، السيد رئيس الحكومة، أن خيار الجهوية الموسعة هو جوهر النموذج التنموي البديل، وبعد ثلاثة سنوات عن إنطلاقة هذا الورش المهيكل لصناعة القرار التنموي، واستحضارا لصعوبات التأسيس، فتطلعنا كبير إلى مزيد من الإرادة السياسية من طرف الحكومة لرفع اليد عن الإختصاصات الذاتية المخولة قانونا للجهات، والإنخراط الفعلي في تنفيذ التعاقدات المشتركة بين المجالس الجهوية والقطاعات الحكومية، وأجرأة ميثاق اللاتركيز الذي كان طموحنا أن تتم صياغته كقانون ليكتسب قوته بشكل أكبر.

نجاح هذا الخيار كذلك يتطلب مراجعة معايير رصد الإعتمادات للجهات وباقي الجماعات بتغليب مؤشر الخصاص التنموي، وإقرار فعلي للتضامن بين الجهات المحظوظة والجهات المحرومة، والتمييز المجالي الإيجابي للجماعات ذات الموارد المحدودة.

نجاح الجهوية، السيد رئيس الحكومة، يتطلب كذلك قرارات حاسمة لتحقيق التوازن الإداري المجالي، ومدخل ذلك في منظورنا الحركي هو الانتقال بالوظيفة العمومية من نمطها التقليدي المركزي إلى خيار التوظيف العمومي الجهوي، وجعله قاعدة للتوظيف في القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وهو ما يستوجب التأسيس له في مراجعة جذرية للنظام الأساسي للوظيفة العمومية.

بلوغ الأهداف المتوخاة كذلك من ورش الجهوية الموسعة يقتضي إستراتيجية حكومية ما فوق قطاعية لمحو الفوارق المجالية والاجتماعية، وتنفيذ الالتزامات المالية للقطاعات الحكومية إسوة بما أقدمت عليه عدة مجالس جهوية لتفعيل هذا البرنامج الواعد والهادف إلى تنمية قروية مستدامة لا

يمكن حصرها فقط في الفلاحة والتجهيزات الأساسية، بغية بناء مجتمع قروي وجبلي مستقر، هو مصدر عيش المدن بخبزها ومائها ولحومها، وبثرواته البشرية والطبيعية الغنية.

وفي هذا السياق، وإذ نحيي ما تحقق وما هو مبرمج في مجال الطرق القروية فإن القلق يساورنا عن مآل هذا الاستثمار الضخم (22 ألف كلم) في مجال الصيانة بعد إنجازها

وبخصوص الماء والكهرباء في الوسط القروي، وإذ نسجل الأرقام والنسب الإيجابية المعلنة (ما يقرب 96%) فإن هذه النسب والأرقام سرعان ما يفندها الواقع الملموس على اعتبار أنها مبنية على احتساب الربط بالمراكز والدواوير، والأرقام الحقيقية التي نريدها السيد رئيس الحكومة، هي نسب وصول الماء والكهرباء إلى المنازل المستفيدة، أو بتعبير أدق عدد (العدادات).

دون الحديث طبعا عن إشكالية التطهير السائل.

ومن أجل تنمية قروية وجبلية ناجعة، نعتقد جازمين في الفريق الحركي أن الأمر يحتاج الى مخطط تنموي موجه لهذا الوسط الحيوي، يجمع شتات التدخلات القطاعية، ويوحد الإعتمادات الموزعة على عدد كبير من الصناديق والحسابات الخصوصية، كما يحتاج الأمر إلى مجهود تشريعي يعيد النظر في نظام التعمير بالعالم القروي، ويخرج قانون الجبل إلى حيز الوجود، مع مراجعة شاملة لقانونين (ذي القرنين) قانون 1919 للأراضي السلالية، وقانون 1917 المتعلق بالملك الغابوي.

رابعا: رهانات العدالة الاجتماعية والديمقراطية الثقافية:

الأكيد، السيد رئيس الحكومة، أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها في نفس الوقت، وأن كل خيار تنموي يظل نجاحه محدودا ما لم يكن له مضمون اجتماعي، وانعكاس إيجابي على أوضاع المواطنين، وفي هذا الإطار نتوقف عند قطاعين أساسيين لهما صلة وثيقة بالتنمية البشرية، وهما قطاعا التعليم والصحة.

فبخصوص منظومة التربية والتكوين، فنحن نتطلع السيد رئيس الحكومة إلى إخراج القانون الإطار للتربية والتكوين باعتباره إطارا لتنزيل الرؤية الإستراتيجية، والتي مع الأسف ضاع من سقفها الزمني أربع سنوات، وباقي الزمن مهدد بالهدر في ظل طغيان الحسابات الإيديولوجية والانتخابوية على مصلحة المدرسة والتلميذ.

وبخصوص إصلاح هذه المنظومة، فتطلعنا في الفريق الحركي إلى تعميم التعليم الأولي، وضمان جودة التعليم والتكوين لا من حيث المناهج ولا من حيث الحكامة، ومعالجة إختلالات التعليم في الوسط القروي عبر تعميم تجربة المدارس الجماعاتية، وتعميم النقل المدرسي، وبناء مدرسة المساواة وتكافؤ الفرص بين أبناء المغاربة عبر ترسيخ مكانة اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية، والانفتاح على اللغات الأجنبية لتدريسها والتدريس بها.

وفي مجال الصحة، نعيد التأكيد على ضرورة مراجعة الخريطة الصحية بغية إنصاف الجهات والأقاليم المحرومة من البنيات والخدمات الصحية، وتعبئة الموارد لضمان نجاح خطة 2025، إلى جانب وضع مخطط لصحة القرب موجه للوسط القروي والمناطق الجبلية مع العمل على حل إشكالية الموارد البشرية.

وإذ نثمن مجموع البرامج الموجهة للتماسك الإجتماعي، فإننا نؤكد على ضرورة العمل على تجميع هذه البرامج البالغة أزيد من 130 برنامج وإجراء، في منظومة موحدة، كما نتطلع إلى التعجيل بإخراج السجل الاجتماعي لتحديد الفئات المستحقة وفق معايير موضوعية.

وعلاقة بهذا التوجه الاجتماعي، فإننا نسجل ضرورة الانتقال من منظور قائم على الحماية والحد من الهشاشة إلى مقاربة قائمة على التنمية الاجتماعية.

من جهة أخرى، ونحن نستحضر بعض هذه البرامج من قبيل تيسير والرميد على سبيل المثال، فليس الأهم ترويج الأعداد المستفيدة، بل ضرورة تقييم مفعولهما ومدى بلوغ أهدافها؟

فبخصوص الرميد، ولأكثر من مرة نعيد التأكيد على مسامعكم، السيد رئيس الحكومة، أن نجاح هذه البطاقة رهين بجعلها مثل بطاقة التعريف الوطنية كي توفر العلاج لكل مواطن في مختلف جهات المملكة، أما عن تيسير، فهل قمتم السيد رئيس الحكومة بتقييم نتائجه لمعرفة مدى تحقيق أهدافه التربوية.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

يظل العمود الفقري لكل نموذج تنموي ناجح هو التنمية الثقافية، وإقرار الديمقراطية اللغوية والثقافية كدعامة للديمقراطية بمفهومها الشامل، وفي هذا الصدد، نتطلع إلى دعم القطاع وإيلائه المكانة المستحقة، وبلورة سياسة ثقافية عمومية قادرة على ترجمة أحكام الدستور في ديباجته الملزمة وفي فصله الخامس.

وهو ما يتطلب رفع اليد عن القوانين التنظيمية ذات الصلة بترسيم اللغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية لتخرج إلى حيز الوجود، علما أن هذه القوانين ليست هدفا في حد ذاته بل منطلقا يحتاج إلى برنامج عملي بتمويلات لازمة لأجرأة التنوع اللغوي والهوياتي في الحياة العامة، وجعل الثقافة الوطنية بتنوع تعابيرها وروافدها أولوية وليس ملحقا أو مكملا في البرامج الحكومية.

السيد رئيس الحكومة؛

ختاما، كثيرة هي الانشغالات والقضايا ذات الصلة بعرضكم القيم، ولكن نكتفي بهذا القدر، متطلعين إلى أن تكون المدة المتبقية من هذه الولاية فرصة لتحقيق المزيد من المنجزات، وتصحيح

الاختلالات المسجلة، وبالتالي إرساء منظومة العمل المشترك للرقي بدور المؤسسات، واستعادة العمل السياسي لنبله وفعاليته، والعمل من أجل حماية وتحصين التعددية السياسية كخيار استراتيجي لا رجعة فيه، واستحضار أن المغاربة قد يتحملون تأخر حقهم المشروع في التنمية، ولكن شريطة أن يتيقنوا أنه في الطريق إليهم.

وفعلا فالمغاربة، كما جاء في ختام عرضكم السيد رئيس الحكومة، قد يكونوا مطبوعين بعدم تقدير أنفسهم، ولكن الأهم أن يروا سياسات عمومية تقدر أوضاعهم وتصون كرامتهم، وتحقق طموحهم المشروع في العيش الكريم، ومستقبل يتقاسمون منافعه بعدالة وإنصاف.

وفي الأخير، نهنئ وزارة الإسكان وسياسة المدينة، ومن خلالها الحكومة على انتخاب المغرب عضوا بالمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بنيروبي بدولة كينيا، يوم 27 ماي 2019 وهذا مكسب مهم للمغرب والمغاربة.

شكرا لكم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة
فريق التجمع الوطني للأحرار

المستشار السيد لحسن أدعي

عضو فريق التجمع الوطني للأحرار

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لكي أعبر عن موقف فريقنا من هذه الحصيلة المرحلية.

فمن حسنات هذا العهد الدستوري الجديد، هذه اللحظة التي نناقش فيها هاته الحصيلة، والتي تعتبر تمرينا ديمقراطيا يؤسس لمبدأ التلازم بين المسؤولية والمحاسبة، فإلى أي حد نجحنا في هذا التمرين؟ وإلى أي حد توفقنا في إقرار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؟ الذي يبقى مطلب ملك وشعب تواقين معا لمغرب الكرامة والعدالة الاجتماعية والمجالية وتكافؤ الفرص لجميع أبنائه.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لا بد أن نهنئ أنفسنا كمغاربة على الإجماع الوطني الحاصل وراء جلالة الملك بخصوص قضية الصحراء المغربية، هذا الإجماع وهذه التعبئة الداخلية والجماهيرية مكنتنا كمغاربة من تقزيم أطروحة الانفصال وإفراغها لدى المنتظم الدولي، حيث أصبح العالم يوما بعد يوم يقتنع بصواب الطرح المغربي القائم على إقرار نظام الحكم الذاتي في هذه المنطقة، رغم مكائد الخصوم وأعداء الوطن من جيراننا الذين فشلوا في إنجاح مخططات المحاور، حيث اندحروا في البرلمان الأوربي في عدة مناسبات، وعلى رأسها الاتفاق الفلاحي واتفاق الصيد البحري، الذي نجحت فيه بلادنا عبر تعبئة وانخراط كافة مؤسساتنا الدستورية، التي ناضلت من أجل تبيان عدالة الموقف المغربي، خصوصا مؤسسة البرلمان المغربي بمجلسيه.

وبهذه المناسبة، لا بد أن نقف وقفة إجلال وإكبار لكافة عناصر قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية المرابطة على الحدود، والتي تبذل جهودا جبارة في سبيل استتباب الأمن والاستقرار داخل هذا البلد الآمن.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

إن هذه اللحظة تفرض علينا المكاشفة وقول الحقيقة للرأي العام الذي يتابع أعمالنا باهتمام بالغ، لذا وجب علينا كفاعلين الارتقاء بمستوى عملنا السياسي والتدبيري باعتماد أسلوب الوضوح والارتقاء بمستوى الخطاب الراقي، والنأي بأنفسنا عن خطاب العدمية والبؤس والتبخيس والضرب تحت الحزام في المؤسسات التي تبقى بالنسبة إلينا المكان الطبيعي لكل نقاش هادئ حول مختلف القضايا الوطنية الكبرى، وهنا لا بد أن أقف عند محطتين أساسيتين اعترضتا مسار هذه الحكومة:

- محطة تشكيل الحكومة؛
- محطة مناقشة قانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي.

يرى فريق التجمع الوطني للأحرار أن محطة تشكيل هذه الحكومة تعد إحدى المحطات التي ستبقى مؤرخة في التاريخ السياسي المغربي، بالنظر للنقاش الدستوري والقانوني الذي صاحبها، لكونها انتظرت لأكثر من خمسة أشهر لإخراجها، حيث تعددت القراءات المرتبطة بالفصل 47 من الدستور، كان أبرزها والذي تابعه بكل أسف الإعلام الوطني، تلك القراءات السطحية التي ابتدعت تسميات لا علاقة لها بالعمل السياسي المسؤول، ولا بالعمل المؤسساتي المبني على قواعد التفسير العميق والموضوعي للدستور من قبيل «البلوكاج»، حيث حاولت إغراق النقاش في الفردانية والشخصنة الرخيصة البعيدة كل البعد عن الموضوعية المطلوبة في مثل هاته النقاشات المسؤولة، التي تساهم في البناء الديمقراطي، لا تدميره والعودة به إلى الوراء في تغليط فظيع للمنهجية الديمقراطية، والتي حاول فيها من فشلوا في إخراج الحكومة، وإلصاق هذا الفشل على أطراف أخرى غير معنية تماما بتشكيل هذه الحكومة.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

تبقى محطة مناقشة القانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي في إطار دورة استثنائية طلبتها الحكومة، والذي فشلنا كأغلبية في إخراجه، نقطة سيئة شابت مسار عمل هذه الحكومة، إذ لم نتوفق كأغلبية في المصادقة عليه بعدما تفجر الخلاف حول الموضوع من طرف أكبر مكونات الأغلبية الحكومية التي أثارت المسألة اللغوية في خروج نعتبره شاردا وغير مناسب، وهو ما تبقى للحصيلة المرحلية إيجابيا.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

مقارنة مع حجم التشويش الذي صاحبها، ونظرة التبخيس التي رافقتها في كل أشغالها من طرف تيار العدمية، فعند مناقشتنا لها سنحاول أن نكون موضوعيين، عبر تثمين المنجزات وتحقيق المزيد من المكتسبات، ومعالجة باقي الاختلالات التي تبقى أصعبها المسألتان الاجتماعية والاقتصادية على السواء.

لذلك حاولنا من موقعنا أن نبلور رؤية تنسجم مع قناعاتنا وتتفاعل مع المبادرات الملكية الملحاحة على إعداد نموذج تنموي جديد، يسعى إلى تمكين الاقتصاد الوطني من مقومات المناعة، وتعزيز قدرته على خلق الثروة عبر إبداع المشاريع، حيث تبقى هذه الرؤية هي الكفيلة بإدماج الشباب المعطل في منظومة اجتماعية واقتصادية غير عادلة وغير منصفة اليوم في أفق الانتقال من دولة الدعم إلى دولة التمكين، وهذا ما جسدته - في نظرنا - رؤية مسار الثقة التي شاركت في إعدادها مختلف شرائح المجتمع وفي كافة جهات المملكة.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

رغم الجهود المقدرة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية من طرف الحكومة، وعلى رأسها قطاع الصحة والتعليم، إلا أن هاتين المنظومتين لا زالتا تعاني، ما يفرض الإسراع في مباشرة الإصلاحات الضرورية والمطلوبة، وإخراجها من النزوعات الذاتية والأهواء الإديولوجية، وإقرار الحكامة فيهما، لتبقى معضلة التشغيل مفتاحها الرئيسي هو تشجيع الاستثمار الخاص، والذي يرتكز بدوره على تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة والنهوض بأوضاعها، ومحاصرة الاقتصاد غير المهيكل وتأطيره، وتعزيز خدمات القرب وتحسين أداء الإدارة، الذي يبقى اليوم أهم كابح للإصلاح.

رغم ذلك، فإن حجم الإصلاح يبقى مهما ويجب مواصلته بآذان صماء لدعاة التبخيس والعدمية، فإذا كان المجال لا يتسع للوقوف على كل مجهودات الحكومة وإنجازاتها، والتي تطرق شركاؤنا في هذه الأغلبية لجزء مهم منها، فإن المسؤولية تقتضي أن نعرج بشكل سريع على أهم الإصلاحات التي باشرتها، وأسوق هنا أمثلة للقطاعات التي يدبرها وزراء فريق التجمع الوطني للأحرار داخل الحكومة.

قطاع العدل:

ففي قطاع العدل لابد أن نشيد بتفاعل الوزارة السريع مع التوجيهات الملكية في شأن محاصرة ظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير عبر العمل الجاد والمسؤول الذي سهرت عليه اللجنة المكلفة، دون أن ننسى في هذا الإطار الشجاعة التي أبان عليها عمل المحاكم حيث بلغت عدد القضايا مليونان 867

ألف 47 قضية، ولأول مرة في تاريخ عمل المحاكم يصل تنفيذ الأحكام القضائية مستويات قياسية مما رد الاعتبار للقضاء.

أما على مستوى تدبير الموارد البشرية، استطاعت وزارة العدل تحقيق مبدأ المناصفة في جل المحاكم، حيث وصلت نسبة ولوج كتابة الضبط للعنصر النسوي لنسبة 49.20%، وهو رقم قياسي وطني، وكذا تعزيز الخدمات الإلكترونية في كافة المهن القضائية التي كانت محور عمل الوزارة الوصية، كما قامت بوضع الآليات القانونية والتنظيمية الجديدة لعمل المتفشية العامة في مراعاة تامة للوضع المؤسساتي الخاص باستقلال السلطة القضائية، إنجازات أوقفت الاحتقان داخل المحاكم، وساهمت في تذويب كافة الخلافات.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

قطاع الشبيبة والرياضة:

لابد أن نسجل بكل اعتزاز الدينامية التي زرعها السيد الوزير الوصي على القطاع، حيث حرك البرك الراكدة فيه، وقام بكل جرأة وشجاعة بإقرار الحكامة داخل دواليب الجامعات الرياضية والتي لازالت تعاني من غياب التدبير الديمقراطي الذي أثر بدوره بشكل كبير على أدائها، فباستثناء ثلاث جامعات رياضية، فإن باقي الجامعات لا زالت تعاني. لذلك كان له دور كبير في محاربة البيروقراطية والعشوائية، حيث ألزمهم بتطبيق قانون التربية البدنية، ويحارب اليوم بكل شجاعة سرقة الأبطال والكفاءات، وتهجيرهم خارج أرض الوطن من طرف السماسرة.

أما على مستوى قطاع الشباب لا بد أن ننوه بالاستراتيجية المندمجة للشباب التي تبقى أول مبادرة شجاعة للنهوض بأوضاع الشباب والتي يبقى مشروعا وطنيا يجب على الحكومة مجتمعة أن توفر له كافة شروط النجاح، فلأول مرة في تاريخ الوزارة، تعطى انطلاقة بناء 800 ملعب للقرب وإحداث أزيد من 50 منشأة رياضية، ولدعم استراتيجية الشباب ونجاحها تمت إعادة النظر في الخريطة الوطنية لمحطات التخييم، والوزارة اليوم بصدد مباشرة إجراءات تملك هذه الفضاءات في أفق إعادة توظيفها وتجهيزها، من أجل تحسين الولوج لها، إذ لا بد أن نثمن هذه الجهود الجبارة، وأن نشد بحرارة على هاته الإجراءات التي تبقى المدخل الأساسي لمحاربة التطرف والمخدرات وسط الشباب.

قطاع الفلاحة والصيد البحري:

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

هناك إجماع وطني على أن مخطط المغرب الأخضر حقق نتائج جد إيجابية في قطاع الفلاحة كأحد القطاعات الاستراتيجية، والتي تهم جزء كبيرا من ساكنة المغرب المتواجدة بالعالم القروي والمناطق الجبلية، فلأول مرة حققت بلادنا، ولله الحمد، الاكتفاء الذاتي في العديد من سلاسل الإنتاج بما ساهم بشكل كبير في ارتفاع مستوى نمو الاقتصاد الوطني الذي ساهم في دعم الناتج الداخلي الخام بالنسبة 5.25%، إذ تجاوز 107 ملايير درهم كمعدل سنوي مابين 2008 و2018، وهو ما يبرز بالملموس تحرر القطاع الفلاحي عن فرضية الظروف المناخية، جعل منه قطاعا صلبا يستقطب العديد من الاستثمارات عززت بفضله قدرة بلادنا على التصدير دون احتساب الصيد البحري، ودحضا لكل الأصوات النشاز التي تبخس عمل الحكومة في هذا الإطار، وتصر مغرضة على أن الفلاح الصغير والمتوسط لا يستفيد من هذا المخطط، لذلك فإن الأرقام المحققة والمرصدة تفند هذه الادعاءات وتسعى إلى تنمية الفلاحة التضامنية، وهو ما عزز الاستثمار الخاص في القطاع الذي ساهم بشكل كبير في توفير فرص الشغل، خصوصا لفائدة ساكنة العالم القروي.

نفس المنحى قطعه مخطط أليوتيس الذي عزز الاستدامة، وساهم في تحسين وضعية الصيادين ورفع من مستوى الإنتاج الوطني وساهم بشكل كبير في تحسين رقم معاملات قطاع الصادرات الوطنية.

قطاع الصناعة والتجارة والخدمات:

لقد خلق مخطط التسريع الصناعي آفاقا واعدة على مستوى كافة الجهات، حيث استطاع هيكلة 14 قطاعا و49 منظومة صناعية بشراكة مع 19 فيدرالية مهنية، وهو ما من شأنه أن يخلق فرص الشغل في جميع الجهات التي أصبحت من المفروض عليها التفكير في آلية إنتاج المشاريع وخلق الثروة لكي تستفيد من الآفاق التي فتحها هذا المخطط، ويستفيد من الدعم المرصود له عبر إنشاء وحدات صناعية في مختلف الجهات، فبفضله أصبحت بلادنا، ولله الحمد، أول منصة لصناعة السيارات في إفريقيا وتصدير أجزائها، حيث نطمح لكي تصنع بلادنا مليون سيارة في أفق 2020، وبموازاة مع نجاحات مخطط المغرب الأخضر تسعى الوزارة الوصية لتشجيع الصناعة الغذائية، جهة سوس بعد جهتي الشرق وفاس مكناس نموذجا.

قطاع التجارة بدوره عرف حركية كبيرة، إذ لا بد أن ننوه بنتائج المناظرة الوطنية للتجارة التي نظمت بمدينة مراكش والتي أعلنت في بيانها على ضرورة الارتقاء بالتجارة الداخلية باعتبارها ثان

مشغل، حيث إن الاهتمام بها والعناية بها ودعمها سيجعلها تنخرط في القطاع المهيكل وستكون إحدى دعامات الارتقاء بمستوى أداء المقاولات الصغرى والمتوسطة.

قطاع الاقتصاد والمالية:

هناك جهود مقدرة للحكومة في إرجاع العافية للمالية العمومية، وإقرار التوازنات الماكرو اقتصادية، وفي هذا الإطار لا بد من التطرق إلى نقطة الضوء التي ميزت هذه الحصيلة، وهي الإصلاحات التشريعية والقانونية التي باشرتها الحكومة في المجال المالي والاقتصادي، والتي همت قطاع الشركات ومدونة التجارة، والبنوك التشاركية التي ساهمت في تحسين مناخ الأعمال.

على المستوى الجبائي، لا بد أن ننوه بنجاح المناظرة الوطنية الثانية للجبايات التي نطالب داخل فريقنا بضرورة تنزيلها لخلق العدالة الضريبية المنشودة، ولتعزيز هذا المسار الإصلاحي في هذا القطاع لا بد من الإسراع في إصلاح نظام الصفقات العمومية وتحسين الولوج إليه لكافة المقاولات بما فيها الصغرى والمتوسطة، لأنها أساس خلق فرص الشغل، كما ننتظر إخراج ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا القوانين التنظيمية المؤطرة بالدستور كقانون الإضراب والقانون التنظيمي للأمازيغية، باعتبارها قوانين مهيكلة متوقفة عليها العديد من الإصلاحات التي تنتظرنا جميعا مباشرتها، وهو مجهود جماعي للبرلمان والحكومة، يجب أن يبذل لإخراجه بعيدا عن المزايدات، باستحضار مصلحة الوطن التي تبقى الأولى والأخيرة بالنسبة إلينا.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لا بد أن نهنئكم على صبركم في مواجهة تيار السلبية، والذي تسوق له مع الأسف فعاليات سياسية ذات الإيديولوجية الهدامة، والتي لم يستطع أصحابها التخلص منها، بل هناك من يريد عبثا إحياءها عبر الركوب على مآسي الشعب واستغلال الخصاص الاجتماعي القائم بفعل ضعف الحكامة التدبيرية وعدم الالتقائية من جهة، ومن جهة أخرى توسيع قاعدة الشباب والمسنين، مما يزيد في ارتفاع الطلب على التشغيل والتعليم والصحة، لذلك فعلينا جميعا كأغلبية الإسراع في حل المعضلات الاجتماعية الكبرى الجاثمة على مجتمعنا، أولاها التعليم والصحة، وذلك بتبني خطاب الوضوح والنأي بأنفسنا على المزايدات في مباشرة مثل هذه القضايا حتى لا نعطي فرصة لتيار العدمية لاستغلال هذه النواقص خصوصا في غياب التأطير والتعبئة والتواصل مع المواطن الذي لا يرى أثر هذه الحصيلة عليه رغم أهميتها.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

طريق الإصلاح وإن كنا نسير فيه إلا أن وتيرته بطيئة، مما يجعله طويلا وشاقا، لذلك فإنه يحتاج إلى شجاعة أكبر في اتخاذ القرار وإبداع متنوع للبرامج يلائم المستجدات المتسارعة التي تفرض علينا تطوير أساليب تدبير الشأن العام، لذلك تبقى هذه المحطة مناسبة لتقييم أداء حكومتنا وأغلبيتها، مما يفرض علينا، ونحن نعي منسوب الوعي الكبير الذي وصل إليه المغاربة، أن نتعامل بخطاب الوضوح والصراحة في التعاطي مع تدبير الشأن العام، والابتعاد عن السياسوية الرخيصة لتفادي ازدواجية الخطاب.

لذلك فإن مسؤوليتنا كفاعلين سياسيين، في الأغلبية كما في المعارضة، تبني خطاب الثقة المؤطر بقيمنا النبيلة التي بدأنا نفقدها يوما بعد يوم، وبالصدق والإخلاص في العمل لحماية تميزنا الذي يجمعنا كمغاربة بروح وطنية عالية، خصوصا وأننا نعيش وسط محيط إقليمي وجهوي مضطرب وملتهب، يفرض المزيد من التعبئة واليقظة لحماية ثوابتنا، والمشترك الذي يجمعنا ملكا وشعبا.

وفقنا الله جميعا لما فيه خدمة الصالح العام تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده. وشكرا.

مداخلة
الفريق الاشتراكي

المستشار السيد محمد علمي
رئيس الفريق الاشتراكي

السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

ابتداء، السيد الرئيس، يشرفني أن أتقدم باسم الفريق الاشتراكي لجميع المغاربة والإنسانية جمعاء، ونحن على أبواب عيد الفطر السعيد بمتمنياتنا الخالصة بأن يحفظ الله بلدنا من الدسائس والفتن تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأن يعم العالم السلم والأمان.

السيد الرئيس؛

نقف اليوم كما هو معتاد لمناقشة الحصيلة المرحلية تأسيسا على العرض الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة المحترم أمام مجلسي البرلمان، طبقا لمقتضيات الفصل الواحد بعد المائة من الدستور، وهي لحظة في تقديرنا مهمة في عمل مؤسستنا التشريعية، ليس فقط من باب تفعيل دور الرقابة البرلمانية، بل أيضا لكونها تسمح بالإحاطة بالسياقات العامة والظرفيات السياسية والاقتصادية التي يمر بها بلدنا العزيز في ارتباطاته الإقليمية والدولية.

إن العمل السياسي والأداء الحكومي يرتبطان ارتباطا وثيقا بثنائية الداخلي والخارجي، من هذا المنطلق نثير الانتباه للوضع عند جارتنا في الجزائر، الذي نتمنى أن يخرج منه الشعب الجزائري الشقيق معافى ومستقر أمنيا، كما أن الوضع في ليبيا الشقيقة تعقد إذ يشهد إعادة للتجربة الدموية التي عاشتها سوريا، كما يشهد الشرق الأوسط وضعا مقلقا جدا، خاصة بالنسبة لموضوع القضية الفلسطينية وعلاقتها بالأجندة الأمريكية في ما بات يعرف بصفقة القرن، والتي تعزز الهيمنة الإسرائيلية المطلقة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمته القدس الشريف، مهدمة بذلك كل مسارات التسوية التي عرفتها القضية الفلسطينية في العقود الأخيرة في تجني سافر على القرارات الأممية والشرعية الدولية.

بخصوص أوربا، السيد الرئيس، أقول بأنه قد عرفت الآونة الأخيرة الخروج العلني للقوة اليمينية المتطرفة وتصدرها في العديد من الدول للمشهد السياسي وتحقيقها لنتائج بارزة على الصعيد

الانتخابي، مما خولها اكتساب مقاعد في العديد من المؤسسات التشريعية الأوربية، معلنة في برامجها حربا على المهاجرين بكل أطيافهم، ألوانهم، عرقهم، مما سيضعنا في يقظة دائمة وفي استعداد لأي تطورات مستقبلية.

السيد رئيس الحكومة؛

بالعودة لمحتوى عرضكم حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، أجد نفسي أمام ما يصطلح عليه سياسيا ب «الممكن الواقعي»، ممكن ارتبط باختيارات في مجملها اتخذت خلال التجربة الحكومية السابقة، والتي ظلت حبيسة سياسة ليبرالية تبتعد عن البعد الاجتماعي وترتهن إلى تحقيق الموازنات المالية وتخضع لإملاءات المؤسسات المانحة للقروض، والتي صارت متحكمة في توجهات الحكومة بسبب تراكم الديون وتضخمها، التي وصلت إلى مستويات كبيرة، مع العلم أن كل هذه الديون والنسب الرقمية المعلن عنها لم تكن لها نتائج إيجابية على القدرة الشرائية للمواطن المغربي، وأقصد المواطن المغربي البسيط أو متوسط الدخل، وهو ما جعل هذه التجربة الحكومية في مواجهة مباشرة مع أشكال احتجاجية متعددة ومتنوعة المواضيع والآليات التنظيمية والفئات المستهدفة مع المطلب الاحتجاجي، سواء في شكل احتجاجات محلية ذات أبعاد تنموية اقتصادية واجتماعية أو في شكل احتجاجات قطاعية كان لقطاع التعليم والصحة النصيب الأوفر وهو ما يستدعي رؤية شمولية وطنية وإستراتيجية بإشراك كافة المتدخلين.

السيد رئيس الحكومة؛

الفريق الاشتراكي استبشر خيرا بالحوار الاجتماعي، ليس للنتائج التي تم التوصل إليها، بل فقط كتفعيل لمؤسسة الحوار، ولو أن النتائج التي تم التوصل إليها لم تكن في مستوى الانتظارات الكبرى للمواطنين، الذين كانوا ينتظرون حلولا قادرة على رفع العبء عن كاهلهم، تحقيقا للعيش الكريم والكرامة الإنسانية.

إننا في الفريق الاشتراكي، ومن خلال تتبعنا لما يجري في الساحة السياسية عموما، أقول أنه ليس هناك رضا تام عن تجربتنا الحكومية، ليس فقط لما تم إنجازه أو عدم إنجازه، بل أيضا للواقع السياسي الذي صرنا نعيشه، والذي يتسم بالضبابية والخروج عن اللياقة السياسية والاستهتار بالمؤسسات الحزبية والنيل من مصداقيتها، وهو من عكس سلبا على الانطباع العام للمواطن تجاه الفاعل السياسي.

كما أن هذا الوضع السياسي صار معرقلا للعديد من مشاريع القوانين التي أحيانا أضحت تحاصر داخل البرلمان بمنطق البوليميك السياسي وليس لاختلاف في التصورات والرؤى، كما هو

الحال بالنسبة للقضية الأمازيغية التي كنا نعتقد أنها لن تتجاوز 3 أشهر لإصدار قانونها التنظيمي، وحتى لو اعتمد النص في هاته الأيام القليلة المقبلة، أقول بأننا ضيعنا على المغرب فرص نماء اللغة الأمازيغية وكذا تطورها.

نفس الأمر ينطبق بالتمام والكمال على مشاريع القوانين المتعلقة بالتعليم وعلى رأسها مشروع قانون الإطار الذي شهد إبان مناقشته والحسم فيه انحرافا سياسيا من خلال تدخلات خارج المؤسسة الحزبية، للتأثير في مسطرة التشريع قصد تحريف النقاش عن موضعه الأصلي وجوهره الثابت نحو منطق الشعبوية واللعب على الوتر الانتخابي بدل المصلحة العليا للوطن.

السيد الرئيس؛
السيدات والسادة؛

الكل يعلم اليوم أن الدولة المواطنة هي الدولة الاجتماعية بامتياز، والتي تتجلى مرتكزاتها في الصحة والتعليم والتشغيل والحماية الاجتماعية المضمونة للجميع، وهذه المرتكزات في واقعنا المغربي هي تحديات كانت مطروحة على جميع الحكومات السابقة ولازالت مطروحة أيضا على الحكومة الحالية، ويبقى واقع الحال الذي نتخبط فيه ينذر بالمس بهاته المرتكزات، وذلك بسبب محدودية الرواتب وارتفاع أسعار الطاقة، ارتفاع تكاليف التمدرس خاصة في القطاع الخاص، ارتفاع تكاليف السكن، تفاقم أزمة التشغيل الذي ظل محصورا على عينة معينة وعلى آليات جديدة لتحقيقه كالتعاقد ونتائجه، والتي تمس في جوهرها الحق في التشغيل كحق دستوري، والتي كانت من نتائجها على الصعيد العالمي توترات وقلاقل في العديد من الدول التي لم تسلم منها حتى الدول العريقة في الديمقراطية (فرنسا مثلا من خلال تظاهرات حركة السترات الصفراء كل سبت في شوارع المدن الفرنسية، والتي من الممكن أن في تتمدد في العديد من المدن الأوروبية).

ذلكم السيد رئيس الحكومة المحترم أن واقع قطاع الصحة لا زال يتخبط لحد وقته في أزمة بنيوية، وهي نفس الأزمة التي لا زال يتخبط فيها أيضا قطاع التعليم، إذ لا مستقبل مشرق لأي مجتمع بدون تعليم وأنتم مقتنعون السيد رئيس الحكومة بهذه المقولة.

السيدات والسادة؛

سأشير فقط إلى معطى آني للتنبيه، ويتمثل السيد رئيس الحكومة المحترم في أننا مقبلين على فصل الصيف، وارتباطا بالتساقطات المطرية لهذه السنة والتي لم تكن كما كنا نتمنى، فإن مطلب توفير الماء الصالح للشرب في عدد من المناطق القروية ليس مشكلا بسيطا، بل سيتفاقم مستقبلا - لا قدر الله - بسبب ندرة المياه المرتقبة وبالنسبة أيضا لمواردها بالإضافة إلى سوء استغلال الماء وسوء

الاستعمال ديالو في شمال المغرب وفي جنوبه، فهذه ظاهرة ينبغي على الحكومة أن تجتهد من أجل التصدي لمسألة استغلال الماء وسوء استعماله، وهو ما قد يبرز مشاكل اجتماعية وأشكال احتجاجية وصراعات قبلية، مما يستدعي الانكباب على حل هذه المعضلة في أقرب وقت ممكن مع تظافر إمكانيات وجهود الجميع.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

ونحن على بعد سنتين من تاريخ إجراء الاستحقاقات الانتخابية التي ستعرفها بلادنا، وباعتبار العملية الانتخابية هي إجراء دستوري، هي ركيزة أساسية للديمقراطية، ونظرا لكون القوانين الانتخابية الحالية أثبتت التجربة محدوديتها في القضاء على بلقنة المشهد السياسي، وأثبتت التجربة محدوديتها أيضا في ضمان تدبير أمثل للجماعات الترابية بمختلف تصنيفاتها: جهات، مجالس إقليمية والمجالس الجماعية سواء كانت حضرية أو قروية، إذ أثبتت المحدودية ديالها من أجل تحريك عجلة التنمية ومن أجل إطلاق التنمية المستدامة لينعم بها المواطن المغربي وخاصة ساكنة الوسط القروي.

من هذا المنطلق، وتجنبا لعدم تكرار إحالة مشاريع القوانين الانتخابية على البرلمان في الوقت الميت، عليكم السيد رئيس الحكومة أن تبادروا من الآن إلى فتح هذا الورش الإصلاحي في أقرب وقت بفتح نقاش جاد وعميق مع الفاعل السياسي ببلادنا.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة؛

صحيح نحن اليوم أمام الشطر الأول من عمل الحكومة وأن التقييم الحقيقي سيكون إلى حين متم عملها طبقا لمقتضيات الدستور، لكننا في الفريق الاشتراكي سنظل مع كل ما هو إيجابي من منجزات الحكومة ومن منجزات عملها، سواء فيما يتعلق بالبنية التحتية أو المشاريع الإستراتيجية العملاقة، فهاته الإنجازات نحن نثمنها بصراحة وموضوعية، ولكن في المقابل سنثير السيد رئيس الحكومة المحترم، نظركم أيضا لكل ما هو سلبي لمطالبتكم باعتماد سياسات عمومية كنهها الإنسان، وذلك باستحضار البعد الاجتماعي في كل القرارات وكل الاستراتيجيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

المستشار السيد عبد الإله حفظي

رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أتشرف اليوم بأن أتناول الكلمة، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لمناقشة عرض السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة أمام مجلسي البرلمان، وهي مناسبة لنسجل بإيجاب وفاء الحكومة للالتزام بمقتضيات الفصل 101 من الدستور كقاعدة ديمقراطية لربط المسؤولية بالمحاسبة والحكامة الجيدة.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لقد استمعنا بإمعان لعرضكم، وتناولنا بالدراسة والتحليل وبكل موضوعية مختلف الأرقام والمؤشرات والمعطيات المرتبطة بالحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، وفي هذا الإطار نسجل بإيجاب المجهود الذي بذلته الحكومة في مجال تحسين مناخ الأعمال والاستثمار، ولاسيما إطلاق ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار من خلال اعتماد القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار، وإصدار المرسوم التطبيقي للقانون المذكور، واعتماد القانون المتعلق كذلك بتعديل الكتاب الخامس لمدونة التجارة الخاص بصعوبات المقاولة، والقانون المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها وقانون الضمانات المنقولة، وإصلاح قانون شركات المساهمة ومواكبتها والشركات ذات المسؤولية المحدودة...إلخ، إضافة لمجموعة من الإجراءات والتدابير لتشجيع الاستثمار وتسهيل حياة المقاولة.

مما ساهم في تقدم ترتيب المغرب في مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business)، لينتقل المغرب إلى المرتبة 60 عالميا ضمن 190 دولة (بدل الرتبة 75 سنة 2016 والمرتبة 68 سنة 2017)، وفي تقدم المغرب بنقطتين في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2018 فيما يخص مؤشر المنتدى الاقتصادي

العالمي حيث انتقل من المرتبة 77 سنة 2017 إلى المرتبة 75 من أصل 140 دولة شملها التقرير الذي حصر معيقات الاستثمار ببلادنا في خمسة عوامل:

- الفساد؛
- ضعف نجاعة الإدارة العمومية؛
- الحصول على التمويل؛
- النظام الضريبي؛
- التعليم غير الملائم لحاجيات سوق الشغل.

إلا أن هذه الإصلاحات، السيد الرئيس، لم تسجل بعد أثرا ملموسا فيما يخص الاستثمار على أرض الواقع، ولم يتم بعد إصدار العديد من النصوص التطبيقية المرتبطة بها، وهي في الواقع مجموعة، ونحن معها، من الإصلاحات بالطبع لتحسين ترتيب المغرب على الصعيد الدولي، ولكن نود السيد الرئيس تلمس وقعها على الصعيد العملي، وأعطيكم مثال السيد الرئيس، مثلا فيما يخص مجال التكوين المهني المستمر، تمت المصادقة على القانون منذ سنة، وفي ظروف تعرفونها أحسن مني، ظروف مدهشة، ومع ذلك لم يصدر لحدود اليوم أي نص تنظيمي للقانون المذكور إلى يومنا هذا، وأنا أعلم ما اقول.

وحتى نكون منصفين، السيد الرئيس، وحتى لا نجور ونتجانف على الأداء الحكومي، ارتأيت أن أتناول في عرضي الحصيلة الحكومية انطلاقا من زاوية رصد الاختلالات الموجودة في النموذج التنموي الوطني، من خلال عدة خانات، منها مثلا نسب النمو، المنظومة التعليمية، التشغيل، الاستثمار، الصادرات إلى آخره، بالطبع بذلتم السيد رئيس الحكومة مجهودات كبيرة، وانتم مشكورين عليها، ولكن كما قلت، على صعيد الوقع على صعيد المقاولة وعلى صعيد التنافسية وعلى صعيد المواطن، لم نلقى بعد التناسب الحقيقي للمجهودات التي بذلتم على أرض الواقع، نظرا لمحدودية النموذج التنموي الذي نادى صاحب الجلالة بإعادة صياغته بما يمكن المغرب من تحقيق النمو الذي يصبو إليه.

إذن، محدودية منظومة التعليم أولا والبحث العلمي، كما تعلمون، السيد رئيس الحكومة، أن النموذج التنموي كله هو بالطبع تحديد إختيارات كبرى وفيه عدة منظومات منها منظومة التربية والتعليم التي تعد النواة لهذا النموذج، والآلة البشرية التي يشتغل بها النموذج أصابها عطل، لأن هذه المنظومة أصبحت غير قادرة على إنتاج النخب، ولما أتحدث عن النخب السياسية أتحدث عن النخب الإدارية، والنخب النقابية إلى آخره، والنخب الاقتصادية كذلك.

واليوم هذه الآلة لم تصبح قادرة على إنتاج هذه الكفاءات وكذلك المهارات اللازمة لتفعيل النموذج، إذن اليوم عندنا إشكال حقيقي فيما يخص منظومة التربية والتكوين وانتم تعلمون أن

مردودية المنظومة أصبحت متدنية جدا، خصوصا منذ الثمانينيات وانتم تعرفون لماذا؟

ومن تجليات ذلك، نجد مثلا الهدر المدرسي، فخلال الموسم الدراسي 2017-2018، أكثر من 183000 تلميذ، 12% على مستوى السلك الثانوي والإعدادي، وأكثر من 38700 تلميذة وتلميذ في السلك الإبتدائي.

وعلى المستوى الجامعي فالأمور ليست بأفضل، انقطاع 47% من الطلبة عن دراستهم الجامعية دون حصولهم عن أي شهادة، وإذ نسجل مجهود الحكومة في تقليص نسبة الهدر المدرسي وهذا واقع نقر به، فإن مردودية المنظومة تبقى هزيلة ولم يعد التعليم وسيلة أساسية للإرتقاء الإجتماعي والاندماج الاقتصادي وهو ما ساهم في تفاقم الفوارق الاجتماعية.

طبعا، اليوم هناك رؤية حكومية -ونشكركم عليها- من خلال مشروع قانون 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والبحث العلمي المعروض على البرلمان الذي تصدى بالطبع لبعض الاختلالات، إلا أننا وإن كنا لا زلنا لم نتناول هذا النص بالدراسة والتحليل، فإننا نعبر عن تخوفنا فيما يخص ضرب مجانية التعليم، وأثره على تعميق الفوارق في الولوج إلى تعليم ذو جودة، بالنسبة للطبقة ذات الدخل المحدود والطبقة الوسطى.

نحن مستعدون بالطبع، كقطاع خاص، لكي نساهم، خصوصا وأن مسألة الفوارق في مجال التربية تتجاوز تلك المسجلة في مجال الدخل، تعرفون مؤشر (GINI) يحتوي على 0.55% بالنسبة للتربية، و0.38% بالنسبة للدخل.

إذن، الانطباع عند المواطن أن التربية والتكوين أكثر أهمية من الدخل بالنسبة مثلا للأجير، كما يجب إيلاء أهمية كبرى للتكوين المستمر للمكونين الذين يشكلون العمود الفقري لإنجاح إصلاح التعليم.

إذن نحن ننتظر، بالطبع السيد الرئيس، مشروع القانون ليصل إلى مجلس المستشارين لمناقشته، ونحن مستعدون لمساندتكم في هذا المجال، الذي يتضمن رؤية كلها تقريبا نحن متفقين عليها، حتى فيما يخص الهندسة اللغوية ولغة التدريس، وعندما نتحدث عن لغة التدريس فإننا لا نضع تفاضل بين اللغة العربية واللغات الأجنبية التي هي لغات السوق الاقتصادي، فبالطبع ليس هناك مجال للمقارنة، تلك اللغة هي لغة مقدسة، جاء بها القرآن، ولا يمكن وضعها في محك التفاضل.

فيما يخص النموذج دائما، فهو يحتاج إلى البحث العلمي والابتكار، لأنه بدون البحث العلمي والابتكار والتطوير، لا يمكن للمغرب الوصول لمصاف البلدان الصاعدة.

فبالطبع تعلمون أن -وهذا كان موضوع سؤالي في الأسبوع الفارط - تصنيف المغرب عالميا في مجال الابتكار، 76 عالميا من أصل 126 دولة، هناك 81 مؤشر، عندما نقوم بالتحليل التفصيلي نجد بأن المغرب فيما يخص العلاقة ما بين القطاع الخاص، وعلاقة الابتكار مع الصناعة، وعلاقة البحث

العلمي مع الصناعة، في الرتبة 111 عالميا. وبناء على مؤشر علاقة البحث العلمي مع الابتكار، نجد المغرب في الرتبة 124 عالميا، وهذا إشكال كبير.

إذن، لابد من النظر في مسألة البحث العلمي والبحث التطبيقي، العلاقة ما بين البحث العلمي والبحث التطبيقي، والتطوير والابتكار، والعلاقة كذلك ما بين القطاع الخاص وما بين البحث وما بين الجامعة، لأن العلاقة ثلاثية ما بين الجامعة فالسؤال هو: لماذا نقوم بالبحث العلمي؟ ولمن؟ لابد أن نقوم به من أجل المقاولة التي عليها أن تساهم كذلك في هذا البحث، يجب المساهمة في تجسير الهوة ما بين الجامعة وما بين القطاع الخاص في مجال البحث العلمي.

وهنا أذكركم، السيد الرئيس، بأن فريقنا، فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب تقدم بعدة تعديلات فيما يخص القرض الضريبي (Crédit Impôt) الذي سيشجع المقاولات للاستثمار في مجال البحث، لأن مجال البحث التطبيقي والبحث العلمي سيمكن هذه المقاولات التي تعمل في قطاعات إنتاجية من تنمية التصدير مثلا .... إلى آخره، وستساهم بالطبع في نمو البلاد. هنا، ويا للأسف، كانت الحكومة دائما ترفض تعديلاتنا، وهنا لابد ان يكون هناك نوع من الرصف ما بين المنظور الحكومي وما بين الواقع الذي تقدم فيه قوانين المالية المتتالية.

ومن تجليات محدودية نسب النموذج التنموي هناك ضعف نسب النمو المحققة، يلاحظ أنه خلال 8 سنوات الأخيرة فقدت دينامية الاقتصاد الوطني زخمها، على اعتبار أنها لم تستطيع الحفاظ على مستوى مرتفع من النمو بسبب هشاشة الاقتصاد الوطني، الذي لا يزال يرضخ تحت تأثير نمو أنشطة القطاع الفلاحي المرتبطة بدورها بالتقلبات المناخية، وهكذا عرف الاقتصاد الوطني سنة 2015 نسبة نمو تعادل 5،4 من الناتج الداخلي الخام، لتتراجع سنة 2016 إلى 2،1. وبالطبع، فنسبة النمو الفلاحي تؤثر على نسبة النمو عامة.

كذلك تراجع القيمة المضافة، رغم التساقطات المطرية الهامة خلال موسمي الفلاحة لسنتي 2017-2018 لم تتجاوز نسبة النمو 3.9%، و2.9%: 2018، ومن المرتقب أن تتراجع هذه النسبة إلى 2%، وبالتالي، فإن تحقيق نسبة نمو تحاذي 5.5% تستلزم اتخاذ قرارات فيما تبقى من الولاية الحكومية المقبلة، ويجب إعمال الانعطافات اللازمة فيما يخص السياسة الحكومية لفائدة المجال الاقتصادي.

كذلك، كنت أود أن أتكلم على ضعف فعالية الاستثمار، نحن من البلدان في العالم الأكثر مساهمة في الاستثمار العمومي، الاستثمار تقريبا 200 مليار درهم تقريبا، نسبة 32.5%، ولكن المردودية لا نجدها على أرض الواقع وليس هناك تناسب، وهذا يعكس محدودية النموذج، إذن لا بد من توجيه الاستثمارات نحو قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى والتي لديها قدرة أكبر على توريد آثار التبعية والغير المباشرة على مستوى باقي فروع الاقتصاد الوطني.

الصادرات فيها عجز هيكلي منذ أنه وقعنا 56 اتفاقية تبادل حر: 55% فيها عجز، فقط واحدة مع الأردن....

مداخلة
فريق الاتحاد المغربي للشغل

المستشارة السيدة آمال العمري
رئيسة فريق الاتحاد المغربي للشغل

السيد الرئيس المحترم؛
السيد رئيس الحكومة؛
السادة الوزراء المحترمون؛ الوزيرات طبعا؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، تقديراً لمسؤولية منظمتنا الدستورية وأدوارها التاريخية والتزامها بالدفاع عن الطبقة العاملة ومصالحها المادية والمعنوية، بعيدا عن الحسابات السياسيوية الضيقة.

ونحن نقف على ما تفضلتم بتقديمه أمام مجلسنا بالتزام منظمتنا المعهود، وبالموضوعية التي تقتضيها اللحظة الدستورية المتميزة، كنا نأمل أن تفاجئنا الحكومة بحصيلة قادرة على أن تخرج بلادنا حقيقة من عنق الزجاجة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو أضعف الإيمان أن تعمدوا، السيد رئيس الحكومة، في تقريركم إلى قول الحقيقة كاملة وتؤسسوا حصيلتكم المرحلية على معطيات تحظى بالمصداقية، معطيات ذات حمولات حقوقية واقتصادية واجتماعية، تترجم الواقع المعيش لفئات عريضة من الشعب المغربي، ونتائج تفصح بجلاء عن رؤية مستقبلية تبعث الأمل وتشحذ الهمم لمواجهة التحديات بعزم وثبات.

إلا أنكم مرة أخرى، آثرتم اللجوء إلى الأرقام المجردة في ظاهرها، والملغومة في غالب الأحيان، والمساحيق التجميلية، لتلميع حصيلة لا تقطع مع الاستمرارية، وأحيانا مع هذيان التدبير السابق، وتغض الطرف عن الأزمات التي تطبع التدبير الحكومي، بدءاً بأزمة قطاعات استراتيجية، مرورا بأزمة اجتماعية خانقة، وصولا إلى أزمة ثقة في مؤسساتنا وفي قدرة بلادنا على إبداع مشروع مجتمعي مدمج يضمن العدالة الاجتماعية والمجالية، ويؤهلها للالتحاق بركب الدول الصاعدة.

فما تفضلتم بعرضه على أنظار مجلسنا، حصيلةً تفتقد للمقومات المنهجية، والموضوعية، والسياسية، لا تعدو أن تكون تقريرا قطاعاتيا لمجموعة من الإجراءات وإن كان بعضها إيجابيا، إلا أنها معزولة، تفتقد للخيط الناظم وللمسة السياسية، وينتفي فيها شرط الالتقائية كأهم عنصر لنجاعة السياسات العمومية، وضمان آثارها على المواطنين والمواطنات.

إن استكانة الحكومة إلى برامج وإجراءات مرتجلة، بل متعارضة أحيانا، لتنم عن مدى ارتباكها في

تحديد الأولويات، وعن فشلها في إخراج المغاربة من حالة الإحباط والانتظارية، وعجزها عن بث الأمل في نفوس الشباب خاصة ممن فقدوا الثقة في السياسات الحكومية وقدرتها على تحقيق مطامحهم في العيش الكريم، مفضلين ركوب قوارب الموت في رحلتهم نحو السراب بعد انسداد الأفق.

السيد رئيس الحكومة؛

لا شك أن تخلف الحكومة عن وعودها في محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، والتقليص من الفوارق المجالية والإجتماعية، وفق مقاربة تعتمد المواثيق الدولية المتعارف عليها، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنصوص عليها في دستور البلاد خاصة في الفصل 31، كان السبب المباشر في انطلاق الاحتجاجات الجماعية السلمية بالحسيمة، جرادة، زاكورة وتنغير، وغيرها من المناطق المهمشة، تتحمل فيها الحكومة مسؤولية التداعيات والانفلاتات الأمنية، والمحاكمات المؤلمة، كما تتحمل مسؤولية نكرانها لفضيلة الحوار الاجتماعي، والإضعاف الممنهج لمؤسسات الوساطة الإجتماعية، إذ لا يكفي، السيد الرئيس، الإقرار اللفظي بأهمية المقاربة التشاركية، والاستعمال الأجوف لمفهوم سياسة القرب، دون الارتقاء بهذه المفاهيم إلى قواعد وممارسات تهيكل التدبير الحكومي وتضمن له فرص النجاح عبر الانخراط الواعي للفاعلين والمعنيين بالسياسات العمومية.

وتفاعلا مع بعض المحاور التي وردت في تقريركم، خاصة المحورين الثالث والرابع، فإن الطموح الذي عبرتم عنه إبان تقديمكم البرنامج الحكومي، بإلحاق بلادنا بركب الاقتصاديات الصاعدة، سيبقى حلما طوباويا، ما لم تستطع الحكومة نهج سياسة اقتصادية استباقية، ونشطة تعيد الارتباط بالتصنيع، وتعزز نقل التكنولوجيا، خاصة الرقمية، وتشجع البحث العلمي لضمان انخراط الكفاءات والفعاليات الوطنية في المجهود التنموي، وبالتالي، تمكن بلادنا من مقومات المناعة، بعيدا عن الوصفات الجاهزة للمؤسسات المالية الدولية بمقارباتها المحاسباتية، مقابل إغراق بلادنا بالمديونية التي أصبحت ترهن مصير المغاربة، (65% من الناتج الداخلي الخام بالنسبة لمديونية الخزينة وأكثر من 82% إذا ما أضفنا مديونية المؤسسات العمومية والجماعات الترابية)، أضف إلى ذلك خدمة الدين، وهذه المديونية مؤهلة للارتفاع حسب المندوبية السامية للتخطيط.

هذا، دون أي آثار إيجابية على الحياة اليومية للمغاربة، وكأن بلادنا في برنامج تقويم هيكلي مستمر.

وفي مجال آخر، التزمت حكومتكم بوضعه ضمن أولوياتها، ألا وهو التشغيل، باعتباره أهم رافعة للتنمية البشرية، ومحاربة الفقر والهشاشة في الوسطين الحضري والقروي، فاسمحوا لي أن أسجل هزالة المحصلة الحكومية وعجزها عن تقليص نسبة البطالة إلى 8.5% المتوقعة في البرنامج الحكومي لتفوق 10%. أو لربما تفضلون مؤشر نسبة التشغيل بدل البطالة، فهي بدورها لا تتجاوز 40.5% في

الوقت الذي يصل هذا المعدل في الدول الصاعدة إلى 60% وتسجل دول الجوار نسب أهم من بلادنا.

وفي ظل عجز الاقتصاد المغربي تحقيق نسب نمو مهمة، حيث لن تتجاوز 3% في أفق 2021، حسب البنك الدولي، بعيدا عن توقعات البرنامج الحكومي 4.5% إلى 5.5%، يبقى الاقتصاد المغربي عاجزا عن استيعاب المعطلين والوافدين الجدد لسوق الشغل، والبالغ عددهم 1.168.000 عاطل، بمعدل 370 000 سنويا، يحظى فيها حاملو شهادات التعليم العام وحاملو شهادات التكوين المهني بالنسب الأكثر ارتفاعا: حوالي 48% و17% على التوالي، حسب نفس المندوبية.

وفي ظل العجز الحكومي عن استثمارهم للتأسيس لإقلاع اقتصادي حقيقي ونهج سياسة تنموية مندمجة، يتلاءم فيها التكوين مع التشغيل. والأدهى أن لا شيء يوحي بتغيير هذا المنحى حسب المندوبية.

وتبقى البرامج النشيطة للتشغيل، رغم كل الامتيازات والتحفيزات المقدمة للمقاولات في إطار النفقات الجبائية، جد محدودة المفعول وغير قادرة على امتصاص جحافل المتخرجين من المتعلمين، بل يتم اجترار بعض البرامج كمقاولتي رغم عدم جدواها، في ظل غياب المتابعة وتقييم الفعالية والآثار على سوق الشغل.

فبالنسبة لتسجيل 581102 مقاول ذاتي، هل تكبدت الحكومة عناء تتبع اشتغالهم على أرض الواقع، أم أن الأمر لا يتعدى مسطرة التسجيل بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؟ ما هي النتائج الأولية للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2020 وتوقعاته على المدى المتوسط؟

تحدثتم عن خلق 405469 منصب شغل لكنكم تحاشيتم الحديث عن مناصب الشغل التي فقدها القطاع الصناعي، فما عدد مناصب الشغل الصافية؟ وما هي الإجراءات العملية التي تعتزمون اتخاذها لإعادة تأهيل من فقدوا شغلهم نتيجة التسريحات الجماعية والإغلاقات؟

ما هي الإجراءات المتخذة لوضع حد للانخفاض المقلق لنسبة التشغيل ضمن النساء الذي لا يتجاوز 25%؟

هل من المعقول أن تلج النساء سوق الشغل بنسبة أقل من أواخر التسعينيات؟ والعالم كله يدفع في اتجاه إدماج المرأة في الاقتصاد؟

هل من تتبع لخريجي التكوين المهني؟ علما بأن نسبة الإدماج في سوق الشغل تبقى جد محدودة؟ وما هي القطاعات المشغلة ومواصفات المناصب التي يشغلها أولئك المتخرجين هل تتوفر على مقومات العمل اللائق؟ أم أن وراء الأعداد المؤثثة للحصيلة، توسيعا لرقعة العمل الهش حيث الخرق السافر للحقوق الأساسية للعمال؟

إن إصلاح منظومة التكوين المهني أصبح يكتسي، السيد رئيس الحكومة، طابع الاستعجالية، بعد ملحمة مشروع القانون 60.17، المتعلق بالتكوين المستمر، وتقديم استراتيجية جديدة تعتمد اللاتمركز والامتياز، بخلق مدن المهن والكفاءات بالجهات الإثني عشر.

وبهذا الصدد، وحيث أن التكوين المهني يشكل مجالا اجتماعيا بامتياز، لكونه رافعة لتنمية الكفاءات ومصعدا اجتماعيا بالنسبة للعمال، فلابد من الحفاظ على حكامته المتميزة، أي الثلاثية الأطراف كما تنص عليها اتفاقيات منظمة العمل الدولية والتي تلزم بلادنا.

وعن مجال توسيع الحماية الاجتماعية، لقد تم إصدار نظام التغطية الصحية ونظام معاشات للمستقلين بمقتضى القانون 99.15، ولسرعان ما عمدتم لاحتسابهما ضمن منجزات الحكومة، لكن هل تعلمون أن الحكومة وضعت العربة أمام الحصان في هذا المجال، فلجأت للتشريع دون تصور واضح، واستراتيجية استباقية للتمويل وللتطبيق، بل حتى لتحديد وتنظيم فئات الخاضعين للنظام، علما أنها فئات مختلفة وغير متجانسة، وبهذه المنهجية غير العقلانية، تكونون قد حكمتم مسبقا بمحدودية مفعول هذا النظام، وهو ما يكرسه تعثر الحكومة في إخراج النصوص التطبيقية.

وفي انتظار ذلك، يظل هدف 12 مليون مستفيد من التغطية الاجتماعية من غير الأجراء، رقما للدعاية الانتخابية ليس إلا. والأدهى أنكم عازمون على تكريس نفس المنهجية لتوسيع التغطية الصحية للوالدين، دون دراسة إكتوارية لتحديد الآثار على توازنات الصندوق المغربي للتأمين الصحي، ما كان يسمى فيما قبل (la CNOPS) ودون إشراك الفرقاء الاجتماعيين، عازمون في الواقع، أن تأخذوا باليد اليسرى ما أثمره الحوار الاجتماعي ومحملين الموظفين مسؤولية فشل الحكومة في إرساء نظام للحماية الاجتماعية الشاملة.

السيد الرئيس؛

إن اعتماد الحكومة توصيات المؤسسات المالية بتقليص كتلة الأجور والتوجه نحو الخوصصة وتفكيك المرافق العمومية، كرس الهشاشة في مجالات حيوية كالتعليم والصحة والإدارة بشقيها المركزي والترابي، دون أن نستطيع تحسين تصنيف بلادنا في مؤشر التنمية البشرية الذي لا زال يراوح مكانه في الرتبة 123 بعد الجزائر وعدد من الدول العربية حتى التي تعاني من عدم الاستقرار.

والسبب: العجز الاجتماعي البنيوي: 53% نسبة الأمية العامة، 76% منها وسط الإناث. وفي الصحة: طبيب لكل 1038 مواطن و57 000 موظف وموظفة بقطاع الصحة، وهما في حد ذاتهما مؤشران عن مدى الشح البنيوي في الموارد البشرية بقطاع بالغ الأهمية يستوجب اعتراف الدولة بخصوصيته، في إطار سياسة وطنية للصحة، كما دعت إلى ذلك الحركة النقابية وجامعتنا الوطنية للصحة.

أبمثل هذه المؤشرات سنتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ على أي أساس بنيتم تفاؤلكم المفرط؟ عدد الملفات الشائكة أو مدى الاحتقان الاجتماعي لفئات عريضة من الموظفين والموظفات، ممن فرض عليهم التعاقد، إلى ضحايا النظاميين وأصحاب الزنزانة 9 وملف الإدارة

التربوية والمساعدين الإداريين إلى آخره وغيرهم من الفئات والممرضين والأطباء.

لقد انخرط الاتحاد المغربي للشغل في التوقيع على الاتفاق ثلاثي الأطراف ولكن مازالت هنالك بعض المطالب التي لم تستسغها الحكومة ونطلب من الحكومة أن تطلق الحوارات الاجتماعية القطاعية.

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد رئيس الحكومة

مداخلة
الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا

رئيسة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المحترمين؛

لا يمكن بأي شكل من الأشكال تفويت فرصة مناقشة الحصيلة المرحلية للحكومة دون استثمار هذا التمرين الديمقراطي الدستوري لإثارة العديد من الإشكاليات وتطارح الأفكار والمقترحات والتساؤلات المتعلقة بتدبير الشأن العام الوطني وحتى تكون قراءتنا السيد رئيس الحكومة، موضوعية وصريحة وناهية عن التحريف الذي طال تأويل الحديث الشريف « انصر أخاك ظالما أو مظلوما» وبعيدا أيضا على كل نظرة عدمية أو تشاؤمية لا ترسم إلا الواقع الأسود ولا ترى إلا الأبواب المغلقة.

نحمد الله في هذا البلد أن المؤسسة الملكية مكنت اليوم عبر التاريخ من مواجهة التحديات ومعانقة الرهانات وتحقيق المكاسب وضمان الاستقرار والأمان والتقدم، كما حرصت المؤسسة الملكية على تدبير العلاقات الخارجية لبلادنا في رؤية نفاذة طول نفس مكن المغرب من الانخراط الفاعل والواعي إفريقيا، عربيا، وعالميا.

وقد كان لذلك أثر واضحة في مسار ملف قضيتنا الأولى قضية الوحدة الترابية لبلادنا والتي عرفت خلال الآونة الأخيرة تطورات جد إيجابية تناصر وتدعم المقترح المغربي.

السيد رئيس الحكومة؛

دعوتم الجميع إلى تعبئة من أجل الرفع من منسوب الأمل والثقة لدى عموم المواطنين في الشأن العام من خلال خطاب واقعي موضوعي ومسؤول، وعليه السيد رئيس الحكومة التزاما منا بموقعنا في الأغلبية الحكومية وبالمصلحة العليا للوطن لا نسمح لأنفسنا استعارة نظارة العدمية والسوداوية والتشاؤم، لكن قناعتنا لا تسمح لنا بإغفال الحقائق ووصف الواقع والنقد البناء والمتفائل لبناء المستقبل ولتصحيح واستدراك الهفوات فيما تبقى من عمر الحكومة وتمكينها من النصح والمشاركة والدعم والتقويم والتصحيح والإقتراح.

السيد رئيس الحكومة؛

لقد ارتبط تشكيل هذه الحكومة بما سمى بالبلوكاج أو ما سمى أحد زملائكم بالهزة التي تعرض لها مسار الإصلاح، الشيء الذي خلق أجواء انعدام الثقة وغياب الانسجام بين مكونات الأغلبية والدليل على ذلك تعطيل إصلاح أساسي في ورش التربية والتكوين.

فكيف سنزرع الثقة والأمل في صفوف الشباب المغربي بهذا المشهد السياسي الهش وبهذه التحالفات المهددة من حين إلى آخر بهزات الخلاف والاختلاف، ألا يعتبر ذلك أزمة حقيقية للفاعل السياسي في بلادنا؟

لذلك، ندعوكم السيد رئيس الحكومة بالمقابل إلا أن أي تعبئة لاسترجاع ثقة الرأي العام يجب أن تبدأ من تعميق نقاش حول الإصلاحات الدستورية وإعادة النظر في المنظومة الانتخابية وتعديل المقتضيات المتعلقة بالانتخابات وبتشكيل الحكومة في اتجاه خلق أقطاب سياسية حقيقية وقوية حتى لا يضطر حزب أساسي في الأغلبية للانسحاب أو عدم التصويت على رئيس مجلس ليعود ويمنحه ثقته بعد مرور سنتين ونصف لأن من شأن هذا الموقف تكريس العزوف وانعدام الثقة في العملية السياسية برمتها.

السيد رئيس الحكومة؛

الاعتراف بالواقع الحقيقي الذي يعيشه المغاربة فئة قليلة تستفيد من المشاريع الكبرى كالطرق السيارة والموانئ والمطارات و(TGV) والأسواق الممتازة والمحلات التجارية صاحبة الماركة والمنشآت السياحية إلى غير ذلك، ومن جهة أخرى فئة أغلبية المغاربة تعيش الفقر والتهميش والحرمان والبطالة والضياع، شباب يعيش الانحراف وتعاطي المخدرات مما يؤدي به إلى الهجرة السرية أو الانتحار أو الجريمة أو التطرف، أطفال متخلى عنهم يعانون الهدر المدرسي والتشرد وأسرة تعيش الانقسام والتشتت.

إن هذه الفئات السيد رئيس الحكومة تسيطر عليها الإحساس بالظلم و»الحكرة»، مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي حقيقي وحقد طبقي يهدد استقرار المجتمع قبل الدولة.

السيد رئيس الحكومة؛

إذا كان بلادنا نموذجا للاستقرار الأمني ونموذجا في استباق المخططات الإرهابية وشل حركات الجماعات المتطرفة، محاربة ظاهرة الجريمة، والجريمة المنظمة ونموذجا كذلك في التعامل المسؤول في إطار القانون مع الحركات الاحتجاجية من أطباء والصيادلة والطلبة والموظفون العموميين والقطاع الخاص والمهن الحرة والتجار، ومازالت هناك فئة قد تفاجئكم بالنزول إلى الشارع، فإننا نسجل اتساع

الهوة بين مكونات الشارع المغربي والمؤسسات مما يجعلنا نتساءل عن دور الأحزاب السياسية والنقابات والإطارات الجمعوية والتنظيمات المهنية والمؤسسات المنتخبة، هذه المؤسسات التي أصبحت معطلة وغير القادرة على القيام بدورها التأطيري.

السيد رئيس الحكومة؛

هذه المؤسسات اليوم التي أفرغت من دورها وأصبح مصيرها الفشل أصبحت اليوم لا تقنع المواطنين بجدواها والدليل أطباء خارج النقابات، تجار خارج الغرف المهنية، الطلبة خارج إطاراتهم الطلابية، أساتذة نظاميون وأطر أكاديميات في إطار تنسيقيات، هذا الوضع لا نود التعليق عليه.

السيد رئيس الحكومة؛

إن ما تعيشه العديد من الدول وفي الأوائل الأخيرة يدفعون أكثر من أي وقت مضى إلى جعل هذا الموضوع على رأس الأولويات التي يجب أن تهتم بها الحكومة، وإن كل تهاون في هذا المجال أو تقصير ستكون له لا قدر الله نتائج وانعكاسات يصعب التكهن بأثرها على مستقبل المغرب.

السيد رئيس الحكومة؛

إن فشل نموذجنا التعليمي واضح في سلوكات أطفالنا وتصرفات شبابنا، فشل نموذجنا الصحي واضح في مستشفياتنا وطريقة معالجة مرضانا، فشل كذلك نموذجنا في مجال مشاريعنا الاجتماعية بارز في مستوى عيش أسرنا مما يدعونا جميعا إلى تحمل المسؤولية والاستجابة على أسئلة حارقة، هل سنستمر في سياسة الإصلاح، الإصلاح؟ هل سنستمر في إعتماد على منطق المديونية وتبني الحلول القصيرة المدى وعديمة الجدوى وغير القادرة على حل المشاكل في مداه المتوسط والبعيد؟

السيد رئيس الحكومة؛

إن هذا التهديد للسلم الاجتماعي تفاعل معه جلالة الملك نصره الله بإدراكه المسبق لمطالب شعبه وإلمامه بظروف عيش المواطنين، حيث دعا جلالته إلى تبني نموذج تنموي جديد يحد من الفوارق الاجتماعية ويضمن العدالة المجالية وتكافؤ الفرص من خلال مشروع عنوانه الحكامة الجيدة المسؤولة والنزيهة وربط للمسؤولية بالمحاسبة، وشفافية في تدبير الشأن العام، وعدم إهدار المال العام وعدم التسامح مع من كل من سولت له نفسه عدم قيامه بواجبه واحترامه ووفائه بالتزاماته

اتجاه مجتمعه ودولته ومكافأة كل وطني صادق غيور مخلص لبلده متشبث بمقدساته هذه الفلسفة كفيلة بأن تجعل المواطن يثق في مؤسساته وينخرط بإيجابية في تنزيل برامجها ويحترم قناعة القوانين المنظمة لبلادنا.

السيد رئيس الحكومة؛

أمامنا جميعا سنتين لتنزيل ما تبقى من البرنامج الحكومي والوفاء بالوعود والالتزامات والتجاوب معها لانتظارات المواطنين، سنتان أكيد غير كافية لتحقيق المعجزات، وكما قلتم لا أحد يملك الحلول السحرية، لذلك يجب استثمار هذه المدة الزمنية لتقديم وطرح النموذج التنموي الجديد واستكمال الترسانة القانونية المنزلة للدستور مع مراجعة بعض المقتضيات التي طرحناها في مستهل هذه المداخلة، وخلق جو من الثقة والابتعاد عن مفهوم أن السياسة هي إتقان فن الشعبوية وترصد أخطاء وهفوات الآخر والمزايدة الانتخابوية لأن ذلك يكرس مزيدا من العزوف وعدم الانخراط في الفعل السياسي والمشاركة السياسية.

لاحظتم السيد رئيس الحكومة ابتعادنا عن لغة الأرقام والمؤشرات والإحصائيات وتبنينا مقاربة بعناوين كبرى وقراءة ماكرو سياسية ظاهرها تفاؤل بالواقع والمستقبل وعمقها تدقيق لمعاناة نرجو أن نتعفف منها فيما يستقبل من الأيام.

إن تشبث الشعب المغربي والتفافه حول جلالة الملك وإخلاص لقواه الحية والروحية الوطنية التي نتحلى بها جميعا رغم أن قد يلاحظ من تباين على مستوى وجهات النظر أو تدافع من أجل احتلال مواقع كبيرة لخدمة بلدنا وشعبنا، كل هذه ضمانات بأن هذا البلد آمن وسيظل آمنا وأن مستقبل أبناءنا مضمون بحول الله وقوته، كل مغربية ومغربي سنكون إن شاء الله في مستوى مواجهة التحديات ونموذجا للبلد الديمقراطي المستقر الآمن، بلد التعايش والتسامح والوسطية، بلد الانخراط في السلم والأمن الدوليين، بلد محاربة التطرف والشعبوية، بلد التضامن والتماسك المجالي والاجتماعي وليس لذلك على المغاربة بعزيز.

شكرا السيد الرئيس.

مداخلة
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

السيد المبارك الصادي

منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

ودعوني في البداية أهنأكم السيد رئيس الحكومة على خطابكم المتفائل، وأنتم تقدمون الحصيلة المرحلية لعمل حكومتكم وتسعون جاهدين إلى إقناع أنفسكم أولا ومكونات أغلبيتكم ثانيا والبرلمان والمتبعين وعموم المواطنين، وكم تمنينا صادقين أن يكون التفاؤل في الخطاب يوازيه تفاؤل في العمل.

بخصوص مستجدات الوحدة الوطنية وما عرفته من مناوشات من طرف أعداء الوحدة الترابية، لم تخبرونا السيد رئيس الحكومة عن ما وقع في منطقة الكركارات خلال ولايتكم، وما هو الوضع اليوم هنالك؟ وما قامت به حكومتك تجاه هذا المشكل المفتعل؟.

لا نود الحديث عن السياق الذي صاحب تشكيل الحكومة والتي تشكلت من 6 أحزاب ذات مرجعيات مختلفة بل ومتناقضة أحيانا، حكومة ضخمة من حيث عدد الوزراء وضئيلة من حيث الأداء، ما الجدوى إذن من الاستحقاقات الانتخابية والبرامج الحزبية والمرجعيات الفكرية للأحزاب السياسية ما دام الكل سيساهم في تدبير الشأن العام وسيشارك في الحكومة؟ وهل هاته المعارك الانتخابية والبرامج الحزبية والمرجعيات الفكرية ينتهي رصيدها مباشرة بعد إعلان النتائج ويعاد تعبئتها أشهر قليلة قبل الاستحقاقات الانتخابية.

إن العمل السياسي، السيد رئيس الحكومة، في حاجة ماسة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى ممارسة سياسية سليمة، لا تناقض الخطابات والشعارات الرنانة، فكيف للفاعل السياسي اليوم أن يطلب من أبناء المغاربة أن يبحثوا عن وظائف في القطاع الخاص لأن القطاع العام لم يعد يستوعب الأفواج المتتالية للعاطلين والباحثين عن فرص الشغل، وهو يقوم بتوظيف أبنائه وأقربائه والتابعين إليه في الوظيفة العمومية؟ فكيف للفاعل السياسي اليوم أن يتمسك بتعليم أبناء المغاربة باللغة

العربية ويعلم أبناءه باللغات الأجنبية في مدارس البعثات الأجنبية.

إن جل أفعال حكومتكم تناقض خطاباتكم ولكي لا تنعتونا بالمشوشين وبالعدميين والسوداويين لأنكم السيد رئيس الحكومة أصبحتم تتقنون هذا النوع من التحكم الجديد وتريدون احتواء الجميع، نحيلكم على تقرير بعض المؤسسات الدستورية كالمجلس الأعلى للحسابات والمندوبية السامية للتخطيط وبعض الخطب الملكية.

وأنتم تتكلمون عن ترسيخ الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وما يتطلبه ذلك من تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد، تناسيتم تعامل حكومتكم بقمع مع الاحتجاجات السلمية التي طالبت بمطالب اجتماعية: حراك الريف، جرادة، احتجاج ساكنة زاكورة الذين يطالبون بتوفير الماء الصالح للشرب، احتجاجات عارمة للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، إضرابات قطاعية في التعليم والصحة والجماعات الترابية وكل القطاعات الأخرى، رغم لجوء الحكومة لاقتطاعات غير قانونية من أجور المضربين، والمفتي لفتوى «الأجر مقابل العمل» يتمتع اليوم بأجر دون أن يعمل ودون أن يساهم في صناديق التقاعد، إضرابات الأطباء وطلبة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، إضرابات واحتجاجات التجار.

لم تتركوا السيد رئيس الحكومة فئة من فئات المجتمع إلا وألحقتم بها الأذى وأخرجتموها للاحتجاج وهذا يحسب لكم.

السيد رئيس الحكومة؛

نعرف جيدا كيف تصنع المؤشرات لقد سبق لكم أن قررتم فتح دورتين استثنائيتين للبرلمان قبل 4 أيام على افتتاح الدورة العادية بمبرر تمرير بعض القوانين لكي نربح بعض النقاط في المؤشرات وفي بعض المؤسسات الدولية، ويكون الهدف الأول والأخير ليس الحاجة المجتمعية لسن القانون، بل هو ربح لبعض النقاط والمؤشرات.

إن لغة الأرقام والمؤشرات ومحاولة الاختباء وراءها لا يمكن أن تحل محل المعيش اليومي للمواطنات والمواطنين الذين يعانون من تنامي مظاهر الفقر والهشاشة والإقصاء واتساع الفوارق الاجتماعية ومن تعليم طبقي وصحة لا ترقى إلى مستوى طموحات شرائح واسعة من المجتمع.

إن تدهور القدرة الشرائية للمغاربة هي مسؤولية اختياراتكم السياسية والاقتصادية، حيث أن حكومتكم لم تكلف نفسها عناء البحث عن موارد مالية إضافية لخزينة الدولة بالحزم في محاربة التهرب والغش الضريبي والحد من الإعفاءات الضريبية دون جدوى ومحاربة الفساد ومحاربة اقتصاد الريع وتتجهون إلى الإفراط في المديونية التي لازالت تواصل المنحى التصاعدي منذ سنوات ولازالت الحكومة مستمرة في الاستدانة غير آبهة بما تشكله من خطورة على فقدان السيادة المالية للدولة.

وإلى جانب لجوئها المستمر للاستدانة وقعت الحكومة مع صندوق النقد الدولي خطا رابعا للوقاية والسيولة 9.97 مليار دولار بعد أن رفض طلب خط ائتمان مرن بسبب ضعف الدخل الفردي وارتفاع المديونية. ورغم أن الأرقام ناطقة والتقارير واضحة تواصل الاستدانة لسد ثقوب عجز الميزانية وأقصى ما قامت به هو اللجوء مرة أخرى إلى الخوصصة رغم الكوارث التي أدت إليها، وخير دليل على ذلك معلمة لاسامير.

سجل التاريخ بكل فخر واعتزاز أن حكومة عبد الله إبراهيم، قامت ببناء وحدات لتكرير البترول في إطار مشروعها المجتمعي لبناء المغرب الاقتصادي المتطور وتوفير الأمن الطاقي للمغاربة، وسجل التاريخ أيضا أن رئيس الحكومة السابق، قام بتحرير أسعار المحروقات في يونيو 2015، وأغلقت معلمة لاسامير في مارس 2016، وسيسجل التاريخ على حكومتكم أنها تفتقد للحس الوطني وتخضع للوبيات المحروقات، وعجزت في إعادة تشغيل هاته المعلمة التي تضمن الأمن الطاقي للمغاربة بجودة عالية وبنسبة تخزين مهمة والتحكم في تقلب أسعار المواد البترولية في السوق الدولية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

بالنسبة للحوار الاجتماعي، إن موقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، من اتفاق 25 أو ما سمي اتفاق 25 أبريل 2019، لم يكن مفاجئا أو شعبويا أو البحث عن التميز، بل كان في إطار بناء منسجم على أسس ومبادئ منظمتنا التي ساهمت بشكل كبير في ثقافة وأسس الحوار ببلادنا، كما استحضرنا الوضع الاجتماعي العام بهجوم ممنهج على الحركة النقابية منذ 2012، مما كرس فقدان الثقة.

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نقابة مستقلة في قراراتها ولا تخضع لأي ضغط أو ابتزاز أيان كان مصدره، ولا تقايض بمصالح الطبقة العاملة، حيث رفضنا مقترحات الحكومة السابقة، والتي كانت تهدف إلى المقايضة بملف التقاعد، والحكومة الحالية التي اعتمدت نفس الأسلوب ونفس المنطق للمقايضة بقانون ممارسة حق الإضراب وشرعنة مدونة التشغيل.

سبع مرتكزات أساسية حكمت تعاطينا مع إتفاق 25 أبريل:

1 - الشفافية والوضوح؛

2 - التعميم، تشبثنا بتعميم إجراء تحسين الدخل على الأجراء في القطاع العام والخاص والمؤسسات العمومية والمتقاعدين، كما طالبنا بتوحيد تواريخ صرف هاته الزيادة؛

3 - المأسسة، ما سمي بالحوار الاجتماعي أبان عن فشله وعدم قدرته على تقديم أجوبة على المسألة الاجتماعية، وإنجاز اتفاقات وتعاقدات، لهذا ركزت الكونفدرالية على ضرورة اعتماد حوار اجتماعي ثلاثي الأطراف بمضمون تفاوضي، مستدام ومنتج يحظى بالثقة والمصداقية على جميع المستويات، ويشكل فضاء مؤسساتيا للتفاوض على كل القضايا والإجراءات والقوانين الاجتماعية؛

4 - احترام الالتزامات المشتركة والتعاقدات الملزمة، الحكومة السابقة والحكومة الحالية لم تحترم تعاقد 26 أبريل 2011؛

5 - أدواروامهام الحركة النقابية، إن اتفاق 25 أبريل جسد إرادة تم التعبيرعنها منذ حكومة....

مداخلة
المستشارين عبد اللطيف أعمو وعدي شجري

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو

السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة المستشارين؛
السيد رئيس الحكومة؛

يتبين لي بأنكم عبرتم من خلال تصريحكم على أشياء كثيرة ذات طابع إيجابي، ولكن الذي أثار انتباهي هو صمودكم وروح الصبر والشجاعة، وأنتم تقودون سفينة في وسط بحر ومحيط هائج، وفي أجواء متقلبة لتأخذوا بزمام حكومة سداسية الأحزاب وتحمل في طياتها تنافر، وفي نفس الوقت أمام معارضة لا تحمل مشروعا لسد الفراغ.

بسبب هذا وحده السيد رئيس الحكومة -في اعتقادي- تستحقون التصفيق والتصفيق والتصفيق، وكما يقول المغاربة (اللي كيقول العصيدة باردة يحط فيها يدو) في ظل الظروف التي مرت في الواقع.

لذلك، أكيد لا يمكن مناقشة حصيلة الحكومة بإنصاف دون استحضار السياق السياسي ومسار تشكيل الحكومة وظروف اشتغالها والهدر السياسي الذي حصل، وأنتم لستم مسؤولون عنه.

ومن الضروري كذلك أن نكون إيجابيين ومنصفين، باستحضار كل ذلك باعتراف بما تحقق فعليا والتأكيد على بعض الإنجازات والنجاحات حتى لا نبالغ في التفاؤل المفرط ولا نسقط في التشاؤم المحبط.

إن مستوى أداء المسؤولية العمومية للحكومة لابد أن نقر بأنه كان إيجابيا في عدة جوانب، ليس لدي الوقت لعرض هذه الجوانب، ولكن الزيادة في القطاعات الاجتماعية وخاصة ميزانية القطاعات الاجتماعية، وخاصة في التعليم والصحة، والرفع من الاعتمادات المخصصة للاستثمار العمومي، إلى غير ذلك من المشاريع ومن الإصلاحات التي في طور الإنجاز.

كما نحيي بالمناسبة الحفاظ والدفاع عن تماسك الإجماع لدى مختلف الهيئات السياسية والنقابية حول قضية وحدتنا الترابية، التي نعتبرها في حزب التقدم والاشتراكية رابطا قويا لمناعة الجبهة الداخلية ونربطها، وهذا كذلك نشد على أياديكم حوله، بجانب ربح الرهانات الاجتماعية والاقتصادية وإرساء ثوابت الأمة.

فالسيد رئيس الحكومة، كما لا يخفى عليكم هناك نسجل بطء الإصلاحات الكبرى، وهو ما لا

يخدم مصالح التفعيل الحقيقي للدستور ولا يقدم رؤية واضحة حول الأداء الحكومي، مما يتعين معه خلق ديناميكية للنمو الرأسمالي المنتج والخلاق والتوجه بشكل مباشر لتفكيك منظومة اقتصاد الريع، الذي مازالت تكبل يد اقتصاد المغرب، حتى يتم تعبيد الطريق الصحيح لاقتصاد منتج يضمن تكافؤ الفرص والمنافسة والابتكار.

ومن هاذ المنطلق نعتبر أن حصيلة الحكومة المرحلية يمكن أن تكون منطلقا جادا لتحقيق الالتزامات الكبرى للحكومة، إذا تمت ترجمة تنامي الموارد العمومية جراء التحسن التدريجي في حكامة المالية العمومية إلى إنتاج استثمار عمومي ناجح ومثمر وسياسات عمومية قادرة على مواجهة تصاعد الطلب الاجتماعي وتعاظم انتظارات المواطنين والمواطنات وحالة القلق السائد في الأوساط المجتمعية المتعددة وضعف الثقة في المؤسسات وتعميق التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وهو ما يتطلب مزيدا من العمل المضني.

إننا نسجل في نفس الوقت من خلال الحصيلة المرحلية للحكومة أن الإطار الذي تنفذ فيه السياسات العمومية غير متوازن وغير متكافئ بحكم التأثيرات الواضحة للتوجهات الليبرالية العالمية الجديدة، التي يبدو أنها سائرة في التوغل والتغلغل على حساب عزل السياسة الاجتماعية للحكومة والمظهر البارز لهذا التأثير هو تزايد الفقر وتكريس الغنى والثروة في يد ثلة من المحظوظين، ويرافق ذلك إضعاف دور الدولة في التحكم في المسار التنموي.

كما أن توجهات السياسة الاقتصادية على السياسات العمومية المصاغة على المستوى المركزي مازالت مهمشة للإقرار الترابي الجهوي والإقليمي والمحلي، مما لا يسمح ببلورة رؤية موحدة للمجال الترابي، وقد ترتب عن هذا الوضع محدودية التدابير الناجعة في تنفيذ السياسات العمومية وفي إنتاج الخدمة العمومية لصالح المواطن في القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والعدل والعمل، وهي عناصر تؤثر سلبا على النمو....

الجزء الثالث:

جواب رئيس الحكومة السيد سعد الدين العثماني على المناقشة العامة للفرق والمجموعات بمجلس المستشارين لعرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

الأربعاء 22 شوال 1440 (26 يونيو 2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أود في البداية أن أعبر لكم عن سعادتي للقاء بكم في إطار مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، التي سبق لي أن قدمتها أمام مؤسستكم التشريعية الموقرة بغرفتيها بتاريخ 13 ماي 2019. ويشكل هذا اللقاء آخر فصول هذه المحطة الدستورية المتميزة التي تأتي في إطار تنزيل مقتضيات الفصل 101 من الدستور، بعد مناقشة هذه الحصيلة وتقديم الرد على مداخلات السادة النواب. وبالنسبة لي، فهي فرصة للحكومة للتفاعل مع المواقف التي عبر عنها المتدخلون باسم مختلف الفرق والمجموعات بمجلس المستشارين، والمقترحات التي قدموها، مع تصحيح بعض ما ورد فيها من أمور نعتبرها غير منصفة للحكومة وحصيلتها، بل يحمل بعضها في طياته مغالطات نقدر أنه من واجب الحكومة تنوير الرأي العام الوطني بشأنها.

أنتهز هذه الفرصة للتأكيد مجددا على أهمية هذه المحطة الدستورية المتميزة في تعزيز التواصل مع المؤسسة التشريعية الموقرة، ومن خلالها مع الرأي العام الوطني، بخصوص عرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة لإبراز مدى التقدم في تنفيذ التزامات البرنامج الحكومي، وإعمال الدور الأساسي للبرلمان في تقييم عمل الحكومة ومراقبة أدائها، وتفعيل الحكومة لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما أود أن أعبر لكم عن شكري، وقد سبق لي التأكيد أمام السادة النواب، على التفاعل الإيجابي للمؤسسة التشريعية الموقرة مع مبادرة الحكومة بتقديم هذه الحصيلة المرحلية، وكذا بأجواء النقاش الحر والصريح الذي طبع جلسة مناقشتها من طرف السيدات والسادة المستشارين، مما يؤكد رغبتنا وحرصنا جميعا على ممارسة هذا التمرين الديموقراطي المتميز.

وأسجل بداية اعتزازي بالمواقف المشرفة لمختلف الفرق والمجموعات بمجلس المستشارين بخصوص قضية الصحراء المغربية، وتعبئتها وانخراطها، ومعها مختلف مكونات الشعب المغربي والقوى الحية للأمة وراء جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، للدفاع عن الثوابت الوطنية للمملكة وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية العادلة، والتصدي لكافة مناورات أعداء وخصوم الوحدة الترابية للمغرب ودحض أطروحة الانفصال. وقد تمكن المغرب بفضل الله تعالى، ثم بفضل هذا التلاحم والإجماع

الوطنيين، من تحقيق مكاسب مطردة، آخرها سحب كل من دولتي السالفدور والباربادوس اعترافهما بالكيان الوهمي ودعم الموقف المغربي الراسخ بشأن وحدتنا الوطنية والترابية.

السيد الرئيس المحترم؛

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لقد شكلت هذه المناقشة مناسبة أخرى أكدت فيها الفرق المشكلة للأغلبية الحكومية بمجلس المستشارين، إذا كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، على انسجامها وتعبئتها وانخراطها البناء في مساندة العمل الحكومي ودعم مختلف الأوراش الإصلاحية للحكومة.

كما تميز خطابها بالواقعية والموضوعية، من خلال تثمين ما تحقق من إنجازات مقدرة وتقديم النقد البناء والملاحظات والاقتراحات الهادفة لتجويد الأداء الحكومي وتقويم مساره إذا تطلب الأمر ذلك. وبهذه المناسبة، أود أن أنوه أيضا بمداخلات بعض الفرق الأخرى التي تميزت بالموضوعية في مناقشتها للحصيلة المرحلية.

وطبعا لا يفوتني أن أشكر أيضا فرق المعارضة التي حرصت على ممارسة حقها الدستوري من خلال مساهمتها في مناقشة الحصيلة المرحلية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

مسؤولية الخطاب وخطاب المسؤولية

لقد كنا ننتظر من كافة السيدات والسادة المستشارين نقاشا موضوعيا وتقييما منصفا لمضامين الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إذ اخترنا في عرضها خطاب الوضوح والصراحة والواقعية، في سياق دقيق، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، غير أن هذا الأمل لم يكتمل ونحن نتابع بعض التدخلات التي آثرت مرة أخرى اللجوء إلى خطاب التبخيس والتيئيس.

فصرنا نسمع تشكيكا في معطيات وأرقام صادرة عن مؤسسات رسمية، وكيل عبارات قدحية ومشينة أحيانا، من قبيل أن الحكومة «ضربت أغلب المكتسبات عرض الحائط، وبدأت تقود البلاد نحو المجهول» وأنها «لم تنتج سوى فقدان المصداقية السياسية» وأنها «نجحت فعلا في تقسيم الأغلبية الحكومية وتقسيم الشعب المغربي، وخلق الحقد والكراهية في صفوفه، بسياستها الانتقائية».

بالله عليكم هل بهذا الخطاب السوداوي، بل المغرق في السوداوية، تظن بعض فرق المعارضة أنها تمارس دورها الدستوري؟ ما هي القيمة المضافة لعمل المعارضة إذا كان مجرد تبخيس مستمر، وإسهاما في زعزعة الثقة في العمل السياسي والشأن العام، ثم أين هو الدور الحقيقي للمعارضة في

مراقبة عمل الحكومة عبر النقد البناء وتقديم الاقتراحات والمبادرات التي تخدم المصالح العليا للوطن بعيدا عن خطاب التبخيس الذي جعله البعض منهاجا لممارسة أدوار المعارضة؟

هناك من أثار «التناقض غير المفهوم بين ما تتوفر عليه البلاد من بيئة سياسية ومؤسساتية جد مشجعة ومحفزة للتنمية والمبادرة والإنتاج والإبداع، وبين فعل حكومي هجين وشارد وغير منتج»، والحقيقة أن التناقض غير المفهوم هو التناقض الحاصل بين ما وصل إليه المغرب من مكتسبات وما حققه من مؤشرات إيجابية باعتراف القاصي والداني، وبين ما يحلو للبعض إشاعته من صورة قاتمة عن وضعية البلاد وكأنها في مسار تراجعي مهول.

إن الحكومة، إذ تذكر إنجازات الحصيلة الحكومية وتبشر بما تحقق من تقدم على عدد من الواجهات، فإنها واعية بالإكراهات والتحديات وبالتطلعات المشروعة للمواطنين، لكنها في نفس الوقت تعي بأن البيئة السياسية والمؤسساتية ومناخ الاستقرار الذي تنعم به بلادنا يعد فرصة للوطن لتحقيق المزيد من المكتسبات في طريق تعزيز البناء الديموقراطي وتحقيق التنمية الشاملة التي تتطلع إليها كافة القوى الحية للأمة، ولا أدل على ذلك من انخراط الحكومة في هذه الدينامية الإصلاحية الإيجابية، مما أسفر عن حصيلة مشرفة وواعدة، قدمناها معززة بالمؤشرات الرقمية والمعطيات الواقعية، غير أن البعض تعمد، للأسف، تجاهل مضامينها والخوض في نقاش بعيد عن حس الموضوعية والإنصاف.

مشكلة بعض إخواننا في المعارضة للأسف أنهم يطلقون الكلام على عواهنه ويوزعون اتهامات غليظة، يمينا وشمالا، باستغلال المؤثرات الصوتية، لكن ذلك لن يخدع المنصفين. فسحر الكلام سرعان ما ينقضي مفعوله لأن الواقع والأرقام صامدة وعنيدة، عصية على التحريف والتدليس والتبخيس.

بالله عليكم كيف يمكن لحكومة تزعم المعارضة أنها «فاشلة» و«مشتتة» أن تنجح في توقيع اتفاق مع شركائها بشأن الحوار الاجتماعي بعد سنتين من عمرها، حكومة قلصت نسبة البطالة، ولو بشكل أقل مما نطمح إليه، ورفعت ميزانية القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة، ومستوى الدعم لعدد من الفئات الاجتماعية، وساهمت في رفع نسبة التمدرس، مقابل تقليص نسبة الهدر المدرسي وعدد وفيات الأطفال والأمهات...، وهو ما بيناه بالمؤشرات والأرقام التي لا غبار عليها.

تحدث بعض إخواننا في المعارضة عن «الإفلاس» و«سوء التدبير» و«عدم محاربة الفساد»، فكيف يستقيم هذا الكلام ويصح في حق حكومة أوقفت مسلسل تصاعد نسبة المديونية، وارتفع في عهدها حجم الاستثمارات الأجنبية؛ حكومة حققت تقدما إيجابيا في مؤشر مناخ الأعمال ومؤشر إدراك الفساد، وهي مؤشرات دولية لم تحاب المغرب ولا حكومته، فلولا وجود عمل حقيقي وجهد على الأرض، بينته وأوضحته في تقديمي للحصيلة المرحلية، وهي موضوعة رهن إشارتكم، لما تمكننا من تحقيق هذا التحسن.

ولأجل ذلك لا نشاطر المعارضة نظرتها التشاؤمية وخطابها المغرق عموما في السلبية، بحيث لم نلمس فيه –على العموم-نقدا بناء، ولم نسجل في كثير منه اقتراحات عملية وبدائل واقعية، بل مجرد انطباعات وكلاما مرسلا، مقابل ما قدمناه من أرقام ومعطيات.

كما أنه لأمر مؤسف أن تُطلق من تحت قبة البرلمان اتهامات كبيرة، من قبيل الحديث عن «منطق الغنيمة والوزيعة» في التعيين بالمناصب العليا والصفقات وما إلى ذلك، وأنا أقولها لكم صريحة واضحة أمام المغاربة، بدل إطلاق هكذا اتهامات على عواهنها، المطلوب تقديم معطيات مدققة وحقيقية، وأنا ألتزم أمامكم وأمام الرأي العام، بصفتي رئيسا للإدارة، بالقيام بكافة التحريات اللازمة في أي شكاية محددة، وإتباعها بما يلزم من المحاسبة والتدابير والإجراءات القانونية، دون محاباة أي جهة، وكذا لإصلاح ما ينبغي إصلاحه وتجويد تدبير منظومة التعيينات في المناصب العليا والصفقات العمومية. وفي غياب تقديم أي دليل، تبقى اتهاماتكم مجرد مزاعم وادعاءات عارية من الصحة، ولن نسمح لها بأن تغلط الرأي العام وتتسبب في إشاعة اليأس والإحباط وعدم الثقة.

وأقول لكم إن الخطاب السياسي المأزوم، وأسلوب اللمز والتشنيع والاتهام حد التشكيك في الوطنية، هو من يسهم في إشاعة مزاج سيئ، وليس الحكومة أو عملها، ولابد من مراجعة هذا الخطاب للرقي بالسياسة وخدمة مصلحة البلاد، وهذا لا يبدو أنه أمر سهل، لما يتطلبه من إرادة قوية وجهد كبير.

لذلك أدعو نفسي، وأدعو الجميع، حكومة وبرلمانا، إلى ضرورة الارتقاء بخطابنا السياسي وتحري الموضوعية والإنصاف والتزام ضوابط وأدب الاختلاف والنقد والتقويم، لأننا نقف جميعا بمسؤولية أمام المواطنين الذين يتابعون ما نقوم به وما نقوله، ولا يستقيم أن نكون نحن سببا في عزوف أو سببا في تعزيز ثقة هؤلاء المواطنين في المؤسسات وفي العمل السياسي.

وكما قلت مرارا، بطبيعة الحال كانت بعض الأمور التي قيلت، أنا لن أرد عليها، أنا أحترم جميع الأحزاب السياسية، أما حزب السي علال الفاسي، فهو فوق راسي وعيني، وأنا أحترم السي علال الفاسي، فالعلاقة كبيرة وكبيرة، ولكن «جيوا» معانا للطريق، ليس معقولا، والأمين العام (لنقابة الاتحاد العام للشغالين) أمامي، وقعتم على اتفاق الحوار الاجتماعي وتبخسونه.

قيل في البرلمان بأن الحكومة لم تستطع أن تنجح اتفاقا للحوار الاجتماعي، وأنها جمدت هذا الحوار، والآن الحكومة الحمد لله وقعت الحوار الاجتماعي، يجب أن يكون الخطاب متوازنا، أتفهم من قبل، ولكن بعد التوقيع، فالحكومة نجحت، مع جميع الشركاء، وهذا ليس نجاح طرف واحد، كلنا نجحنا، الحكومة لا تكره الأحسن، ولكن ما تحقق شيء جيد. لقد اتصلت بنا شرائح عديدة من المواطنات والمواطنين ليشكرونا، وقبل أن نوقع كانوا يقولون لنا، وعندي الرسائل، لماذا تريدون توقيع الاتفاق، نفذوه حتى ولو رفضت النقابات توقيعه، وذلك بعدما تأخرنا نوعا ما تأخرا نسبيا، وقلنا لهم: لا، نحن شركاء، ووصلنا الحمد لله ووقعنا الاتفاق، وقولوا الحمد لله على توقيع الاتفاق.

النقطة الثانية، كنا نأتي هنا، ويتقدم برلمانيون إما في مجلس النواب وفي هذا المجلس، ويقولون: أنا رئيس جماعة لا تستفيد من برنامج «تيسير» خلافا لجماعة قريبة، فلماذا؟ الآن، عممنا تيسير، وهي قضية تحتاج التصفيق، لقد استجبنا لطلباتكم. هناك أمور كثيرة، عملية، واقعية، كان يطالب بها الناس من المعارضة قمنا بها، كأنها غير موجودة، ضرب عليها الصمت.

هذا هو خطاب الموضوعية، نقول تحقق هذا الشيء، أمر جيد، ولكن نحن نطالب بالمزيد، هناك خلل أو هذا غير كافي، حتى يكون الخطاب متوازنا، هذا ما نطالب، نحن لا نطلب من المعارضة أن تكون مصفقة للحكومة، «براكة علينا غير الأغلبية»، الحمد لله هي موجودة، والأغلبية التي لا تصفق، حتى هي تتدخل وتنتقد ولكن بمنطق متوازن.

عودة إلى سياق وظروف تشكيل الحكومة

لقد أعادت إحدى المداخلات طرح ما أسمته «البلوكاج الحكومي الذي دام لما يقارب ستة أشهر، وما سببه من فراغ سياسي ومؤسساتي كلف البلاد غاليا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي». في حين أن حقيقة الأمر التي يعرفها الجميع، بمن فيهم أصحاب هذا الادعاء، أن هذه الحكومة لا تتحمل أية مسؤولية فيما سمي بالبلوكاج. وبالتالي فإن محاولة إلصاق هذا الأمر بالحكومة هو نموذج من المغالطات التي يحاول البعض عبثا تمريرها، مستهينا بذكاء وفطنة المغاربة.

وعلى كل حال، فنحن لم نشأ أن نبقى حبيسي تلك المرحلة، التي نترك للباحثين الرجوع إليها تحليلا وتفسيرا، بل تحملنا مسؤوليتنا في الحكومة بكل مكوناتها، وعملنا على تجاوز تداعياتها بمجرد التنصيب، وحققنا خلال عامين ما لم تحققه حكومات في كامل ولايتها في أكثر من مجال وقطاع، وهو ما يفند ويدحض ما تدعيه المعارضة من أن الحكومة «فشلت في التدبير»، أو ساهمت في هدر الزمن السياسي.

تفاعل الحكومة مع المبادرات والمشاريع الملكية

أود أن أقف هنا لأوضح مسألة أساسية قيل بشأنها ما معناه أن الحكومة تستشهد بمشاريع وإنجازات ملكية لتخفي فشلها في تدبير الشأن الحكومي، وكأن المعارضة تريد أن تقيم نوعا من التمايز، بل والتعارض بين التوجيهات والمبادرات الملكية السامية، وبين ما تسعى الحكومة إلى تنزيله من مضامين البرنامج الحكومي.

وهنا أود أن أقول بأن الحكومة تعتز بانخراطها وتعبئتها التامين لإنجاح مختلف الأوراش الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة حفظه الله باعتبارها أوراشا وطنية تندرج في إطار الدينامية الشاملة التي تشهدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالته، كما تعتز الحكومة أيما اعتزاز بالتوجيهات الملكية

السامية لجلالة الملك حفظه الله التي تعد دعما وسندا دائمين لمختلف البرامج والأوراش الإصلاحية التي تباشرها الحكومة.

وإن ما نتطلع إليه ويستحقه المغاربة هو الارتقاء بالنقاش وعدم تبخيس عمل الحكومة لا لشيء إلا لأن هذه المشاريع صادرة عن حكومة لا تشاركون فيها. إن الأمر يتعلق بالمصلحة العامة وبمصلحة المواطنين والوطن، وما يهمنا هو تحقيقها، وبناء على هذا المعيار فقط ينبغي أن يقيم أداء الحكومة وإنجازها.

خطاب الصراحة والوضوح مع المواطنات والمواطنين

لقد اخترنا أن نقدم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة باعتماد خطاب الصراحة والوضوح الذي نلتزم به في التواصل مع المؤسسة التشريعية الموقرة، ومن خلالها مع الرأي العام الوطني.

وقد آليت على نفسي شخصيا أن أكون صادقا مع المغاربة، وذلك من باب الواجب والاحترام اللازم لهم. غير أنني عجبت لبعض السادة المستشارين، فحينما أتحدث عن المنجزات يقولون لماذا تبتسم ولماذا تظهر منتشيا، وحينما أقول بأن هناك مجالات ما زالت تتطلب جهدا كبيرا للارتقاء بها، أو أقول إن الحكومة لم تستجب بعد إلى كافة الانتظارات المشروعة للمواطنين، يقولون بأنني أقتل جذوة الأمل في نفوس المغاربة وبأنه يتعين على الحكومة تقديم استقالتها.

والحال أن الذي يهدد بقتل الأمل لدى المغاربة هو ذلك الخطاب التيئيسي المغرق في التشاؤم، في حين أن الله عزوجل منّ علينا ببلد آمن ومستقر، يسير في الاتجاه الصحيح، بالرغم من التحديات التي تواجهه والنقائص التي تعتريه، وواجبنا جميعا، كلا من موقعه، الإسهام في تنميته ورقيه وتحسين صورته.

وأغتنم هذه المناسبة، لأجدد التزامي بخطاب الصراحة والوضوح دون بيع الوهم للمغاربة أو تغليطهم. فهناك مجالات حققنا فيها أكثر مما التزمنا به في البرنامج الحكومي، وهناك مجالات أخرى لم يرق ما حققناه فيها إلى مستوى طموحنا، وهناك انتظارات مشروعة للمواطنات والمواطنين نلتزم بالعمل على تلبيتها. هذا مع التذكير بأن ما حققناه يتعلق بالحصيلة المرحلية فقط.

والغريب أن هناك من أنكر علي حتى الابتسامة أثناء عرض الحصيلة، والفرحة بالمنجزات والأرقام والمؤشرات. فهل تريدون مصادرة حق رئيس الحكومة في الابتسامة والإشادة بحصيلة نقدر أنها جيدة وواعدة، تهم سنتين فقط من العمل الحكومي، وأن المؤشرات المحققة تعِد بحصيلة أفضل إن شاء الله في متم هذه الولاية الحكومية. وهنا أقول كذلك ما قالته العرب: عيروا الورد فقالوا له يا أحمر الخد.

بطبيعة الحال فإن الأطر والكفاءات الوطنية التي تناضل في مختلف المجالات والإدارات

والمؤسسات هي التي تحس أكثربالجهد الذي تقوم به بلادنا، وبالنتائج التي تحدثنا عنها في هذه الحصيلة. أما غيرهم فينطبق عليه المثل الأمازيغي: ءُوْرنْ كِيسْ تْكِيدْ ءَابْلا صُوضْ ءَالْعُوَاد.

نعم يوجد من بين إنجازات الحكومة والمؤشرات التي تم تحقيقها ما يمكن أحيانا أن يدفع إلى الاعتزاز، وإني لا أنكر بأني قدمت أمامكم هذه الحصيلة المرحلية وأنا أشعر، فعلا، بالاعتزاز والسرور بما وفقنا الله تعالى إلى تحقيقه لمصلحة بلدنا، في هذا الوقت الوجيز نسبيا من الولاية الحكومية، دون أن نغتر بما حققناه، أو أن يحجب عنا ذلك ما ينتظرنا للوفاء بكافة التزاماتنا.

منهجية إعداد الحصيلة المرحلية وتقديمها

كانت هناك بعض المؤاخذات حول منهجية تقديم الحصيلة المرحلية، بين من قال إنها «لا تعدو أن تكون تقريرا قطاعاتيا لمجموعة من الإجراءات تفتقد للخيط الناظم وللمسة السياسية، وينتفي فيها شرط الالتقائية،»وبين من اعتبر أن «ما تم عرضه هو عبارة عن كلام وخطاب غارق في التفاؤل والارتياح والثقة المبالغ فيها».

وتعقيبا على هذه المؤاخذات، لا بد من التذكير بأن إعداد وتقديم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة جاء تتويجا لمسلسل مبتكر، بدءا من البرمجة والتتبع والتنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية، وكل ذلك استنادا وانطلاقا من مضامين البرنامج الحكومي. كما أن إعداد الحصيلة تم تأطيره بمقاربة محكمة، تم الحرص فيها على تحقيق التقائية مختلف التدخلات من خلال إعداد المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي، وإرساء آليات حكامة لضمان حسن تنزيله بإحداث لجنة بين-وزارية لتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي، وإحداث وحدة إدارية خاصة لدعمها.

وهذه المقاربة المحكمة هي التي مكنت من بلورة وثيقة متكاملة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، تعرض الواقع الفعلي لتقدم تنفيذ التزامات البرنامج الحكومي إلى حدود منتصف الولاية، وفق خيط ناظم تؤطره رؤية الحكومة في مختلف المجالات.

وبالمناسبة، لا يفوتني وأنا أستحضر هذه المنهجية، أن أجدد التنويه والشكر لكافة مسؤولي وأطر القطاعات الحكومية الذين عملوا بجدية في سبيل إنجاح هذه المنهجية.

السيد الرئيس المحترم؛

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

سأحاول التفاعل مع تدخلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين من خلال المحاور الأساسية الثلاثة التالية:

- المحور الحقوقي والمؤسساتي؛
- المحور الاقتصادي؛
- المحور الاجتماعي.

أولا-المحور الحقوقي والمؤسساتي

مآل تنزيل خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

أود التأكيد بأن الحكومة واعية تمام الوعي بأن اعتماد الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ليس هدفا في حد ذاته، بل إن الهدف الحقيقي هو تنزيل مضامين هذه الخطة بما يمكن من ملامسة أثرها في تحسين وضعية حقوق الإنسان ببلادنا. ولذلك فالحكومة لم تكتف باعتماد هذه الخطة، بل أتبعت ذلك مباشرة بالبدء في الأجرأة والتنفيذ من خلال ثلاثة محاور سأعرض فيما يلي بعض خطوطها الرئيسة:

1-- وضع آليات تتبع تنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

على غرار باقي أنظمة الحكامة والتتبع المعمول بها دوليا ووطنيا، تم اقتراح منظومة لحكامة المخطط التنفيذي ترتكز على إحداث اللجنة الوطنية لتتبع وتقييم تنفيذ الخطة يترأسها رئيس الحكومة، وتضم في عضويتها القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والسلطة القضائية بالإضافة إلى جمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ولجنة المواكبة والتتبع يترأسها وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان وتضم في عضويتها القطاعات الحكومية المعنية.

2--إعداد المخطط التنفيذي

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية باستكمال ترجمة خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى مخطط تنفيذي ينخرط فيه الجميع، وإعداد النصوص والتدابير العملية المرتبطة بها، تم إعداد هذا المخطط وفق المقاربة التشاركية نفسها المعتمدة في إعداد وتحيين خطة العمل. ويعتبر هذا المخطط التنفيذي إطارا تعاقديا يمكن من تعبئة وانخراط أكبر عدد من الفاعلين المعنيين بالإعمال، في إطار من التكامل والتنسيق والالتقائية، وبمراعاة لمهام وأدوار كل طرف. كما أنه يعد وثيقة إجرائية تترجم تدابير الخطة إلى أنشطة كفيلة بإعمالها، مع تحديد الجهة المسؤولة عن التنفيذ

والشركاء والجدولة الزمنية للإنجازوالنتائج المنتظرة من الأنشطة المبرمجة ومؤشرات للقياس تساعد على التتبع والتقييم.

3--تتبع إعمال الخطة

على المستوى المركزي، عملت الحكومة وفق مقاربة تشاركية وتعاقدية على مواكبة القطاعات الحكومية في إعمال مضامين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك من خلال الشروع في إعداد مخططاتها الإجرائية باستحضار مضامين البرنامج الحكومي ومختلف المخططات القطاعية.

وعلى مستوى البعد الترابي، عملت الحكومة وفق مقاربة تشاركية وتعاقدية على مواكبة الفاعل الترابي في إعمال مضامين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك من خلال الشروع في إعداد المخططات التنفيذية الترابية بتنسيق مع مجالس كافة جهات المملكة باستحضار مقومات الجهوية المتقدمة، والمخططات الجهوية للتنمية والمخططات الإجرائية القطاعية، وفي هذا الصدد تم عقد لقاءات مع ثمانية مجالس للجهات، والإعداد للتوقيع على اتفاقيات الشراكة مع مجالس الجهات، وبرمجة لقاءات لتعزيز قدرات الفاعلين المحليين، وخلق دينامية على المستوى الترابي من خلال برامج للتعبئة والتحسيس، وكذا برمجة ورشات عمل لتعزيز أدوار الجامعة على مستوى الجهات.

ولضمان النجاعة في إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان تم تطوير آلية الشراكة والتعاون، من خلال عقد عدد من اتفاقيات الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، والجامعات، وبعض القطاعات الوزارية، وبرامج ومؤسسات دولية.

استكمال إرساء الجهوية المتقدمة وتنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري

أتفق مع المداخلة التي أكدت على ضرورة مواصلة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية، وتثبيت الجهة كفاعل رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في إطار من التكامل مع أدوار الدولة وباقي الجماعات الترابية. فالحكومة واعية بالدور الأساسي والمحوري الذي تضطلع به الجهات في التنمية من خلال معالجة الإشكاليات الحقيقية والملحة للمواطنين على أرض الواقع. ولذلك فقد جعلت من استكمال تفعيل الجهوية المتقدمة أحد أولوياتها، بموجب البرنامج الحكومي، في أفق الارتقاء بالجماعات الترابية، وفي صدارتها الجهات، إلى مرتبة شريك كامل للدولة في وضع وتنفيذ السياسات العمومية.

ونحن واعون بأن هذا الأمر لن يتأتى إلا من خلال تمكين الجهات من الموارد المالية والمادية اللازمة، ومن أجل ذلك تواصل الحكومة العمل على تقديم الدعم المالي اللازم للجهات وتعزيز مواردها المالية من خلال الرفع من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المرصدة للجهات ليصل إلى 5%، إضافة إلى الرفع التصاعدي من مساهمة الميزانية العامة الذي بلغ 4.18 مليار درهم برسم ميزانية 2019، بعد أن كان يبلغ 2 مليار درهم سنة 2016، لتصل الموارد المالية للجهات إلى 8,4 مليار درهم برسم ميزانية 2019، في أفق بلوغ 10 مليار درهم خلال سنة 2021، طبقا لأحكام المادة 188 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

من جهة ثانية، ومن أجل تيسير مد الجهات بالموارد البشرية ذات الكفاءة، فإن الحكومة تشتغل على إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والقوانين المنظمة لحركية الموظفين، بما سيمكن من إرساء نوع من التوظيف الجهوي وتدبير كافة المجالات المتعلقة بحركية الموظفين.

كما أن الحكومة ماضية في تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري من خلال الشروع في المصادقة على التصاميم المديرية الخاصة بالقطاعات الحكومية، الأمر الذي سيمكن من تحديد الاختصاصات التي سيتم تفويضها إلى المستوى اللاممركز والجدولة الزمنية الخاصة بنقل هذه الاختصاصات، مع ضبط العلاقات المؤسساتية والوظيفية بين الإدارات المركزية والمصالح اللاممركزة، وعلاقات هذه الأخيرة بالجماعات الترابية، وذلك من أجل تمكين المصالح اللاممركزة من ممارسة صلاحيات تتيح لها اتخاذ المبادرة في تفعيل السياسات العمومية القطاعية، وإيجاد الحلول الكفيلة بتجويد الخدمات العمومية التي تقدمها للمرتفقين.

المجهود التشريعي للحكومة

لا يمكن أن أنكر على السيدات والسادة المستشارين تطلعهم إلى استكمال إصدار بعض النصوص التشريعية الهامة، سواء تلك التي تدخل في إطار تنزيل الدستور أو غيرها من النصوص، فهذا طموحنا جميعا، غير أن ما أستغربه هو إنكار المجهود التشريعي والتنظيمي المتميز الذي قدمته هذه الحكومة في نصف ولايتها الأول، والذي جعل فترة السنتين الماضيتين من أخصب الحقب على مدى العقدين الأخيرين في مجال الإنتاج القانوني للحكومة. إذ تمت دراسة أكثر من أربعمائة وثلاثين (430) مشروع نص قانوني وتنظيمي، منها أكثر من 150 مشروع قانون. والحكومة عازمة بالتأكيد على الرفع من وتيرة هذا الإنتاج القانوني والتنظيمي.

أما بالنسبة لبعض مشاريع القوانين التي تساءل عن مآلها بعض السادة المستشارين، فهي معروضة على المؤسسة التشريعية الموقرة (مشروع القانون الإطار للتربية والتكوين، مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وبالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية،

مشروع القانون التنظيمي للإضراب)، وبالتالي فلا مسؤولية للسلطة التنفيذية في تأخر صدور هذه النصوص.

وبخصوص مشروع القانون المتعلق بنقابات العمال والمنظمات المهنية للمشغلين، فيتم العمل حاليا على إعداد صيغة أولية لهذا المشروع بتنسيق بين القطاعات الحكومية المعنية قصد التشاور في شأنها مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

ثانيا-المحور الاقتصادي

في الحقيقة، لم أستغرب طريقة مناقشة المعارضة للشق الاقتصادي من الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، حيث عمدت، كما هو الشأن بالنسبة للجانب السياسي، إلى تقديم معطيات وأرقام ومؤشرات أقل ما يقال عنها إنها بعيدة كل البعد عن الحقيقة، حتى لا أقول شيئا آخر، إما جهلا بالواقع الاقتصادي والمالي لبلادنا، وإما تجاهلا بهدف تغليط الرأي العام، والمضي في نهج التبخيس الذي جعلت منه بعض المداخلات منهجا وحيدا لمناقشة الحصيلة. وسأبين لكم بالملموس تهافت خطاب المعارضة وضعف حجتها.

نسبة نمو الاقتصاد الوطني

حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، حققت بلادنا سنة 2018 نسبة نمو تقدر ب3% رغم سنة فلاحية متوسطة، حيث تراجع تطور نسبة القيمة المضافة الفلاحية من 15.2% سنة 2017 إلى 4% سنة 2018.

وفي التوقعات الأخيرة التي أعلنت عنها بنك المغرب يوم 18 يونيو الجاري، فقد راجعت هذه المؤسسة نسبة النمو المتوقعة بالمغرب سنة 2019 لترفعها إلى 2.8% عوض توقعات شهر مارس الماضي التي حددتها في 2.7%، كما توقعت هذه المؤسسة أن يحقق المغرب نسبة نمو تصل إلى 4% متم 2020.

وعلاقة بهذا الأمر، لا بد من التأكيد على أن تحديد بلوغ متوسط نسبة نمو ما بين 4.5 إلى 5.5 كهدف في متم هذه الولاية الحكومية، انطلق من قناعتنا بضرورة تحقيق نمو هيكلي وليس مجرد نمو ظرفي.

فإذا كان الاقتصاد الوطني في الحقيقة لا يزال يتأثر بالعوامل الخارجية مثل مستوى حصيلة السنوات الفلاحية وتقلبات الأسعار على الصعيد العالمي، إلا أن الإصلاحات التي باشرتها الحكومة ساهمت في الحد من هذا التأثير.

وكما تعلمون، فالنمو الاقتصادي يتأثر بنوعين من المحددات يمكن للحكومة أن تتدخل من خلالهما:

• النوع الأول: محددات هيكلية طويلة الأمد تتجلى في السياسات الإصلاحية كتنمية الرأسمال البشري، وتعزيز التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني نحو قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، وتحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار، ومحاربة الفساد، وتجويد حكامة المقاولات والإدارة. في هذا الإطار، عملت الحكومة على بلورة وتنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية، بغية تحسن أكبر ومستدام لمعدل النمو على المدى المتوسط والبعيد.

• أما النوع الثاني، فهي محددات ظرفية وتتعلق أساسا بالميزانية العامة. فكما تعلمون، يعتبر الاستهلاك الداخلي للأسر والإدارة العمومية أهم محرك للاقتصاد الوطني، غير أن الحكومة الحالية لم تسلك خيار تحسين النمو على المدى القصير وعلى حساب الإخلال بالتوازنات الماكرو-اقتصادية، تفاديا للمخاطرة بحقوق الأجيال المقبلة وباستقرار الاقتصاد الوطني.

إن العمل على تحسين النمو بشكل هيكلي ومستدام، هدف رئيسي وواجب وطني يجب أن يحفزنا جميعًا، بغض النظر عن المدى الزمني الذي يتطلبه. وقد اختارت الحكومة التركيز على النوع الأول من المحددات، المتمثلة في الآليات الهيكلية والمستدامة، ولو أن جني ثمارها لن يتأتى على المدى القصير والمتوسط. وهذا دليل إضافي على أن الحكومة ترجح المصلحة العامة، ولا يحركها الهاجس السياسوي الانتخابي.

دعم المقاولة والاستثمار

اعتبرت إحدى المداخلات، ظلما وبهتانا، أن الحكومة تمادت في تدابير واستراتيجيات لا تخدم مصلحة المقاولات وخاصة الصغرى والمتوسطة، مشيرة إلى إفلاس وإغلاق عدد كبير من المقاولات تجاوز 8000 مقاولة سنة 2018. وهي ادعاءات يدحضها واقع دينامية المقاولات الوطنية، وكذا الإصلاحات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لصالح المقاولة اقتناعا منها بدورها في تحريك عجلة الاقتصاد والوطني وإحداث فرص الشغل.

فالاكتفاء بالإشارة إلى إغلاق 8000 مقاولة سنة 2018، في محاولة لتهويل الأمر وتحميل الحكومة مسؤولية ذلك، ينطوي على محاولة تغليط كبيرة للرأي العام. ذلك أن أرقام المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية تفيد أنه تم إحداث أكثر من 92700 مقاولة جديدة في نفس السنة، أي ما يمثل زيادة ب 20 % مقارنة بسنة 2017، وهو أكبر ارتفاع منذ عشر سنوات.

وبالمقابل فقد سجل انخفاض معدل إفلاس الشركات لأول مرة منذ سنوات، إذ تراجع عددها بما يناهز 1% بين 2017 و2018، لينتقل من 8020 شركة إلى 7944، وهو أول انخفاض منذ عشر

سنوات أيضا، علما بأن نسبة إفلاس الشركات بالمغرب غير بعيدة عن مثيلاتها في الدول المتقدمة.

ومن أجل الحد من صعوبات المقاولة، عملت الحكومة على إخراج القانون رقم 73.17 بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة. ويعتبر هذا القانون من الإصلاحات الجوهرية ذات الوقع المباشر على حياة المقاولة، بما يوفره لها من مواكبة ودعم سواء في إطار الوقاية من الصعوبات التي قد تعترض نشاطها، أو معالجتها عند الاقتضاء.

ومن جهة أخرى، لا بأس أن أعيد التذكير بجملة من الإصلاحات الهامة التي اتخذتها هذه الحكومة لتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولة، ولا سيما الصغرى منها والمتوسطة:

1. إطلاق ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار؛
2. مواصلة وتسريع عملية استرجاع متأخرات الضريبة على القيمة المضافة (حوالي 40 مليار درهم)؛
3. الإعفاء من ذعائر وغرامات المتأخرات الضريبية سنة 2018؛
4. تطبيق القانون المتعلق بآجال الأداء، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات النشيطة في هذا المجال، والتي نتج عنها تحسن آجال الأداء ما بين 2017 و2018 بمقدار 14 يوما بالنسبة للإدارات والمقاولات العمومية و19 يوما بالنسبة للجماعات المحلية؛
5. إصلاح الإطار القانوني لشركة المساهمة وشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة...؛
6. اعتماد نظام تصاعدي في الضريبة على الشركات، وتخفيض نسبة 20% إلى 17.5%؛
7. توسيع المزايا الممنوحة للمصدرين لتشمل جميع الشركات التي تنتج منتجات للتصدير؛
8. دعم إطلاق 8 بنوك تشاركية جديدة؛
9. اتخاذ تدابير ضريبية لتحفيز الاستثمار: الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على العمليات الاستثمارية لمدة 36 شهرًا للشركات القائمة التي تنفذ مشاريع جديدة (قانون المالية 2017)؛
10. إطلاق صندوق بقيمة 500 مليون درهم لدعم المشاريع الناشئة والمبتكرة؛
11. إصلاح الإطار القانوني لتيسير ولوج المقاولات إلى التمويل باستعمال الضمانات المنقولة.

ارتفاع الاستثمارات الخارجية المباشرة

لابد من الإشارة والتأكيد على أن تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة عرف نمواً مطرداً بين الفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، حيث بلغ 32,8 مليار درهم، بزيادةٍ تقدر بنسبة 55%. ويعزى هذا النمو المحصل في مجمله إلى تراكم مجموعة من الإصلاحات المعتمدة من أجل تحفيز الاستثمار في

بلادنا، والتي تعددت أشكالها بين إصلاحات هيكلية وقانونية، وتدابير وإجراءات وردت في قوانين المالية. ولعل ما يؤكد هذا المجهود، على عكس ما جاء في تدخلات بعض المستشارين، هو التقدم في تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) من الرتبة 75 سنة 2016 إلى الرتبة 60 سنة 2018. إضافةً إلى ذلك، تموقع المغرب عام 2018 من بين الخمس بلدان الأولى على المستوى الإفريقي لجاذبية الاستثمارات المباشرة الخارجية حسب تقرير 2019 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED).

أما بخصوص ما قيل عن تراجع مؤشر تدفق الاستثمارات المباشرة الخارجية برسم الأربعة أشهر الأولى من هذه السنة، والذي بلغ 23,3- % مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الأرقام التي وردت في الحصيلة تهم عام 2018 كاملا وليس أربعة أشهر فقط، كما أنها تهم ارتفاع إيرادات الاستثمارات دون نفقاتها، في حين أن هذا التراجع الذي تحدثت عنه بعض المداخلات، يخلط بين إيرادات ونفقات الاستثمارات، كما أن انخفاضا جزئيا من هذا النوع أمر عادي يمكن أن يقع في بداية كل سنة. ونتوقع بالنسبة للشهور المقبلة أن تعرف بإذن الله ارتفاعا لهذا المؤشر بفعل مواصلة مسلسل الإصلاحات الخاصة بمناخ الأعمال والاستثمار، ولا سيما مع الشروع في تنزيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار التي ستعزز لا محالة منسوب الثقة من طرف المستثمرين الخارجيين في بلادنا، هذا مع العلم أن هناك ملفات استثمار خارجية في طور الدراسة والمصادقة.

تدبير الدين العمومي: تهويل يفنده الواقع

حاولت بعض المداخلات أن تهول من حجم المديونية وأن تصور الوضع بالكارثي، مستعملة بعض العبارات المغلطة من قبيل «سطو الحكومة على مستقبل الأجيال القادمة، عبر توريطهم في المديونية» و«إغراق بلادنا بالمديونية التي ترهن مصير المغاربة»، و«توجه الحكومة إلى الإفراط في المديونية»، غير أن واقع الحال والمؤشرات الحقيقية تبين عكس ذلك تماما وتفنده.

فقد انخفضت نسبة مديونية الخزينة من 65.1% سنة 2017 إلى 64.7% سنة 2018. مما مكن من وضع حد للمنحى التصاعدي للمديونية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، الذي تعرفه بلادنا منذ 2009، وذلك بفضل الإصلاحات والتدابير والإجراءات المتخذة، علما أن التحكم في المديونية من الأهداف الأساسية في البرنامج الحكومي.

ولا بد من التأكيد هنا على أن مستوى المديونية الحالي لا يرجع إلى عجز السنتين أو السنوات الثلاثة الأخيرة، وإنما إلى تراكم نسب العجز المرتفعة المسجلة خلال سنوات خلت. وأذكر بعض إخواننا في المعارضة أنه بين عامي 2009 و2012، زادت المديونية بأكثر من 12 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام، بينما انخفضت مع هذه الحكومة، كما سبق وأن أشرت إلى ذلك، ولأول مرة، بنسبة 0،4 نقطة سنة 2018. أما الباقي، فمجرد تأويلات وقراءات غير دقيقة للأرقام والمعطيات الموضوعية.

المبادلات التجارية: تحسن ملموس للميزان التجاري

مع الاعتراف بالعجز البنيوي الذي تعرفه المبادلات التجارية، والذي يمتد إلى عقود خلت، فقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة من أجل تحسين أداء المبادلات التجارية. وهكذا فقد سجلت سنة 2018 ارتفاعا للواردات بنسبة 9.8 % (481 مليار درهم مقابل 438.1 مليار درهم نهاية 2017)، مقابل ارتفاع للصادرات بنسبة 10.6% (275.2 مليار درهم مقابل 248.8 مليار درهم متم سنة 2017).

وهو ما نتج عنه ارتفاع مطرد وملموس لنسبة تغطية الصادرات للواردات، إذ بلغت تغطية الصادرات للواردات نسبة 57.2 % سنة 2018، مقابل 56.8 % نهاية سنة 2017 و51.3% سنة 2014، مما نجم عنه تحسن ملموس لوضعية الميزان التجاري.

ويعزى الفضل في الارتفاع المهم الذي تحققه الصادرات أساسا إلى الأداء الجيد لصادرات السيارات (19,1%+)، والطيران (26,9%+)، والفوسفاط ومشتقاته (16,5%+).

كما تواصل الحكومة جهودها لدعم النسيج الصناعي الوطني وتقوية العرض التصديري من جهة، وتشجيع تكامل الأنشطة الصناعية للتحكم في تدفق الواردات من جهة أخرى، وذلك عبر تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية وتعزيز جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا سيما في القطاعات الواعدة.

هذا، ونسجل بإيجابية اقتراح تنظيم مناظرة وطنية حول التجارة الخارجية بإشراك جميع الفاعلين من أجل بلورة استراتيجية وطنية خاصة بالتجارة الخارجية، وهو الاقتراح الذي تقدمت به إحدى الفرق مشكورة.

تحكم جيد في نسبة التضخم

فيما يتعلق بتطور الأسعار، فإن الأرقام الرسمية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط تؤكد أن بلادنا تسير في الاتجاه الصحيح، حيث لم تتعد نسبة التضخم عتبة 2% منذ عدة سنوات: 1.7% سنة 2016، و0,7% سنة 2017 و1.9% سنة 2018، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع جل الدول النامية ومماثلة لمستوى التضخم بالدول المتقدمة. إذ شهدت الأسعار تطورا طفيفا بالنسبة للمواد الغذائية بـ 0،1% سنة 2017 و1،34% سنة 2018، في حين تطورت أسعار المواد غير الغذائية بمعدل 1،3% خلال السنوات الثلاثة الأخيرة (2016-2018).

ومما يعكس سياسة حكومة في التحكم في التضخم تطور مؤشر الأسعار خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذه السنة، الذي عرف انخفاضا طفيفا (0.6%-) نتيجة تراجع أسعار المواد الغذائية بـ 1.6% وارتفاع أسعار المواد غير الغذائية بـ 0.9%.

وأؤكد لمن يجهلون أو يتجاهلون ذلك، أن هذه الأرقام صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، التي لا يستشهد بها البعض إلا حين تكون أرقامها تخدم أغراضا معينة، وأنها تأخذ بعين الاعتبار تغير أسعار الخضر والفواكه واللحوم والأسماك والمحروقات وغيرها.

ثالثا-المحور الاجتماعي

لقد بينت بالملموس من خلال عرض الحصيلة المرحلية التوجه الاجتماعي الواضح لهذه الحكومة، التي جعلت هذا البعد في صدارة اهتماماتها. وبينا ذلك بالأرقام والتدابير العملية والملموسة، وكذا بإبراز الآثار الإيجابية على بعض المؤشرات ذات الصلة.

وفي إطار التفاعل مع بعض مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أود أن أصحح وأصوب بعض الأمور تنويرا للرأي العام ليس إلا.

تحسن مؤشرات التعليم

لقد ركزت الحصيلة على النتائج المقدرة التي تم تحقيقها في مجال تعميم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي، وهي نتائج لم تكن لتتحقق لولا المجهود الهام الذي بذل في مجال تحسين وتعزيز البنية التحتية للتمدرس وتوفير الموارد البشرية اللازمة، فضلا عن الدعم المباشر للأسر من خلال «برنامج تيسير».

ولا بأس من التذكير بالتحسن الملموس المحقق في عدد من المؤشرات التعليمية منذ الشروع في تنزيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، منها:

1. تحسن نسب التمدرس الخاصة بالأسلاك الثلاثة حيث بلغت هذه النسبة خلال الموسم الدراسي 2017-2018، 99.7% بالنسبة للابتدائي و91,1% بالنسبة للثانوي الاعدادي، كما بلغت نسبة استكمال الدراسة بالابتدائي 95,8%، مقارنة مع ما كانت عليه هذه النسب على التوالي 99.7% و85.3% و86.7%؛

2. تحسن نسبة نجاح مجموع المتمدرسين بالسنة الثالثة من السلك الإعدادي 67,9 % في الموسم الدراسي 2017-2018، مقابل 51,5 % في الموسم الدراسي 2016-2017؛

3. تحسن نسبة النجاح في الباكلوريا إذ بلغت 71,9 % في الموسم الدراسي 2017-2018، مقابل 60,8% في الموسم الدراسي 2016-2017، كما تحسنت نسبة النجاح في الدورة الأولى لسنة 2018-2019 إذ بلغت 65,55% مقابل 57,36% في الدورة الأولى لموسم 2017-2018؛

وأغتنم هذه المناسبة للتنويه بجميع الناجحات والناجحين، بالقطاعين العام والخاص، والمترشحين الأحرار، وكذا بالتلاميذ في وضعية إعاقة، الذين سهرت الحكومة على توفير الظروف المناسبة لاجتيازهم الامتحانات، والذين بلغت نسبة نجاحهم خلال هذه الدورة 84%. كما أدعو بالتوفيق للتلاميذ الذين سيجتازون الدورة الاستدراكية؛

4. تراجع نسب الانقطاع عن الدراسة ما بين الموسمين الدراسيين 2014-2015 و2018-2019 بالتعليم الابتدائي من 2.9% إلى 0.6%، ومن 4% إلى 0.9% بالنسبة للإناث، وبالتعليم الثانوي التأهيلي حيث انتقلت من 13,9% سنة 2014-2015 إلى 9.1% سنة 2018-2019. كما حققت نسبة انقطاع الفتيات تراجعا ملحوظا حيث انتقلت من 13,6% خلال نفس الفترة 2014-2015 إلى 7,5% برسم 2018-2019؛

5. انخفاض كبير في نسب الاكتظاظ برسم موسم 2018-2019، بالنسبة للأسلاك الثلاث، وهكذا انتقلت نسبة الاكتظاظ بالتعليم الابتدائي على الصعيد الوطني من 10.9% سنة 2016-2017، إلى 0.9% سنة 2018-2019.

كما تجدر الإشارة إلى أن النتائج الأولية للدراسة التقييمية المنجزة تحت إشراف المرصد الوطني للتنمية البشرية التي تم إجراؤها خلال سنة 2018، خلصت، من بين أهم نتائجها، إلى أن برامج الدعم الاجتماعي مكنت من تقليص نسبة الهدر المدرسي بحوالي 63% وتحسين نسبة التمدرس للفئة العمرية 6-15 سنة ب 66.9% وتحسين نسبة الالتحاق بالثانوي الإعدادي للفئة العمرية ما بين 12 و14 سنة بحوالي 36.5% وبالثانوي التأهيلي بالنسبة للفئة 15-17 سنة بنسبة 16.3%.

وكل هذه النتائج واعدة وتستحق التشجيع والتنويه، تبرز تحسنا حقيقيا، لكنها تبقى دون تطلعاتنا وانتظارات المواطنات والمواطنين. والحكومة إذ تعترف بعدم حل جميع المشاكل وتخطي كافة العقبات، فإنها عازمة على مواصلة الجهود للرفع من جودة ومردودية منظومتنا الوطنية للتربية والتكوين.

دعم التشغيل ومحاربة البطالة

طبعا أتفهم انشغالات السيدات والسادة المستشارين بخصوص ضرورة مضاعفة الجهود للحد من ظاهرة البطالة، وأطمئنكم على أن مسألة التشغيل تعد من أولى الأولويات بالنسبة للحكومة، لكنني استغربت من طريقة تقديم وقراءة الأرقام والمؤشرات من طرف البعض.

فالإحصائيات التي عرضتها أمامكم فيما يخص التشغيل تجد مصدرها في معطيات المندوبية السامية للتخطيط التي أفادت أن معدل البطالة انخفض بنسبة 0.5%، بين الربع الأول من عام 2018 والربع الأول من عام 2019، وهو ما يوازي تشغيل ما يناهز 60 إلى 70 ألف عاطل عن العمل،

خصوصا في صفوف الشباب، ويأتي هذا التحسن بعد تطور إيجابي مماثل بين سنتي 2017 و2018 بانخفاض يناهز 0.4 %.

هذا الانخفاض وإن كان طفيفا، ولم يصل بعد إلى ما نصبو إليه، فإنه يعد مشجعا، ما دام أنه تحسن إيجابي مطرد، ونأمل أن يستمر بوتيرة أحسن إن شاء الله في أفق السنتين المقبلتين، للتقليص أكثر من نسبة البطالة.

إن نسبة البطالة الحالية تعزى إلى عوامل بنيوية معروفة وممتدة في الزمن، منها عدم ملاءمة العديد من التكوينات الجامعية والمهنية لحاجيات سوق الشغل، وثانيا للطبيعة الموسمية لعدد من مناصب الشغل التي يحدثها الاقتصاد الوطني، خاصة في القطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية، وأخيرا بسبب القطاع غير المهيكل حيث يتوجه غالبية العاطلين في المجال الحضري إلى ممارسة أنشطة موسمية خاصة التجارة المتجولة.

ومن أجل تجاوز هذه الاختلالات، فقد جعلت الحكومة من النهوض بالتشغيل أهم أولوياتها، معتبرة التشغيل مدخلا أساسيا للتنمية البشرية ومحاربة الفقر والهشاشة بالوسطين الحضري والقروي. ومن هنا حرصت الحكومة على بلورة وإطلاق المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل إلى حدود سنة 2021، والذي يتميز بكونه أول مخطط للتشغيل تم إعداده في إطار مقاربة شاملة ومندمجة، مع اعتماد مخططه التنفيذي «ممكن»، وعقد شراكة مع الجهات والاتحاد العام لمقاولات المغرب لمواكبته. كما شُرِع في وضع وتفعيل برامج جهوية للتشغيل بتعاون مع عدد من المجالس الجهوية، وكذا إحداث لجنة لليقظة حول سوق الشغل.

كما تواصل الحكومة العمل على المراجعة الشاملة لمنظومة التربية والتكوين المهني التي دعا إليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتعمل على تغيير الهيكلة القطاعية للنسيج المنتج عبر مختلف المخططات القطاعية، علما بأن نتائجها لن تظهر إلا على المدى المتوسط والبعيد.

إلى جانب هذا الإصلاحات الهيكلية، قامت الحكومة بإجراءات أخرى، من ضمنها:

1. الرفع من وتيرة إنجاز عدد من برامج إنعاش التشغيل، حيث مكن برنامج إدماج مثلا من تجاوز سقف 100.000 عملية إدماج خلال سنة 2018، من بينها حوالي 20.000 عقد تشغيل بالخارج؛

2. تعزيز التشغيل بالقطاع العمومي، من خلال تشغيل 138.491 شخص برسم قوانين مالية سنوات 2017 و2018 و2019 مقابل 116.977 خلال فترة 2012-2016 و71.442 خلال فترة 2007-2011؛

3. تسجيل 102.581 مقاول ذاتي إلى حدود نهاية أبريل 2019، مقابل 32.400 سنة 2016، أي بلوغ 103% من الهدف المسطر برسم سنة 2021؛

4. تطوير نظام «تحفيز» لدعم التشغيل من خلال رفع عدد الأجراء الذين تتحمل الدولة

الالتزامات الضريبية والاجتماعية المتعلقة بهم إلى 10 أجراء عِوَض 5 سابقا، لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة، وذلك في حدود 10000 درهم كأجر عوض 6000 درهم؛

5. الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من طرف المقاولات إلى الدكاترة الباحثين، في حدود 6000 درهم شهريا لمدة 24 شهرا؛

6. إلغاء شرط التسجيل لمدة 6 أشهر في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للاستفادة من إعفاءات التحملات الاجتماعية والضريبية في عقود التدريب.

وقد ساهمت هذه الإجراءات، إلى جانب السياسات القطاعية الأخرى الموجهة لإحداث فرص الشغل ودعم تشغيل الشباب، في بداية تحقيق نتائج مشجعة على مستوى تراجع معدل البطالة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وأجدد التأكيد على أن الحكومة تعتبر التشغيل ضمن أولوياتها الأساسية، وأنها تلتزم بمضاعفة الجهود للحفاظ على هذا المنحى الإيجابي، وتطويره أكثر، حتى نقترب أكثر من الهدف الذي حددناه في البرنامج الحكومي.

تحسين القدرة الشرائية للمواطن

لا بأس من التذكير بأن الحكومة، وانطلاقا من توجهها الاجتماعي الراسخ، تجعل تحسين القدرة الشرائية للمواطنين في صلب أولوياتها، وذلك من خلال عدة مداخل أساسية، يشكل تحسين الدخل أحد تجلياتها.

وتبرز الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط المتعلقة بعام 2017، وهي السنة الأولى من الولاية، تحسن الدخل الإجمالي المتاح للأسر بنسبة 4.2% ليصل إلى 694.2 مليار درهم في عام 2017. كما بلغ الدخل المتاح للفرد 19917 درهم في عام 2017 بدلاً من 19309 درهم سنة 2016، بنسبة ارتفاع بلغت 3.1 %.

ونفس الشيء بالنسبة للقدرة الشرائية للأسر التي تحسنت بنسبة 2.3 نقطة في عام 2017، بفضل انخفاض تطور أسعار الاستهلاك لينتقل من 1.6 % سنة 2016 إلى 0.8 % سنة 2017.

لقد ذهبت بعض المداخلات إلى أن «أجور الموظفين العموميين ضعيفة»، والحال أن متوسط المرتب الصافي للموظف العمومي ببلادنا بلغ سنة 2018 7549 درهم، دون احتساب الزيادات الأخيرة التي اعتمدت في الاتفاق الاجتماعي ليوم 25 أبريل 2019.

نقول كل هذا ونحن ندرك أن التحدي الحقيقي يكمن في الرفع من الناتج الداخلي العام وزيادة تكوين الثروة وتحسين إعادة توزيعها من أجل تحسين القدرة الشرائية لجميع المغاربة، وخاصة الطبقات الضعيفة والوسطى.

وعلى صعيد آخر، فإن الحكومة، وبالموازاة مع مواصلة الإصلاح التدريجي لنظام المقاصة

باعتباره إصلاحا هيكليا، عملت على تخصيص اعتمادات مهمة لهذا الصندوق، بلغت برسم ميزانية سنة 2019 ما مجموعه 17,6 مليار درهم، لدعم أسعار المواد الاستهلاكية من غاز البوطان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، وذلك حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين.

تحسين المنظومة الصحية أولوية حكومية

جاء في إحدى المداخلات أن «الحكومة تخصص أضعف نسبة من الميزانية العامة لقطاع الصحة»، وأنه «رغم الزيادة الطفيفة في نسبة هذه الميزانية، إلا أنها غير كافية تماما بالنظر لهول الخصاص بالقطاع».

وهنا لا بد من التذكير أن هذه الحكومة بذلت مجهودا كبيرا للرفع تدريجيا من الاعتمادات المالية الموجهة للقطاع الصحي، حيث خصصت 16,3 مليار درهم برسم ميزانية سنة 2019، بزيادة تفوق 16 % مقارنة مع سنة 2016.

ومع ذلك، فإننا نعتبر أن هذا المجهود المالي يحتاج إلى التعزيز لمواجهة الخصاص الذي يعرفه هذا القطاع سواء على مستوى الموارد البشرية، أو على مستوى الوسائل وبنيات الاستقبال، وكذا للاستجابة للحاجيات والانتظارات المتزايدة للمواطنين في هذا المجال. والحكومة عازمة على المضي قدما في إصلاح المنظومة الصحية وتحسين ولوج المواطنات والمواطنين إلى الخدمات الصحية، من خلال جملة من التدابير، منها على الخصوص:

1. مواصلة ورش تعميم التغطية الصحية، من خلال:

• تفعيل نظام التغطية الصحية لمختلف فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، بتشاور مع الفئات المهنية من أجل الشروع في تفعيل هذا النظام والإطلاق التدريجي للنظام بإصدار أولى بطاقات المنخرطين سنة 2019؛

• مواصلة التعميم الفعلي لنظام المساعدة الطبية «راميد»، وإرساء الآليات اللازمة لضمان حسن تدبيره من خلال إحداث هيئة مستقلة لتدبير هذا النظام؛

• مواصلة تنزيل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة طلبة التعليم العالي؛

• تنزيل مشروع القانون 63.16 المتعلق بتوسيع الاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة أب أو أم المؤمن، فور المصادقة عليه بالبرلمان.

2. تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية وتحسين جودتها، من خلال:

• تعزيز بنيات الاستقبال للرفع من الطاقة الاستيعابية للمستشفيات بحوالي 10327 سرير. حيث تمت برمجة إنجاز 63 مستشفى عمومي جديد، وتوسعة 15 مركزا استشفائيا، وبناء منشآت ومصالح استشفائية أخرى، مع مواصلة تأهيل المستشفيات العمومية وتجهيزها.

• مواصلة تعزيز العرض الصحي بالعالم القروي، من خلال تنفيذ أكثر من 2200 مشروع، في إطار برنامج تقليص الفوارق بالعالم القروي، يهم، على الخصوص، بناء وتوسيع وتأهيل المراكز والمستوصفات الصحية واقتناء سيارات الإسعاف والوحدات الطبية المتنقلة.

3. تحسين استقبال وأنسنة الخدمات الصحية، من خلال العمل على تقليص المواعيد بالنسبة للعمليات الجراحية، وتطوير منظومة أخذ المواعيد عن بعد؛

4. تسريع تنزيل مخطط تسريع تأهيل المستعجلات الطبية «2019-2021»، الذي أعطيت انطلاقته في دجنبر 2018، والذي يتضمن الرقي بالعرض الصحي الاستعجالي من حيث البنية التحتية والموارد البشرية والتجهيزات، وكذلك وسائل النقل الصحي، فضلا عن بلورة مشروع القانون المنظم للمستعجلات الطبية ما قبل الاستشفائية والنقل الصحي سيتم عرضه على الشركاء المعنيين بالمستعجلات الطبية، قبل وضعه في مسطرة المصادقة.

سياسة الحكومة لتقليص الفوارق المجالية

ذهبت بعض المداخلات إلى تحميل هذه الحكومة مسؤولية استمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية، والحال أن هذه الحكومة جعلت من تقليص هذه الفوارق إحدى أولوياتها الاجتماعية، من خلال اعتماد مقاربة شمولية ومندمجة ترمي إلى التدخل في المجالات الأكثر هشاشة، وذلك من أجل تحقيق العدالة والمساواة بين المجالات الترابية، وبلورة مشاريع مندمجة ذات بعد اجتماعي وثقافي واقتصادي بشراكة مع جهات مؤسساتية وجماعات ترابية.

كما أنه تنفيذا للتعليمات المولوية السامية، شرعت الحكومة في تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية برسم الفترة الممتدة ما بين 2017 – 2023 بغلاف مالي قدره 50 مليار درهم، الذي سطرت له ثلاثة أهداف استراتيجية وهي:

• فك العزلة عن السكان بالمناطق القروية والجبلية؛

• تعميم وتحسين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء، والماء الصالح للشرب، الصّحة والتعليم؛

• توفير الشّروط اللازمة لتعزيز وتنويع القدرات الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية.

وعلى مستوى الإنجاز، فقد تم تسجيل النتائج التالية التي نسردها أسفله مع ذكر النسبة التي تمثلها هذه الإنجازات مقارنة مع البرنامج المسطر للفترة 2017-2023:

1. بناء وتهيئة وإصلاح 4449 كلم من الطرق والمسالك القروية بنسبة 41 %، وكذا إحداث 24 منشأة فنية بنسبة 20 %؛

2. تأهيل 184 وحدة صحّية بنسبة 44 %، وتجهيز حوالي 31 مركز صحّي بنسبة 94 %، وكذا

اقتناء 480 سيارة إسعاف بنسبة 69 %؛

3. بناء وإصلاح 735 مؤسسة تعليمية بنسبة 43 %، وتجهيز 28 مؤسسة تعليمية بنسبة 74 %، وكذا اقتناء 116 مركبة للنقل المدرسي بنسبة 55,5 %؛

4. تزويد 12516 منزل بالماء الصالح للشرب بنسبة 46%، وإنجاز وإصلاح 26 كلم من شبكة التّزود بالماء الصالح للشرب بنسبة 93 %؛

5. كهربة 216 دوار بنسبة 39 % وكهربة 66 منزلا بواسطة الألواح الشمسية بنسبة 40 %، وكذا توسيع وتقوية 87,5 كلم من خطوط الشبكة الكهربائية بنسبة 15%.

السيد الرئيس المحترم؛

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

في ختام هذه المناقشة أؤكد مجددا على أن الحصيلة المرحلية التي قدمناها بينت بالملموس تقدما إيجابيا في تنفيذ التزامات البرنامج الحكومي، من خلال أرقام ومؤشرات دقيقة.

ولن تضيرنا محاولات البعض تبخيس الإنجازات المحققة لحد الآن أو تجاهل كل ما هو إيجابي في هذه الحصيلة، دون مناقشة مضمونها وإنجازاتها أو تقديم مقترحات واقعية بشأن سبل للرفع من مستوى الأداء الحكومي، بما يخدم مصلحة الوطن والمواطنين؛ غايتنا جميعا في نهاية المطاف.

إن المهم الآن هو أن نبذل قصارى جهدنا، وأن نواصل بعزم وثبات في طريق الإنجاز وتنفيذ التزاماتنا في البرنامج الحكومي لأننا نؤمن أن المواطن هو الحكم الأول والأخير.

ولاينبغي أن يفهم من ردنا على ما ورد من ادعاءات ومغالطات بعض مداخلات المعارضة وكأنه مجرد تحامل عليها، فذلك ليس قصدنا بدليل ما سجلناه في تدخلات المعارضة من ملاحظات أو مقترحات بناءة، سنعمل على الاستفادة منها مستقبلا إن شاء الله، وهذا هو الأصل في المعارضة أن تكون لها قوة اقتراحية وتطرح بدائل معقولة وحقيقية لكل ما تنتقده ولا تكتفي بالإنشاء الكلامي فقط.

ونقدر أن هذه الحصيلة المرحلية، حصيلة مشرفة وواعدة، وواعون بأنها غير كافية إذا ما قورنت بالانتظارات والتطلعات المشروعة للمواطنين، لا سيما في المجالات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتشغيل. لكننا قمنا بإصلاحات هيكلية واستراتيجية نقدر أن نتائجها المهمة ستظهر خلال السنوات المقبلة

ونؤكد على إرادتنا قوية لمواصلة العمل وبذل المزيد من الجهود لتنزيل باقي الالتزامات المضمنة في البرنامج الحكومي وتحقيق نتائج أفضل، وضمان أثرها الإيجابي والمباشر على المواطن.

واستثمر هذه المناسبة لأجدد شكر القطاعات الحكومية وأطرها ومسؤوليها على ما قدموه لصالح الوطن والمواطنين. كما أؤكد على أننا مطالبون بتحمل المسؤولية في خطابنا السياسي ومراعاة واعتبار مآلاته على مجتمعنا على مصالح بلدنا ووطننا ومواطنينا. إن الخطاب السلبي الذي لا يرى في الكأس إلا نصفه الفارغ، والخطاب التيئيسي، يخلق مناخا سلبيا في المجتمع والحال أن الأخير يحتاج لخطاب واقعي وموضوعي ومسؤول، يذكر الإيجابيات ويقدرها ويثمنها ويذكر السلبيات وأسبابها ويقدم الحلول المعقولة والممكنة الأمر الذي يرفع منسوب الأمل والثقة لدى عموم المواطنين في العمل السياسي والاهتمام بالشأن العام، خاصة وأن بلادنا ولله الحمد تسير في المسار الصحيح رغم إكراهات وتحديات.

إننا متفائلون، وكلنا ثقة في الله أولا وفي مؤهلات وطننا ومقدراته المادية واللامادية وإمكاناته البشرية التي تعتبر رأسماله الحقيقي، وواعون وواثقون بأن ظروف الاستقرار السياسي والاجتماعي التي تنعم به بلادنا، ولله الحمد، تعد فرصة للوطن لتحقيق المزيد من المكتسبات في مجال البناء الديمقراطي، وربح خطوات هامة في درب التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الشاملة والمستدامة، التي تنشدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.